جامعة العربي التبسي – تبسة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا: دراسة حالة مصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

من إعداد الطلبة:
- جلال الدين سعود.
- محمود فوزي جارش.

إشراف الأستاذ:
د. إدريس عطية.

أزروال يوسف	أستاذ مساعد	رئيسا
عطية إدريس	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
بلقاسمي رقية	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ
رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

سورة الإسراء ﴿85﴾

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين، وآله وصحبه أهل الوفاء. أخرجنا من ظلمات الجهل والوهم إلى أنوار المعرفة والعلم.

وبعد، عن أبي هُريرةَ رَضيَ اللهُ عنهُ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلى اللهُ عليْه وسَلَّمَ قال "وَمَنْ سَلَكَ طَرِيْــقَاً يَلْتَمِسُ فيْهِ عِلْمَاً سَهَّلَ اللهُ لهُ طَرِيْقــاً إلى الجَنَّةِ"

ـــ رواه مسلم ـــ

بكل تقدير ومحبة وعرفان نتقدم بثنائنا الخالص إلى أستاذنا الفاضل **الدكتور عطية إدريس** بتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى رحابة صدره وتوجيهاته. ونسأل الله أن يبقيه نورا يهتدى بعلمه الأجيال.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للجنة المناقشة: الأستاذين الكريمين أزروال يوسف، بلقاسمي رقية، وكافة الأستاذات والأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي ونخص بالذكر قسم العلوم السياسية جامعة تبسة.

إلى كل من مد يد المساعدة من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير جاز الله الجميع خير الجزاء وشرح صدورهم للعلم وأنار بصائرهم به.

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري.

الفصـــــل الأول: البناء الإبستمولوجي للظاهرة الإرهابية.

المبحث الأول: السياق الإيتمولوجي للظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للظاهرة الإرهابية.

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى.

المطلب الثالث: أشكال وأساليب العمل الإرهابي.

المبحث الثاني: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: كفالة حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب.

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

الفصل الثاني: تأثير التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا.

المبحث الأول: طبيعة الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: مسببات نشأة الإرهاب في دول شمال إفريقيا.

المطلب الثاني: تداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: الآليات الشمال إفريقية في مواجهة الإرهاب.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الوطنية في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: التعاون الثنائي والتنسيقي لدول شمال إفريقيا في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثالث: التعاون الجماعي من خلال الفضاءات الجهوية.

الفصل الثالث: الدور المصري في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

المبحث الأول: نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في مصر.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإرهاب في مصر.

المطلب الثاني: التنظيمات السياسية الإسلامية في مصر.

المطلب الثالث: التهديد الإرهابي في سيناء.

المبحث الثاني: الإستراتيجية المصرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: المواجهة العسكرية للظاهرة الإرهابية.

المطلب الثاني: الطروحات السياسية المصرية لمواجهة الإرهاب.

المطلب الثالث: الدور المصري في الفضاء الإقليمي.

الخاتمة.

تعد ظاهرة الإرهاب من أكثر الظواهر خطورة في العالم، حيث أصبحت تشكل خطرا على البشرية جمعاء باعتبارها عابرة للحدود، حيث لا يكاد يمر يوم بدون أن تطالعنا وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، عن قيام فرد أو مجموعة بأحد الأعمال الإرهابية، التي تثير الرعب والفزع وتروع الآمنين وتقتل الأبرياء وتدمر الممتلكات العامة والخاصة. وتخل بسلامة وأمن المرافق العامة التي تخدم ملايين الناس في شتى أنحاء المعمورة.

كما أن الظاهرة الإرهابية تعتبر بشكل عام ظاهرة يعكسها تصادم وتعارض في المصالح والأيديولوجيات بين الأفراد والجماعات والدول. وهي معقدة جدا، يصعب إرجاعها إلى سبب واحد يحدد بدايتها ومسارها، الأمر الذي جعل دراسة الظاهرة الإرهابية وآليات مواجهتها يأخذ منطلقات متنوعة، وهذا ما شكل منها خطرا وتهديدا أمنيا مستجدا بالنسبة لدول شمال إفريقيا وبقية دول العالم.

ولقد عانت دول شمال إفريقيا على غرار كثير من دول العالم من ظاهرة الإرهاب. ولا تزال هذه الظاهرة التي انتشرت خاصة بعد تداعيات الحراك العربي الذي أطاح بحكم زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وعلي عبدالله صالح في اليمن.

لكن لم يكن متوقعا أن الدول التي احتفلت بإسقاط أنظمتها بثورات شعبية خلال ما عرف بـــ «الربيع العربي»، تتحول خلال ثلاث سنوات من هذه التحولات الدراماتيكية، إلى ساحات للقتال والمعارك الطاحنة بينها وبين الجماعات الإرهابية المختلفة، التي انتشرت بشكل مخيف على أراضيها.

وقد ظهرت على الساحة تنظيمات عدة مسلحة، أعلنت عن نفسها من خلال عمليات إرهابية، أو التهديد بتنفيذ عمليات عنفية، مثل جماعة «أنصار بيت المقدس»، و«جند الإسلام»، و«كتيبة النصرة»، و«التكفير والجهاد» في مصر، و«درع ليبيا»، و«ميليشيات الزنتان» القبلية، و«كتائب مصراتة»، بالإضافة إلى تنظيم «الدولة الإسلامية في ليبيا ومصر».

مقدمة

ولقد عانت مصر من الظاهرة الإرهابية خاصة بعد الأحداث السياسية، جراء تزايد العمليات الإرهابية التي أدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى بالإضافة إلى الخسائر المادية. لذلك وجب عليها إنتهاج عدة حلول لمواجهة هذه الظاهرة.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

1- مشكلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة بمعالجة قضية تداعيات التغيرات السياسية في الوطن العربي وتأثيرها على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا.

ولقد أدت هذه التغيرات السياسية إلى سقوط أنظمة، ما أدى إلى انفلات أمني ساهم في انتشار الأسلحة بطريقة عشوائية ما مكن من وصولها إلى الجماعات الإرهابية. وكذلك ظهور العديد من المتشددين خاصة العائدين ممن كانوا في صفوف الحركات الإرهابية. وعليه نقوم بطرح المشكلة التالية:

كيف تؤثر التغيرات السياسية الراهنة في العالم العربي على الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا؟ وما هي تداعياتها على الحالة المصرية؟

كما يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية وهي:

1. ماهي العوامل المتحكمة في الظاهرة الإرهابية خلال سنوات الحراك العربي ؟
2. كيف يمكن فهم الجيل الجديد من الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا ؟
3. ما هي أبرز تداعيات التغيرات السياسية في مصر على الظاهرة الإرهابية في مصر؟

2- مجالات الدراسة :

أ- المجال المكاني :

تختص هذه الدراسة بتداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في الحدود الجغرافية للمنطقة العربية وبوجه خاص مع منطقة شمال إفريقيا. إذ نتج عن هذه التغيرات السياسية تهديدا أمنيا لكل الدول العربية خاصة دول شمال إفريقيا.

ب- المجال الزماني :

تهتم هذه الدراسة بالفترة الزمنية ما بعد 2010 حتى يومنا هذا، لأن هذه الفترة شهدت حراك عربي أدى إلى سقوط أكثر من نظام عربي بدءا بنظام زين العابدين بن علي بتونس في 2010، وحسني مبارك في مصر 2011، وعلي عبد الله صالح في اليمن 2012، ومعمر القذافي في ليبيا 2011، وما تعانيه سوريا منذ 2011 حتى اليوم ما أدى إلى انفلات أمني كبير

في هذه الدول. وهذا لا يمنعنا من العودة إلى فترات زمنية سابقة لمعرفة التطور التاريخي للظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا.

ج- المجال الموضوعي :

تعنى هذه الدراسة بمدى خطورة الإرهاب، ومدى علاقة الظاهرة الإرهابية بالتغيرات السياسية والتي أدت إلى انفلات أمني كبير.

وكذلك النتائج الكارثية الناتجة عن هذا الانفلات الأمني من خسائر مادية وبشرية .

3- الفروض العلمية :

- الفرضية المركزية :

كلما تبع التغير السياسي انفلات أمني كلما أدى ذلك إلى تغذية الظاهرة الإرهابية .

- الفروض الفرعية :

1. الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة وشساعة الحدود في دول الحراك العربي، كلها عوامل ساعدت في بروز الظاهرة الإرهابية.
2. كلما تم التعرف على مسببات الإرهاب، كلما أدى ذلك إلى فهم الجيل الجديد من الإرهاب.
3. تزايد الأعمال الإرهابية خاصة في سيناء من ابرز تداعيات التغيرات السياسية في مصر.

4- أهمية الدراسة :

تتلخص أهمية هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين أحدهما يخص الجانب العلمي والأخر يتعلق بالجانب العملي .

أ. أهمية الدراسة العلمية :

تكمن في محاولة تفسير وفهم طبيعة الظاهرة الإرهابية في منطقة شمال إفريقيا ، ومدى علاقة التغيرات السياسية في الوطن العربي التي تسببت في انفلات أمني وانتشار غير مسبوق للأسلحة في تأجيج ظاهرة الإرهاب في شمال إفريقيا .

ب. أهمية الدراسة العملية :

تكمن أهمية الدراسة العملية في محاولة تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية لدول شمال إفريقيا القادمة من دول الحراك العربي، واختبار لسياسات دول شمال إفريقيا في مكافحة الظاهرة الإرهابية.

5- المناهج والإقترابات وأسلوب جمع البيانات:

أ. المناهج و الإقترابات :

هذه الدراسة تتطلب الاستعانة بعدة مناهج، وعليه نستعين:

بالمنهج التاريخي: وذلك لوضع الظاهرة الإرهابية في محيطها وظروفها الأساسية، وذلك لاستقراء ماضي الظاهرة وكيفية نشوئها والظروف التي ساعدت على انتشارها.حيث يفيدنا المنهج التاريخ دائما إلى البحث في التاريخ عن خصائص هذه الظاهرة ، وأبعادها واستعراض مسارها، والأسباب التي تكمن وراء ظهورها.

والمنهج المقارن: لقد اعتمدنا على هذا المنهج لأنه السبيل لإنجاز المقارنة حول تداعيات التغيرات السياسية في الدول العربية على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا، وكذا استخدام المنهج المقارن بين استراتيجيات مكافحة الإرهاب في مصر.

منهج دراسة الحالة: وهذا من خلال الاستعانة بالدولة المصرية كنموذج دراسة، لإبراز الانفلات الأمني الناتج عن التغيرات السياسية، وسقوط بعض الأنظمة على الأمن المصري.

الإقترابات : توظف الدراسة

- **الاقتراب الوظيفي** من خلال تحليل العلبة السوداء للنظام المصري في تعامله مع الظاهرة الإرهابية.
- **الاقتراب متعددة المستويات والمتغيرات:** إذ يساهم في تحليل الظاهرة الإرهابية من خلال عدة مستويات متباينة في شمال إفريقيا، إلى جانب حركية كبيرة بين المتغيرات المتحكمة في التفاعلات المختلفة للظاهرة والآليات المطروحة لمواجهتها.
- **الاقتراب القانوني:** الذي يدوره يفترض مجموعة من المعايير والضوابط القانونية التي تستخدم في التوصل إلى الحكم على شرعية الفعل الإرهابي أو عدمه، ويهتم كذلك يوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداءات والانتهاكات من جهة، كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، حيث تستعمله الدراسة لتحليل أهم المواثيق والاتفاقيات والوثائق التي تستنكر الاعتداءات الإرهابية وتحاول مواجهة هذه الظاهرة.

ب. أسلوب جمع البيانات :

نعتمد في هذه الدراسة على التوثيق عن طريق البحث في مجموعة كبيرة من المصادر، وعلى رأسها الوثائق الرسمية المتمثلة في الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، والمعلومات الموجودة في ثنايا الكتب والمجلات ومواقع الإنترنت.

6- تحديد المصطلحات:

- **الحراك العربي:** في الإعلام هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض الدول العربية أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالأحداث التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المَعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية.

- **الربيع العربي:** هو مصطلح حديث تم تسميته للتعبير عن ثورة فئات من المجتمع على أوضاع قائمة ورفضت سماع دعوات الحوار لأنها وصلت إلى قناعة أن لا حوار مع الحاكم ولا فائدة من حلول جزئية وانه قد استنفذت كل السبل للوصول إلى حل عادل على مدى عقود من الزمن سمى اصطلاحا بالربيع العربي نسبة إلى فصل الربيع الأخضر الذي تظهر فيه الأوراق الخضراء .
- **التغيير السياسي:** مفهوم يتسم بنوع من الشمولية والأتساع، ويشير لفظ التغير السياسي لغة إلى التحول، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، ويقصد به أيضا مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في مجتمع ما[1]. بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول كما يقصد به الانتقال من وضع استبدادي غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي[2].
- **التحول الديمقراطي:** ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه"العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته." كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية، تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، والمؤسسات المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلط، ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه"العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته."

---

[1] احمد عبد الكريم، هشام مرسي، حرب الأعنف، النسخة الالكترونية، أكاديمية التغيير انظر على الرابط التالي:(13/02/2016)**www.Aco.fm**

[2] إسماعيل صبري، محمد محمود ربيع، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت:جامعة الكويت، 1994)، ص.47.

كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الحقيقي، والمؤسسات المتمتعة بالشرعية، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلط [3].

7- المدخل النظري للدراسة:

مما لا يمكن تجاهله تلك العلاقة بين عالم النظرية المجردة وعالم الواقع الفعلي، فالنظرية تفسر الظاهرة، من ثم تسهم في تحليلها وفهمها آما أنها توفر القدرة على التنبؤ بما يحمل أن يؤول إليه تطور الظاهرة في المستقبل.

وتستند الدراسة نظريا على مقاربة الأمن الإنساني، حيث تعتبر الظاهرة الإرهابية المعاصرة من أبرز مصادر تهديدات الأمن الإنساني بأبعاده الجهوية والعالمية.

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء، والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية، وبمعنى آخر تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه. وترى لجنة الأمن الإنساني، التي شكلتها الأمم المتحدة في عام 2000، وقدمت تقريرها في عام 2003، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان، وإنما تنميته كذلك، وتربط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة . كما يركز الأمن الإنساني على ثلاثة مستويات : الوطن والجماعة والفرد.

ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير التنمية الإنسانية UNDP عام 1994 الذي رأى أن ما يهدد امن الأفراد في العالم نابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى، ويذكر التقرير أن هناك أربع سمات رئيسية تميز مفهوم الأمن الإنساني وهي:

أولا: الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر وفي كل أرجاء المعمورة. إذ أن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل الإرهاب.

ثانيا: تكامل مكوناته وترابطها حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى في شكل اعتماد متبادل بين هذه المكونات.

---

[3] إبراهيم خضر لطيفة، **الصلة الديمقراطية بين الحقيقة والوهم** (القاهرة: علم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص.62.

ثالثا: الوقاية المبكرة هي أسهل واقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك إن التصدي لتلك التهديدات اقل تكلفة في بداية طورها منه في مرحلة لاحقة.

رابعا: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد).

ومن هنا تنبع خصائص الأمن الإنساني والمتمثلة في التركيز على متغيرين هما :

أ. **عولمة الأمن:** الحديث عن عولمة الأمن، يعني الحديث عن مسألتين مترابطتين، المسألة الأولى هي عالمية التهديدات، والمسألة الثانية هي عالمية وضع الحلول، بحيث أن التهديدات أصبحت ذات بعد عالمي، تستدعي وضع الحلول بصفة جماعية والتعاون بين كل الفواعل على الساحة الدولية للحد من خطورتها . مما تستدعي في الأخير تطوير المؤسسات المكلفة بمسألة السلم والأمن لتفادي تأزم الأوضاع انتهاج سياسات وقائية.

ب. **أنسنة الأمن:** ويعني امن ذو وجه إنساني، بوصفه للفرد بدلا من الدولة في قلب تصور الأمن، إذ يتخذ الفرد وحدة تحليل له، على العكس من المفهوم العسكري الضيق فهو ليس مفهوما دفاعيا، بل يعمل على إدماج كل الأفعال مقرا بالصفة العالمية للحق في الحياة، مما يدفع بالاهتمام أكثر بالفرد في حالة وجود التهديدات لحمايتهم من الخوف[4].

8- أدبيات الدراسة:

بالعودة إلى الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة التغيرات السياسية و تداعياتها على الظاهرة الإرهابية، نجد دراسة :

- فلاح العموش كتاب: **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** التي هدفت دراسته لتحليل اتجاهات الإرهاب في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الأطراف النظرية والمنهجية والتطبيقية ويتمحور مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرين حول مجموعة من الأبعاد الأساسية التي تشكل نقطة في تغيير ماهيته وجوهره ومهدداته الاجتماعية والنفسية والأمنية، كما تعالج دراسته الظواهر الإجرامية التقليدية والمستحدثة وتحدد المميزات الذاتية للإرهاب في هذا القرن والمتمثلة في أساليبه، أهدافه، وقائعه، ودوافعه.

---

[4] إدريس عطية، "**الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها**" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والإعلام)، ص.33.

- خليل العنان جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، حيث تطرق من خلالها إلى تاريخ جماعة الإخوان المسلمين من حزب معارض حتى وصولهم إلى سادة الحكم، وكذلك تطرق إلى ما يسمى بالثورة المضادة التي أدت إلى عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي.
- إدريس عطية مقالة في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية بعنوان: تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا، حيث تطرق من خلالها إلى التعاريف المختلفة للإرهاب وكذا تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول شمال إفريقيا، وهل التغيرات السياسية في دول الحراك العربي أدت إلى زوال الإرهاب أم أنها غذته وأصبحت بيئة خصبة له وأيضا تطرق إلى السبل الكفيلة بإيجاد إستراتيجية ناجعة للقضاء على هذه الظاهرة من جذورها.

9- خطة الدراسة:

في إطار هذه الدراسة اعتمدنا على خطة تتألف من ثلاثة فصول، الفصل الأول تحدثنا فيه عن البناء الابستمولوجي للظاهرة الإرهابية من خلال التعرض إلى التعاريف المختلفة للإرهاب، بالإضافة إلى التطرق إلى أشكال وأساليب العمليات الإرهابية، وكذلك الفرق بين الأعمال الإرهابية وظواهر أخرى.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأطر الإجرائية والقانونية التي يعتمد عليها من أجل مواجهة الظاهرة الإرهابية، وذلك من أهم السياسات التي اعتمدت على المستوى العربي والدولي.

أما في الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة تأثير التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا. فتطرقنا إلى طبيعته الظاهرة الإرهابية من خلال مسببات (أسباب دوافع) نشأة الإرهاب في دول شمال إفريقيا، وكذلك كيف ساهم سقوط بعض الأنظمة العربية خلال ما يعرف بالحراك العربي في زيادة الانفلات الأمني وكذلك ظهور جماعات إرهابية، والتوزيع الجغرافي لهذه الجماعات عبر دول شمال إفريقيا.

أما في الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى الدور المصري في مواجهة الظاهرة الإرهابية من خلال التطرق إلى واقع الإرهاب في مصر ومن خلال تطور هذه الظاهرة وأسباب ظهورها بالإضافة إلى تطور الحركات الإسلامية في مصر، وكذلك أسباب العنف السياسي في مصر ثم تم التطرق إلى الأطر العملياتية العسكرية والسياسية التي اتبعتها مصر من أجل مكافحة الظاهرة الإرهابية وكذلك دور مصر في الفضاء الإقليمي.

الفصل الأول

تمهيد:

الإرهاب ظاهرة عالمية، يعيش العالم اليوم هوسا كبيرا لما تمثله من تهديد خطير للفكر والعقيدة والكيان السياسي والأمني للإنسانية كافة، لذا فهو يشغل بال وعقول عدد هائل من المفكرين، والفقهاء، والقانونيين، ورجال السياسة، وعلماء النفس، والاجتماع، والاقتصاد..، فقد أمست دراسة هذه الظاهرة تحتل مركز الصدارة على أي مسالة أخرى في العلاقات الدولية تتجلي حقيقتها وتتقصى حدودها، أسبابها، دوافعها وتزيل بعض ما يكتنفها من تضليل وغموض، لذا سوف نتناول هذا الفصل في مبحثين يتضمن المبحث الأول السياق المعرفي لظاهرة الإرهاب، أما المبحث الثاني آليات مكافحة الإرهاب.

المبحث الأول: السياق الإيتمولوجي للظاهرة الإرهابية:

لا يحظى مفهوم الإرهاب بإجماع دولي حول تحديد ماهيته، فقد تعددت الآراء والمفاهيم حول تعريف هذه الظاهرة من حيث أنواعها، دوافعها، وما هي الجهات التي تقوم وتشجع القيام بها من منظمات دول، أفراد وغيرها... فمصطلح الإرهاب غامضا يتصل اتصالا وثيقا بالعديد من الظواهر كالعنف السياسي، الجريمة المنظمة، الجريمة السياسية، وغيرها. هذا ما يصعب الفصل بينه وبين هذه الظواهر ويجعله أحيانا يخوض في خدمة العديد منها. كما أن له أشكال متنوعة وأساليب مختلفة فمنها الإرهاب الدولي، الإرهاب المحلي، الإرهاب البيئي، الإرهاب البيولوجي، الإرهاب النووي..

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للظاهرة الإرهابية

تختلف تعريفات الإرهاب ومفاهيمه من مكان إلى آخر ومن زمن إلى زمن آخر، ما أثار جدلا كبيرا حول مفهوم هذه الظاهرة، ولم يتم الاتفاق حول تعريف محدد وواضح له. لذا سنتناول في هذا المطلب مجموعة من التعريفات المختلفة لهذه الظاهرة على النحو التالي:

أولا: التعريف اللغوي للإرهاب:

1-في اللغة العربية:

الإرهاب مصدر للفعل -أَرْهَبَ- من الجذر(رَهَبَ) الذي يتضمن المعاني المختلفة للخوف والتخويف، رَهَبَ، يَرْهَبُ، الشيء رَهْبًا ورُهْبًا ورُهَابًا ورُهْبَةً أي خافه، تَرَهَّبَ غيره أي توعده، إِسْتَرْهَبَهُ أي خافه وفزع [5].

ولقد اقر المجمع اللغوي العربي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وجذرها رهب بمعنى خاف وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل أرهب بمعنى خوّف وأرهب أطال كمه.

2-في اللغتين الفرنسية والإنجليزية:

فنجد في اللغة الإنجليزية كلمة Terror، وهي الأكثر شيوعا والتي يرجع أصلها إلى كلمة لاتينية ذعر وفزع، أما الثانية Ters وتعني الترويع أو الرعب أو الهول، أما المعنى اللغوي في

---

5 حسن طوالبة، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا** (عمان: جدارة للكتاب العالمي، 2005)، ص. 16.

اللغة الفرنسية فنجد كلمة Terreur أو كلمة Terrorisme فالأولى Terreur يقابلها في اللغة العربية كلمة رعب، Terrorisme يقابلها كلمة إرهاب والكلمتان مترابطتان من حيث المعنى والمدلول[6].

ثانيا: تعريف الإرهاب في المعاجم والقواميس المختلفة

1-معجم الوسيط:

عرف الارهاب بأنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.

2-قاموس لاروس:

يعرف الإرهاب بأنه: مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أنماط من العنف تستخدمه الحكومة [7].

3-قاموس بنغوين للعلاقات الدولية:

يعرف الإرهاب على أنه استعمال أو التهديد باستعمال العنف بشكل منهجي بغية تحقيق أهداف سياسية[8].

4-الموسوعة السياسية:

استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد بأشكاله المختلفة، كالاغتيال أو التشويه أو التعذيب، أو التخريب بغية تحقيق المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات أو المؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو ميل بشكل عام لاستخدام الإكراه لإخضاع أي طرف منادي لمشيئة الجبهة الإرهابية[9].

5-الموسوعة العالمية:

عرفت الارهاب بأنه ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده و لكنه ينخرط في اطار جماعة او نظام معين و ذلك وفقا لإستراتيجية محددة.

المرجع نفسه، ص. 6.17

جرادي محمد وليد أحمد، **الإرهاب في الشريعة والقانون** (بيروت: دار النفائس، 2008)، ص ص. 13، 14. 7

غراهم إيفاتر وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**،ص.8.513

عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية** (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1990)، ص. 9.135

مما سبق يتضح ان القاسم المشترك بين مختلف التعريفات لمفهوم الظاهرة الارهابية يتمثل في انها نمط من انماط العنف ذي الطبيعة السياسية.

ثالثا: التعريف الفقهي للإرهاب:

جرت العديد من المحاولات لتعريف الإرهاب من قبل الفقهاء ونذكر من أهمها:

1-**وولتر:** يقول أن الإرهاب عملية رعب تتألف من ثلاث عناصر: فعل العنف، أو التهديد باستخدامه، ردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا المحتملة، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج الخوف[10].

2-**كوفل:** يعتبر أن الإرهاب هو القتل العمد المنظم الذي يهدد الأبرياء ويلحق الأذى بهم، بهدف خلق حالة من الذعر من شأنها أن تعمل على تحقيق غايات سياسية [11].

3-**بولوك:**عرف الارهاب انه كل عنف يرتكب ضد الاشخاص او الاموال او المؤسسات و يكون له طبيعة سياسية ويستهدف الحصول على استقلال اقليم من الاقاليم او قلب نظام الحكم او التعبير عن اعتراض على بعض من مظاهر سياسة الدولة[12].

4-**ليمكن:** يرى أن جريمة الإرهاب الدولي تقع عند توافر العناصر التالية:

- تكرار وقوع أفعال الإرهاب و تنوعها.
- أن تكون التصرفات الإرهابية بقصد خلق توتر أو اضطراب في العلاقات الدولية

أن يكون هناك اختلاف بين :

- جنسية الفاعل.
- جنسية الضحية.
- جنسية المكان الذي وقعت فيه العملية الإرهابية.

جرادي، **مرجع سابق**، ص ص. 36-10.37

المرجع نفسه، ص. 11.33

12 Bernard Bouloc, le terrorisme problemes actuels de science criminelle,Marseille :Presses Universitaires,1989 ,p .65.

5-**صلاح الدين عامر:** يشير إلى أن الإرهاب هو اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن[13].

6-**الإرهاب فى التشريع المصرى**:

عرف المشرع المصري الإرهاب في القانون رقم 97 لعام 1992، في مادته الثانية على أنه: "استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجانى تنفيذاً لمشروع إجرامي فردى أو جماعي، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو المباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين واللوائح [14]."

رابعا: تعريف الإرهاب في الاتفاقيات والمنظمات:

1-اتفاقيات عصبة الأمم:

تعتبر هذه الاتفاقية أول وثيقة تعرضت لتعريف الإرهاب، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على أنها أفعال إجرامية موجهة ضد دولة يقصد بها أو يراد منها خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص، أو الجمهور العام[15].

2-الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب 1977:

وقد نصت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى تعريفا حصريا للإرهاب، بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التي تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهي:

---

13 حسنين المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية** (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 44.

14 نور الدين هنداوي، **السياسة الجنائية للمشروع المصري في مواجهة جرائم الارهاب**(القاهرة: دارالنهضة العربية،1993)،ص.24.

15 أسامة حسين محي الدين، **الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي** (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009)، ص ص 61، 62.

- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي 1970 والخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.
- الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية مونديال 1971 والخاصة بالأعمال الغير مشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدني.
- جرائم استعمال المفرقعات، والقنابل، والأسلحة الآلية، والمتفجرات، والرسائل المفخخة التي تعرض الأشخاص للخطر[16].

محمد مصطفى موسي، **الإرهاب الإلكتروني دراسة قانونية نفسية اجتماعية** (القاهرة: دار الكتب والوثائق، 2009)، ص 16 ص. 91، 92.

3-الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب 1999:

تبنت تعريفا يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء أو يهدد الحياة والسلامة البدنية أو الحرية أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي ويكون هادفا ومقصودا.

4-الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998:

عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى، الفقرة الثانية للإرهاب على أنه "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي، جماعي، يهدف إلى إيقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم وأمنهم إلى الخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة أو بإحدى المرافق والأملاك العامة، أو الخاصة، وإحلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[17].

خامسا: التعريف الإجرائي:

الإرهاب هو كل استخدام، أو التهديد باستخدام العنف الغير مشروع من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد، أو دولة عبر مختلف أجهزتها بغرض بث الشعور بالخوف، والموجه ضد أطراف أخرى داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف سياسية معينة، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، أي يحمل رسالة ما إلى الضحايا الآخرين المحتملين ليبث الرعب في نفوسهم[18].

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى

يتداخل مفهوم الإرهاب بالعديد من المفاهيم الأخرى والتي قد تتفق معه في بعض الخصائص إلا أنها قد تختلف معه اختلافا جوهريا في بعضها الآخر والتي منها:

1-الإرهاب والعنف السياسي:

عدنان هاشم سلطان، **صناعة الإرهاب وسيلة لغاية أم ورقة سياسية وأداة للعقوبات** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 17 2008)، ص. 6.

ب.إ،**أعمال ندوة الإرهاب والعولمة** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص. 18.63

الإرهاب هو صورة من صور العنف السياسي ولكنه يختلف اختلافا كبيرا في الجوانب الآتية:

- أهداف الإرهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما، يرغب الإرهابيون في إثارتها، وجذب انتباه العالم نحو أبعادها، وجوانبها، وتطوراتها، وذلك على نحو مغاير للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبو أعمال العنف السياسي الأخرى.
- الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز حدود الهدف المباشر للعمل ليصل تأثيره إلى أفراد وطوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي[19].

2-الإرهاب والجريمة المنظمة:

الجريمة المنظمة عنف منظم يقصد به الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب متنوعة، وتعتمد في عملها على العديد من الوسائل والأساليب غير المشروعة كالنصب، الاحتيال، القتل...، وبما أن السمات الأساسية للجريمة المنظمة هي العنف، فإن هناك أشياء مشتركة بينها وبين الإرهاب ولكن ثمة أوجه تصلح التمييز بينهما وهي:

- يقف وراء الإرهاب دوافع معنوية تتمثل في قناعته التامة بأنه يعمل من أجل قضية أو فكرة مشروعة من نظره، بينما تقف وراء المجرم دوافع ذاتية ضيقة تسعى لإشباع رغباته كالحاجة إلى المال والاستحواذ على الممتلكات.
- عادة ما يترك الفعل الإجرامي تأثيرا نفسيا لا يتعدى نطاق ضحايا العمليات الإجرامية، بعكس العمليات الإرهابية تتجاوز نطاق الضحايا لتؤثر في أشخاص محتملين آخرين، بهدف التخلي عن سياسات أو قرارات...فالإرهاب يهدف إلى لفت الأنظار إلى قضية ما أو وضع سياسي معين.

3-الإرهاب والكفاح المسلح:

أسامة حسين، **مرجع سابق**، ص. 18.19

تقود حركات التحرر الوطني كفاحا مسلحا من أجل هدف واضح هو حق تقرير المصير، لذا أكدت جميع قرارات الأمم المتحدة على تمييز الكفاح المسلح عن الإرهاب الذي لا يرقى إلى مستوى المقاومة ضد إرهاب الاستعمار، والاحتلال وتكمن أهم الفروق بينهما فيما يلي:

- أن الإرهاب يمارس بصفته وسيلة تستخدمها الامبريالية والصهيونية والعنصرية في قمع الشعوب، في حين أن نضال الشعوب يكون لدفع مظاهر هذا القمع والعدوان وتحقيق الاستقلال.
- الإرهاب يجسد الوسائل البشعة والتعسفية والجرائم الدولية التي جرمها القانون الدولي، أما نضال الشعوب فهو تجسيد الوسائل المشروعة التي أقرتها القوانين والشرائع الدولية.
- يكون الإرهاب دوما ذا مضمون سلبي موجه ضد مظاهر الأمن والاستقرار والتطور، والنضال المشروع وسيلة وأداة لإزالة هذه العراقيل الكامنة أمام مسيرة هذا التطور، والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار والتطور في المجتمع فهو دائما ايجابي وتقدمي.

4-الإرهاب والجريمة السياسية:

يعد الإرهاب عملية تستهدف التنظيم السياسي للدولة ومستويات التنظيم الاجتماعي، ويهدف فاعلها إلى فرض سيطرته على المجتمع والدولة عن طريق التهديد والترويع.

وبالنظر لوجود تشابه بين الإرهاب والجريمة السياسية ولعدم وجود فواصل واضحة بينهما فسنحاول قدر الإمكان التمييز بين هاتين الظاهرتين:

مفهوم الجريمة السياسية:

اختلف الفقهاء في وضع تعريف للجريمة السياسية، ومن النادر أن تتعرض المعاهدات الدولية الخاصة بتسليم المجرمين أو القوانين الداخلية للدولة لتعريف الجريمة السياسية. ويعتبر القانون الألماني استثناء في هذا المجال حيث نص في مادته الثالثة على أنه : تعتبر جرائم سياسية الاعتداءات المعاقب عليها مباشرة ضد وجود الدولة وأمنها أو ضد رئيسها أو أحد أعضاء

الحكومة أو ضد هيئة نص عليها الدستور أو ضد الحقوق المدنية والسياسية في حالة الانتخاب والتصويت أو ضد حسن العلاقات التي تربط الدولة بغيرها[20].

التمييز بين الأعمال الإرهابية والجريمة السياسية:

يشكل الإرهاب منهجا إجراميا يتمثل في صورة اعتداءات متتالية منظمة مترابط، سعيا وراء خلق حالة من القلق والذعر، من خلال استخدام وسائل كفيلة بخلق حالة من الخطر العام. ويهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة تتمثل في التحكم في الجمهور والسيطرة عليه وشل حركة قيادته، لدفعها إلى اتخاذ موقف معين أو التخلي عن السلطة.

أما الجريمة السياسية فهي تبتعد كل البعد في خصائصها عن مفهوم الإرهاب، فالجريمة السياسية جريمة موجهة ومباشرة، فهي لا تعمد إلى استخدام وسائل العنف العشوائي، بل توجه إلى أشخاص معنيين بذاتهم، يرى فيهم المجرم السياسي أنهم رموز للاستغلال والسيطرة.

---

20 أحميده بوجلطية بوعلي، "**سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**"(مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص ص.18-17.

المطلب الثالث: أشكال وأساليب العمل الإرهابي

تعد الإحاطة بجميع أشكال الإرهاب وأساليبها أمرا بالغ الصعوبة، وهذا لتعدد وتنوع اتجاهاتها وأسبابها ودوافعها المنشودة، ولهذا سوف نتناول أغلب هذه الأشكال وأبرز أساليبها على النحو التالي:

أولا: أشكال الإرهاب وفقا لتطورها التاريخي:

1. الإرهاب التقليدي:

يقصد به الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية.

- **الفوضوية:** تقوم فلسفتها على مناهضة الدولة والسلطة عن طريق العنف، لها رموزها وأركانها، قصد تحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة، وقهر، وسخط، استنادا إلى مقولة أن الناس قادرون على العيش معا في وئام ومن دون الحاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة.[21]

- **العدمية:** هي صورة متطرفة من الفوضوية من خلال شن هجمات عنيفة جدا ضد الحكومة.

إذن فحسب هذا المعيار كان العمل الإرهابي في الماضي متميزا من حيث رمزيته ودلالته، فكان فعلا عنيفا له أهداف محددة، والضحايا أقل ووسائله تشمل بصورة أساسية: التخريب، الاختطاف، الحجز واغتيال الشخصيات المهمة[22].

---

21 ريموش سفيان، "**جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب**" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008) ، ص. 44.

22 **المرجع نفسه**، ص. 45.

2. الإرهاب الحديث:

هو الإرهاب التقليدي ذاته قد تطور تطورا ضخما مستفيدا بذلك من كل المتغيرات التكنولوجية على وجه المعمورة، ومستغلا بذلك وسائل المواصلات والاتصالات والتكنولوجية الحديثة المتطورة. ونتج عنهما:

أ. الإرهاب النووي:

إهتم المجتمع الدولي بتنظيم التعاون من أجل قمع الإرهاب النووي بهدف تحقيق السلام والأمن الدوليين، وذلك من خلال عمل اللجنة المتخصصة، لإعداد اتفاقية لقمع الإرهاب النووي، والتي أنهت عملها بتاريخ أفريل2005، وتقدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع الاتفاقية الدولية لمنع الإرهاب النووي، وقد تم اعتماد مشروع هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها بتاريخ 04-04-2005 وقد اشتملت على إلزام الدول الأطراف بأن تضمن قوانينها الوطنية تجريم العديد من أفعال الإرهاب النووي، وتنظيم الولاية القضائية لملاحقة مرتكبي هذا الإرهاب[23].

ب. الإرهاب الالكتروني:

الإرهاب الإلكتروني وتهديداته عبر الانترنيت هددت شعور الإنسان بالأمن في حياته المعلوماتية، واطمئنانه إلى صيانة ماله المعلوماتي من أهم الأمور في الألفية الثالثة[24].

- يعد جريمة عبر الحدود والدول والقارات وغير الخاضعة لنطاق إقليمي محدد.
- صعوبة الإثبات لسرعة الدليل الرقمي وسهولة إتلافه وتدميره عن بعد أو عن قرب.
- يتم عادة تعاون أكثر من شخص على ارتكابه.
- الإرهابي الإلكتروني شخص لديه الخبرة وقدر من المعرفة في التعامل مع التقنية الإلكترونية الرقمية وشبكاتها[25].

ج. الإرهاب البيولوجي:

ميرفت محمد البارودي، **الإرهاب النووي ومجابهته** (القاهرة: دار النهضة ،2007)، ص. 23.100

مصطفى موسى، **مرجع سابق**،ص. 24.295

أحمد فلاح العموش، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن** (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية)، ص. 25.83

يعد من الأساليب المتوقع لها انتشارا في المستقبل القريب حيث تمتلك الدول الكبرى كميات كبيرة من الأسلحة البيولوجية، حيث تتنوع هذه الأسلحة بين فئات ثلاث هي: البكتيريا وأشهرها الجمرة الخبيثة والجمرة المتموجة، الكوليرا، الطاعون. والفيروسات وأشهرها: الجدري، التوكسينات. والسموم البكتيرية وأشهرها: اليوتيولينوم والريسين[26].

د. الإرهاب البيئي:

مما لاشك فيه أنه قد أصبح للبيئة وضع بالغ الأهمية، يشكل مصلحة، يتعلق بها كيان المجتمع ككل، فسلامة أفراد المجتمع تتعلق بسلامتها، وعلى هذا الوضع تقع على البيئة أخطار وتهديدات ما جعل الاهتمام بها يصل إلى حد اعتبار سلامتها حقا من حقوق الإنسان الطبيعية، والاعتداء عليها اعتداء على حقوق الإنسان، فجعلت حمايتها أمرا مقررا لتجريم الاعتداء على البيئة[27].

ثانيا: أشكال الإرهاب وفقا لنظامها:

1. الإرهاب المحلي:

الإرهاب المحلي هو ذلك الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحدودة داخل الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف نظام الحكم، وليس لها ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال وذلك من أجل تحقيق مصلحة داخلية كالسعي إلى السلطة[28].

أسامة حسين، **مرجع سابق**، ص. 26.353

رفعت رشوان، **الإرهاب البيئي في العقوبات** (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص ص. 56، 27.57

هيثم فالح شهاب، **جريمة مكافحة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة** (عمان :دارالثقافة ، 2010)، 28 ص. 59.

2. الإرهاب الدولي:

لم يعد الإرهاب محصورا بين الدولة والأفراد على النطاق الداخلي بل تعدت حدود الدولة، وأطلق عليه الإرهاب الدولي، والذي يعد من أبرز صور العنف السياسي المسلح. وهو أحد الأعمال التخريبية الموجهة ضد الدولة كما يمكن أيضا أن نعرفه "أنه العنف السياسي الذي ينفذه الأفراد ويتضمن عنصرا أجنبيا"[29].

يكون التعرف على الإرهاب دوليا من حالة أو أكثر مما يلي:

- وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة.
- تنوع وتباين جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي من أكثر من دولة.
- وقوع العمل الإرهابي في الدولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها القائمين بتنفيذ العمل الإرهابي.
- تجاوز آثار ونطاق العمل الإرهابي أراضي دولة واحدة عند حدوثه على أرض دولة ضد رعايا دولة ثالثة.
- أن يكون العمل الإرهابي قد وقع بفعل تحريض دولة ثالثة أو بواسطتها، أو مساعدتها أو مساندتها[30].

ثالثا: أشكال الإرهاب وفقا للفواعل:

1- **الإرهاب الفردي:**

هو الذي يقوم به شخص أو أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار مجموعة منظمة، ويوجه هذا الإرهاب ضد نظام أو دولة معينة ويطلق عليه: "الإرهاب الأبيض"، أو يصفه البعض بأنه "الإرهاب من تحت الأرض"، ويظم هذا المظهر كافة الحركات والأنشطة

حسنين سهيل الفتلاوي، **الإرهاب وشرعية المقاومة** (عمان، دار الثقافة، 2009)، ص. 29.92

إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر** (القاهرة، دار الكتاب الجديدة، 2004)،ص ص. 93، 30 .94

الإرهابية من الجماعات الفوضوية وإرهاب المجموعات الانفصالية، والإرهابية الراديكالية الثورية والمجموعات المحافظة[31].

2-الإرهاب الجماعي:

هو إرهاب غير رسمي تمارسه جماعات بدوافع عقائدية، وسياسية، واجتماعية، وقد استفحلت هذه الظاهرة منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وكثرت الجماعات الممارسة له، وقد تنوع الإرهاب الجماعي في أشكاله وأهدافه وكان من أبرزها:

- **الجماعات السياسية:** (الجماعات اليهودية،..).
- **الجماعات الإسلامية:** (النصرة، داعش،..).
- **الجماعات اليسارية:** (منظمة إيتا،..).
- **الجماعات الإستخباراتية:** (الاستخبارات الإسرائيلية،..)[32].

ثانيا: أساليب الإرهاب:

1-التفجير:

يعتبر هذا الأسلوب الأوسع انتشارا بحيث استخدم منذ القرن 19 إبان الثورة الفرنسية، والثورة البلشفية وقد لاقى هذا الأسلوب رواجا للأسباب التالية:

- سهولة وكفاءة الحصول على المتفجرات، واستخدامها.

- درجة الأمان بحيث تتبع معظم التنظيمات الإرهابية أسلوب زرع المتفجرات الموقوتة أو التفجير اللاسلكي عن بعد[33].

عبد الفتاح الكافي، **مرجع سابق**، ص. 31.89

جرادي، **مرجع سابق**. ص ص. 126- 32.127

سامي علي حامد، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب** (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص. 33.40

2- **خطف الطائرات:**

يعد أسلوب اختطاف الطائرات واحتجاز ما عليها من رهائن وتغيير مسارها بالقوة من أهم وأخطر العمليات الإرهابية. وتعني هذه الجريمة قيام شخص أو أكثر بصورة غير قانونية وهو على متن الطائرة بالاستيلاء والسيطرة عليها، أو تغيير مسارها، ووجهتها باستعمال القوة، أو في ممارسة السيطرة عليها بالقوة، أو التهديد باستعمالها، أو بالشروع في أي من الأفعال التي تؤدي إلى الاستيلاء. وقد ظهرت هذه الجريمة حديثا مع استخدام النقل الجوي للطائرات، والذي ساعد على كثرة ارتكابها اتساع نطاق النقل الجوي للطائرات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتقدم الهائل الذي تحقق في صناعة الطائرات[34].

3- **الاغتيال والقتل:**

يقع الاغتيال عادة على مكانة اجتماعية خاصة، تتبع من كونهم يشغلون مناصب رسمية أو يتزعمون اتجاهات سياسية، أو يمثلون أفكار ومبادئ معينة، وتنطوي الاعتبارات على ثلاث عناصر أساسية هي:

- أن يكون الشخص الذي وقع عليه فعل القتل من الشخصيات السياسية.
- أن يكون الدافع إلى القتل سياسيا وليس شخصيا.
- أن يكون التأثير السياسي لحادث القتل ملحوظا.

والواقع أن للإرهاب المعاصر صورا أخرى ذات خطورة أخرى خاصة، وهي القتل بغير تمييز ونقصد بها عمليات القتل التي تنجم عن زرع متفجرات في الأماكن العامة، أو عمليات إطلاق النار على الأشخاص الذين يوجدون بمحض الصدفة في مسرح الأحداث مثل: مطار، بنك، شارع أو أي مكان آخر للتجمع الجماهير[35].

علي حامد، **مرجع سابق**، ص ص. 41، 34.42

ب.إ،أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، **مرجع سابق**، ص ص. 54،53.35

4- العمليات التخريبية:

وهذا الأسلوب الجديد لأهداف الإرهابيين عندما أفلست حججهم، ونالوا سخط الشعوب التي يوجه إليها الإرهاب. وكان المردود هو محاولة التأثير على اقتصاد الدولة بما يؤدي إلى صعوبة الحياة، وبالتالي الثورة الشعبية في وجه الحكومة. حيث يتسلل إليها الإرهابيون لتنفيذ أهدافهم[36].

تستهدف هذه العمليات غالبا المنشآت العامة، والمؤسسات ذات الأهمية سواء من الناحية السياسية، الاقتصادية، وسواء كانت هذه المنشآت داخل إقليم الدولة أو خارجها كالسفارات، القنصليات، شركات الطيران، وأماكن التجمعات مثل: الفنادق، والمناطق السياحية [37].

5- اختطاف الأفراد:

تعد من أكثر الأساليب شيوعا والتي تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم، واختطاف الأفراد يعني سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به في مكان ما يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقا لغرض معين.

ويحقق أسلوب الاختطاف موقفا أفضل للمساومة، فيجبر المجتمع سواء المحلي أو الدولي على الخضوع لرغباته، إما بالمال أو الاعتراف بقضية معينة، وإما بإطلاق سراح إرهابيين مساجين وغيرها.

ويمكن تصنيف ضحايا عمليات الاختطاف إلى فئات تختلف فيما بينها من حيث الطبيعة والمركز الذي تمثله، وحتى الهدف الذي يسعى الإرهابيين إلى تحقيقه من وراء اختبار كل فئة على حدا كهدف عملية اختطاف، وهذه الفئات تتمثل بصورة أساسية في:

علي حامد، **مرجع سابق**، ص. 36.50

المرجع نفسه، ص. 37.59

- الدبلوماسيين ورموز الدولة.
- الأفراد العاديون وخاصة السياح في المواقف المخططة مسبقا.
- الأفراد العاديون الذي يتم اختطافهم في مواقف غير مخططة وبمحض الصدفة.
- الأطفال وخاصة أطفال المدارس الإبتدائية [38] .

---

38 حريز عبد الناصر،**النظام السياسي الارهابي:دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب افريقيا** (القاهرة: مكتبة مدبولي،1997)،ص.45.

المبحث الثاني: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية

في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في العالم، ظهرت هناك مجموعة من الآليات والسياسات المختلفة، الدبلوماسية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، التنموية... في إطار مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره.

المطلب الأول: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب:

أولا: المواجهة السياسية والعسكرية:

تتحدد أدوات منع ومكافحة الإرهاب من خلال الجهود السياسية والعسكرية في:

1- الدبلوماسية:

يعرف بيلار الدبلوماسية بأنها أداة حاسمة في محاربة الإرهاب الدولي الحديث الذي لا يعرف حدود من نواحي عديدة بحيث تنشر المجموعات الإرهابية سطوها بصورة متزايدة حول الكرة الأرضية. وتتطلب محاربة شبكة إرهابية جهودا وتعاونا من قبل دول عديدة لأن هذه الشبكة تعمل في العديد من الدول. لذا تعتبر الدبلوماسية الفعالة بمثابة اللّحمة المطلوبة لتماسك جميع هذه الجهود بشكل موحد، بدلا من أن تشكل أجزاء غير مترابطة[39].

2- **الاستخبارات:**

الاستخبارات أقل العمليات ظهورا، لكنها في بعض الأوجه أهم الأدوات ضد الإرهاب، ويعتقد البعض أنها (خط الدفاع الأول) ضد الإرهاب. ولكن لهذا الأداء حدود خاصة به أهمها:

- شح توفر الاستخبارات التكتيكية المتخصصة والمطلوبة، لإفشال مؤتمرات الإرهاب. ومعظم الاستخبارات حول الجماعات الإرهابية مجزأة، وغامضة، وغالبا ما يكون مشكوك في مصداقيتها. ومساهمتها لا تقتصر بتزويد صورة كاملة للعمليات الإرهابية المتوقعة، بل بتزويد إحساس إستراتيجي أكثر حول التهديدات الأعظم التي تطرحها المجموعات، وحول الأوقات والمناطق التي تمثل أعظم الأخطار، وحول الأهداف والأساليب التكتيكية المحتملة جدا أن تستعمل [40].

39.189 العموش، **مرجع سابق**، ص.

40.194 -193 **المرجع نفسه**، ص ص،

ثانيا: المواجهة الإعلامية:

يعتبر النشاط الإعلامي على درجة كبيرة من الأهمية في ظلال إستراتيجية الأمنية الحديثة، من خلال الالتزام بالصدق والموضوعية، وتبصير الشعوب بالفكر المنحرف، وكشف الأساليب الإجرامية الإرهابية، وفضح النوايا والأهداف الخارجية على قيم المجتمع، ومعاييره ومعتقداته، وتوضيح الأهداف الغير مقبولة للجماعات الإرهابية [41].

وتأتي أهمية الإعلام ودوره في مواجهة الإرهاب من خلال:

- إمكانية صد الظواهر الإجرامية والأنشطة الإرهابية على الصعيدين المحلي والدولي، وتقليل مدلولاتها لإمكانية التوقع والتنبؤ بها لمكافحتها.
- نشر المعلومات الصحيحة عن الإرهاب، والغلو لتوعية المواطن باتخاذ كافة التدابير الوقائية، مع عدم إتاحة الفرصة للإعلام المعادي من أجل تضخيم الأحداث، وترويج المعلومات الكاذبة، التي يحقق من ورائها أهدافه الدعائية والنفسية.
- قياس اتجاهات الرأي العام نحو الجماعات الإرهابية وتأثيرها على المجتمع وأسلوب مواجهتها ومن ثم وقوف المواطنين بجانب قوات الأمن لمكافحة هذه الظاهرة.

ثالثا: المواجهة الاقتصادية والاجتماعية:

ويقصد بالمواجهة الاقتصادية والاجتماعية معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إذ ليس من المنطق أن ندعو إلى منع الإرهاب ومكافحته من دون دراسة الأسباب التي أدت إليه والقضاء عليها أو الحد منها، وأهم التدابير الوقائية لمكافحة الإرهاب في هذا المجال:

1- التهذيب والتوعية:

---

41 - تركي بن صالح عبد الله الحقباني، "**رسالة ماجستير بعنوان: مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية دراسة تحليل محتوى لعدد من الصحف اليومية السعودية خلال الفترة 01/01/1423 – 1425/06/01، عام 2006**"(جامعة الرياض،2006)، ص ص. 77، 78.

يعد أسلوبا ناجحا ذلك أنه كلما سمى ميزان الخلق، والكيان النبيل لدى الفرد، كلما ابتعد عن إزهاق الأرواح والإضرار بسلامة الآخرين وتدمير ممتلكاتهم وتحقيق التعايش السلمي بين أفراد المجتمع [42].

2-إقامة المساواة بين المواطنين:

فالإرهاب يرتبط بالتناقضات الاجتماعية، فكثير منها من اضطرابات، عنف، وأفعال انتقامية راجعة إلى سوء تنظيم الدولة للعلاقة بين المجموعات التي يتكون منها المجتمع، فإذا تواجدت في بعض الدول مجموعات من الأفراد تختلف عن باقي الشعب من حيث اللون أو العرق، الدين، أو اللغة، تمارس العديد من الدول سياسات ترمي إلى إفناء هذه المجموعات وإخضاعها إلى ظروف معيشية قاسية، وبهذا تتجه هذه الأقليات إلى الأفعال الإرهابية للحد من جور الحكومات الظالمة، أو المطالبة بحماية نفسها من الظلم والاضطهاد.

3-تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

إن إتباع الدولة لنظام اقتصادي بما يؤدي إلى سوء توزيع الثروة بين الأفراد، ووجود فوارق اقتصادية شاسعة بين الأفراد، وهذا ينشأ عن إخفاق الأفراد في توفير متطلباتهم المعيشية، وانتشار البؤس والحرمان في طبقة الفقراء، ومظاهر الترف والنعيم الذي تعيش فيه طبقة الأغنياء، الأمر الذي يجعل اللجوء إلى العنف أمرا لا مفر منه، لذلك يجب على الدولة أن تتبع نظام اقتصادي مناسب لوضعها الاقتصادي، بما يكفل قدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم وأن يرقى بالمستوى المعيشي للأفراد، وذلك بالحد من التمايز الشديد بين فئات المجتمع، وفتح المجال أمام الأنشطة المشروعة لتوفير فرص العمل للعاطلين وتحسين مستويات الدخول، وإزالة حالات الفقر والبؤس وتحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للأفراد ومكافحة البطالة، والدعم المستمر للأسر الفقيرة [43].

المطلب الثاني: كفالة حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب.

فالح شهاب، **مرجع سابق**، ص ص.186،185.42

المرجع نفسه، ص ص. 188- 190.43

مما لا شك فيه أن الإرهاب باعتباره عملا من الأعمال التي تمس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أو تهدد هذه الحقوق والحريات بالضرر، إنما يدخل في علاقة عكسية مع حقوق الإنسان[44]. وقد طرحت هذه العلاقة بشدة وإلحاح على الساحة العالمية وفي المحافل الوطنية، ونتج عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وما تبعه من عشرات الإعلانات، والاتفاقيات، والعهود، وعقد العديد من المؤتمرات الدولية المختلفة جوانب حقوق الإنسان[45]. ويرجع هذا لعدة أسباب:

- عالمية وإنسانية حقوق الإنسان التي تجاوزت حدود الدول ونطاق قوانينها وأنظمتها الداخلية.
- اهتمام الكثير من أنظمة الحكم بهذه القضية لاتخاذها كوسيلة لتحصين نفسها بالشرعية، وإبعاد تهمة الدكتاتورية والاستبداد عن ممارساتها.
- أن قضية حقوق الإنسان ومدى احترامها والالتزام بها يعد بمثابة مقياس لتقدم الأمم ورفعتها[46].

المحمدي بوادي، **العالم بين الإرهاب والديمقراطية، مرجع سابق**، ص. 44.37

محمد نور فرحات، "**الإرهاب وحقوق الإنسان**" انظر على الرابط التالي:45
http://www.ao-academy.org/docs/alehab05082010.pdf(25/04/2014)

عطية، **مرجع سابق**، ص. 46.92

أولا: انعكاس ظاهرة الإرهاب على حقوق الإنسان.

مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان بل ومتكاملان ويعزز أحدهما الآخر. فالواقع أن مكافحة حقوق الإنسان تبرر إلى حد ما فرض قيود أو حتى الاعتداء على حقوق الإنسان، فكل المواثيق والمؤتمرات والندوات الدولية في معالجة الإرهاب تعتبره انتهاكا لحقوق الإنسان، وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا 1993 اعتبر أن الإرهاب أعماله وأساليبه بكافة أشكالها ومظاهرها تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[47]. وقد نصت مادته السابعة عشرة من الفرع الأول من إعلان برامج عمل فيينا على أن:

أعمال وأساليب الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأن ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته[48].

وعموما، فالإرهاب يمثل اعتداءا مباشرا على حقوق الإنسان وتأتي في مقدمتها، الحق في الحياة لما ينطوي عليه من إلحاق الضرر بالإنسان، وأيضا حرية الرأي والتعبير بما ينطوي عليه الإرهاب، من إشاعة الخوف والرعب في مواجهة الجهر بالرأي، إضافة إلى مجمل الحقوق والحريات الأخرى التي يكتسحها الإرهاب كالحق في التملك، التنقل، السكن، والثقافة، والتعليم، وغيرها من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية[49].

حسنين المحمدي بوادي، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب** (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2005)، ص. 47 .56

عطية، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص. 48.93

داليا أزهر، "**العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان**"، انظر علي الرابط التالي:49
http://www.annabaa.org/nbanews/62/359.htm(28/04/2014)

أ. أثار الإرهاب على التمكين للحقوق المدنية والسياسية:

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال قراراها 42/1997 المؤرخ في 1997/04/11 الذي جاء بعنوان " حقوق الإنسان والإرهاب" على إدانة كل أعمال وأساليب الإرهاب بغض النظر على دوافعه، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه، بوصفه أعمالا عدوانية تهدف الى تقويض الحريات الأساسية والديمقراطية، وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وتقوض أركان المجتمع المدني التعددي[50].

في الواقع لا يوجد خلاف حول اعتبار ان الأعمال الإرهابية باتت تشكل في الوقت الراهن أكبر تهديد لممارسة الحقوق، خاصة الحقوق المدنية والسياسية الأساسية على رأسها الحق في الحياة والسلامة الشخصية، والحق في الأمن والأمان الشخصي، والحق في الحرية بالمعنى الواسع سواء حرية التعبير والرأي أو حرية تكوين الأحزاب السياسية أو حرية العقيدة أو الحق في المشاركة السياسية، والتي أكدت عليها كل المواثيق الدولية، في مقدمتها كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث تدين الاستخفاف والاحتقار لهذه الحقوق من خلال الأفعال الوحشية والهمجية التي يأباها الضمير الإنساني.

وعلى الرغم من وجود قبول واسع واتفاق صريح بأن هناك عوامل ترتبط بتغييب ممارسة الحقوق، والتي توفر البيئة المناسبة لنمو الإرهاب، حيث أن تردي الأداء وتسلط النظام السياسي والهيكل الاجتماعي والتهميش الاقتصادي، والاستلاب الثقافي، والتراجع المريع لدى المجتمعات يمثل أهم الأسباب الجذرية للإرهاب، رغم كل ذلك إلا أن اللجوء الى العنف ورفض الحوار بالوسائل السلمية المتحضرة غير مبرر على الاطلاق، ولا يمكن الخروج به الى نتائج مرضية إيجابية بل على العكس من ذلك، سوف يشكل هذا الاتجاه تمردا على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وعائقا امام ممارسة هذه الحقوق.

---

[50] عبد الكريم قليل، "**الارهاب وحدود التمكين لحقوق الانسان**"(مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010)، ص. 65.

ولو أردنا تحسس مواضع تأثير الإرهاب على الحقوق المدنية والسياسية، سيظهر لنا ذلك بشكل واضح من خلال انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية كأسمى حق على الإطلاق، من خلال مجموع العمليات التقتيلية الجزافية والعشوائية التي ترتكبها الجماعات المسلحة الإرهابية ضد المواطنين المدنيين، فضلا عن عمليات الاختطاف والاغتيالات الفردية واستعمال المواد الخانقة وإشعال المواد الضارة[51]، إضافة الى انتهاك مجمل الحقوق السياسية كالمشاركة السياسية في إدارة شؤون الأمة والمجتمع، حيث يقف الإرهاب حائلا أمام تطلعات الأفراد الانتخابية، وأمام قيام بعض الكيانات السياسية بحملاتها الانتخابية في كثير من الدول التي تعاني من الإرهاب.

من جهتها حرية الرأي والتعبير والإعلام تعد من بين أكثر الحقوق المدنية تأثرا بالإرهاب، فهذه وسائل الإعلام التي تعتمد على حرية الفكر والرأي لكل المفكرين والمثقفين، نجدها في كثير من الأحيان تذكر أراء تبتعد عن حقيقة الأمر تحت ضغط الجماعات الإرهابية بشكل يخالف حرية نقل المعلومة، وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومة الحقيقية.

كما يشكل الإرهاب السبب الرئيسي في عزوف كثير من المفكرين عن الكتابة والتعبير ومناقشة القضايا السياسية والعامة، وأدى إلى انخفاض مستوى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة للبلاد، وأثر على ممارسة منظمات المجتمع المدني كأحد أركان المجتمع الديمقراطي لنشاطاتها الهامة في المجتمع. ووقف الإرهاب أيضا حاجزا أمام المرأة لحقوقها السياسية، ومنعها من التقدم للترشح كند للرجل وغريم له في الانتخابات والحياة السياسية عموما.

سنركز في دراسة تأثير الإرهاب على الحقوق المدنية والسياسية، على ثلاث حقوق، تبدو لنا أكثر الحقوق مساسا بالأعمال الإرهابية، فضلا عن كونها أهم الحقوق حيث يكون التمتع بها

---

[51] احمد ابوالروس، **الارهاب والتطرف والعنف الدولي**(الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2010)،ص.35.

ضروريا للتمتع بباقي الحقوق المدنية والسياسية، وهي الحق في الحياة والحق في الأمن، والحق في الحرية[52].

ب. أثار الإرهاب على التمكين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لا تقتصر أثار الإرهاب على انتهاك الحقوق المدنية والسياسية فحسب، بل تسبب في معاناة كبيرة وأضرار هائلة أبعد من الخسائر في الأرواح، لتمتد إلى تدمير الممتلكات والبنى التحتية للدول، ودحر الرأسمال الأجنبي، وإلحاق تشوهات في تخصيص الموارد الداخلية فضلا عن التكاليف غير المباشرة جراء تكثيف الإجراءات الأمنية، وعرقلة الاستثمار وتدمير وسائل الإنتاج، وخفض مستوى الادخار وانعكس ذلك على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويمكننا ان نلمس هذا التأثير من خلال انتهاك الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، فالأمن والاستقرار السياسي يعدان مدخلا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد المقومات البديهية لها، وهذا يعني أن أي اختلال في مسيرة التنمية يرجع أساسا الى زعزعة الاستقرار الوطني، حيث تؤكد الدراسات التطبيقية الى أن من أهم أسباب التخلف في كثير من الدول النامية ناتج عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية السائدة فيها[53].

إن الإرهاب يعد من أخطر المهددات للتنمية الاقتصادية، حيث تسعى الجماعات الإرهابية الى ضرب الهياكل الحيوية في الدولة، فعادة ما تكون المطارات والموانئ والمواقع السياحية والأملاك العامة الأكثر استهدافا بغرض إشاعة الخوف والرعب، وإعطاء طابع بعدم الأمان والاستقرار في تلك الدولة.

وقد أكد خبراء الاقتصاد أن تداعيات الإرهاب على التنمية عموما تظهر خلال أسبوع، حيث سرعان ما تظهر الأثار السلبية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. والواقع يؤكد ذلك، فالجزائر مثلا كلفها الإرهاب 30 مليار دولار فضلا عن مقتل أكثر من 200 ألف

---

[52] **المرجع نفسه** ،ص. 38.

[53] عبدالوهاب الكاشف،"الارهاب والخسائر الاقتصادية"، **مجلة عكاض كتب ومقالات**، ع. 26 .(فيفري 2007).

شخص، وحرق 400 مدرسة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كلفتها الهجمات التي وقعت في سبتمبر 2001 بين 25 و60 مليار دولار، أما اليمن فقد كلفت مليارات الدولارات من دخل التجارة والاستثمار والسياحة، وانخفض الاستثمار في الصناعة باليمن بنسبة 34% وفي السياحة بنسبة 47% وضياع 7360 فرصة عمل لتصل الخسائر إلى بليوني دولار.

كما تسبب الإرهاب في كثير من الدول إلى رفع أسعار المواد الغذائية وكل الواردات الغذائية، وزيادة تكاليف التأمين على السفن التجارية بـــ 60 ألف دولار على كل سفينة تتوجه للعالم الإسلامي والعربي[54].

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

اهتم المجتمع الدولي منذ منتصف القرن العشرين باتخاذ إجراءات فعالة ورادعة في مواجهة الإرهاب بكل صورها وأشكالها وبذلك قد عمدت حكومات الدول إلى وضع منظمات واتفاقيات ومؤسسات من أجل وقمع الإرهاب، والتي سوف نذكر منها:

---

[54] قليل، **مرجع سابق**، ص.78.

1. دور الاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب:

عقدت العديد من الاتفاقيات بين الدول من أجل مكافحة الإرهاب نذكرها على النحو التالي:

أ. الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ضد الدولة:

- **اتفاقية جينيف لعام 1937 لمنع وقمع الإرهاب الدولي:**

تتكون اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب من ديباجة و29 مادة، وقد تمت ديباجة الاتفاقية، الأطراف المتعاقدة على اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ومعاقبة جرائم الإرهاب ذات الطابع الدولي، وفي المادة الأولى من هذه الاتفاقية تعهدت الدول الأطراف بالامتناع عن كل فعل من شأنه تشجيع الأنشطة الإرهابية ومنع الأعمال الإرهابية الموجهة إلى أي دولة أخرى، ومعاقبة مرتكبيها، وأن يكون هناك تعاون فيما بينها في سبيل تحقيق ذلك. وتتميز اتفاقية جنيف بأنها تتناول بالتحديد مجموعة الأفعال المكونة للإرهاب والتي تشكل جرائم معاقب عليها طبقا لنصوصها، كما توضح الاتفاقية طبيعة وملامح جريمة الإرهاب من وجهة نظر القانون الدولي مع تحديد محل هذه الجريمة والتدابير الوقائية والإجراءات الجنائية، التي تلتزم الدول باتخاذها لمنع الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه [55].

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998:**

هذه الاتفاقية تعد جهدا ملموسا وصادقا من جانب الدول العربية ممثلة في جامعاتها، وتعد ملاحقة تشريعية، وديمقراطية لمواجهة الإرهاب الدولي [56].

وقد نصت هذه الاتفاقية على نوعين من التدابير لمكافحة الإرهاب الدولي:

الأولى: للمنع (منع جرائم الإرهاب الدولي تلتزم بها الدول المتعاقدة).

الثانية: للقمع (قمع الإرهاب الدولي يجب أن تلتزم به الدول المتعاقدة).

كما نصت في مادتها الرابعة على عدة وسائل في مجال مكافحة الإرهاب الدولي وأهمها:

- **تبادل المعلومات، التحريات، تبادل الخبرات** [57].

55.43،42 حسنين المحمدي بوادي، **الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة** (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2004)، ص ص.

56 منتصر سعيد حمودة، **الإرهاب الدولي جوانبه القانونية، ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي** (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص. 390.

ب. الاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ضد الأفراد:

- منع ومعاقبة الجرائم الموجهة ضد الأفراد المتمتعين بالحماية الدولية بما في ذلك المبعوثين الدبلوماسيين الموقعة في نيويورك1973:

وقد ورد في ديباجة هذه الاتفاقية سبب توقيعها حيث ورد فيها أن:الاعتداء عليهم... يخلق تهديدا خطيرا لإقامة علاقات دولية عادية ضرورية لتعاون بين الدول. كما أن ارتكاب هذه الجرائم يشكل قلقا خطيرا للمجتمع الدولي، ومن الأسباب التي ساعدت على توقيع هذه الاتفاقية أيضا ارتفاع نسبة الاعتداءات على الأشخاص ذوي الحماية الدولية، وبلوغها حدا مزعجا بشكل يعد اعتداءا على الامتيازات والحصانات التي وردت في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961، وفيينا للعلاقات القنصلية 1963 [58].

- الاتفاقية الدولية المناهضة اخذ الرهائن الموقعة في نيويورك 1979:

وتأخذ هذه الاتفاقية بمبدأ التسليم أو المحاكمة في إطار قمع جريمة احتجاز الرهائن، والتزمت الأطراف بإدراج هذه الجريمة في عداد الجرائم التي يتم فيها تسليم المجرمين، والتي تعقد فيما بينها. فاخذ الرهائن يعد جريمة يعاقب عليها في جميع التشريعات الجنائية المختلفة. وهذه الاتفاقية تعد خطوة للأمام في اتجاه التجريم الدولي لاحتجاز الرهائن بصفة خاصة، والأعمال الإرهابية بصفة عامة. وتنظيم التعاون الدولي في مجال منع ومعاقبة هذه الجرائم [59].

ج. الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ضد وسائل المواصلات الجوية والبرية.

- **اتفاقيات مكافحة جرائم خطف الطائرات:**

استهدفت اتفاقية طوكيو عام 1963 مواجهة الجرائم والأفعال التي تمس سلامة الطائرات، ومن حيث السلطات المختصة باتخاذ المواجهة أينما كانت هذه الطائرة. فمن خلال هذه الاتفاقية قد وضع المجتمع الدولي يده على مكان الخطورة، حيث عرفت المادة الحادية عشر صورة من

سعيد حمودة، **مرجع سابق**، ص ص.381-383.57

المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، **مرجع سابق**، ص. 383.58

المرجع نفسه، ص. 46.59

صور جرائم الإرهاب الدولي، وحددت المادة الأولى من الاتفاقية النطاق ألتجريمي[60]. بالإضافة إلى اتفاقية لاهاي لعام 1970، التي أعدت أيضا للاستيلاء غير المشروع على الطائرات جريمة من أجل ضمان حماية حركة الطيران المدني الدولية.

- **اتفاقية سلامة الملاحة البحرية:**

هذا النوع من الجرائم الإرهابية عولج من خلال اتفاقية دولية، ولكن ما يهم في هذا المقام اتفاقيتا روما لسنة 1988، والأمم المتحدة لقانون البحار التي عقدت سنة 1982، إذ كانت أهم اتفاقيتين، عالجتا موضوع الأعمال الغير مشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية وبحثتا في الأفعال الغير مشروعة التي تهدد أو تعرض لخطر الملاحة الأمنية للسفن كالاستيلاء عليها بالقوة، أو ارتكاب أعمال عنف ضد الركاب، أو الطاقم، أو وضع مواد عليها يمكن أن تؤدي إلى تدمير أو الإضرار بها. وإن كان لكل اتفاقية منها طرح ومعالجة مختلفة للجريمة [61].

2. **دور المنظمات المعنية بمكافحة الإرهاب:**

أ. منظمة الأمم المتحدة:

تعمل هذه المنظمة منذ زمن ليس ببعيد على مواجهة الإرهاب من خلال أجهزتها الرئيسية:

- **مجلس الأمن:**

كانت مواجهة مجلس الأمن لظاهرة الإرهاب بإصدار عدة قرارات أهمها:

- منع ووقف تمويل الإرهاب.
- تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات الإنذار المبكر.
- التعاون بين الدول في المجال القضائي الجنائي.
- منع تحركات الإرهاب عن طريق فرض ضوابط فعالة على حدود الدول.
- أهمية تعزيز الجهود على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي.[62]

---

60 تهاني علي يحي زياد، **الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998** (القاهرة:دار النهضة العربية، 2008)، ص. 97.

61 **المرجع نفسه**، ص.122.61

62 هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته** (القاهرة: الدار الجامعة، 2008)، ص ص. 447، 448.

- **الجمعية العامة:**

- إدانة جميع أعمال الإرهاب الدولي التي تهدد البشرية وتهدد الحريات العامة.
- حث جميع الدول على الإسهام للتعاون مع الأمم المتحدة في القضاء التدريجي على أسباب الإرهاب.
- إبرام اتفاقيات دولية إضافية تقوم على مبدأ التسليم أو المحاكمة.

ب. منظمة الإتحاد الإفريقي:

تحتوي هذه الاتفاقيات على 23 مادة بالإضافة إلى ملحق يحوي قائمة من الاتفاقيات الدولية لم تخرج في أحكامها عما ورد في أغلب اتفاقيات مكافحة الإرهاب.

ج. جامعة الدول العربية:

سعت من خلالها الدول العربية للبحث عن الوسائل الكفيلة بالقضاء على ظاهرة الإرهاب، والتعاون في هذا المجال مع المجتمع الدولي، وقد أبرمت هذه الاتفاقية في عام 1997، بحثت فيها موضوع الإرهاب بشكل شامل خلاف سائر اتفاقيات مكافحة الإرهاب، كما جرى التعاون العربي على مستويات القمة، حيث أكد القادة في لقاءاتهم الدورية شغفهم في القضاء على الإرهاب.[63]

---

63. **المرجع نفسه**، ص ص. 447-448.

الفصل الثاني

تمهيد:

عرف الإرهاب كعدو غير تقليدي، حيث أصبح من الصعب القضاء عليه نهائيا، ولذلك يجب الكشف عن الحركيات المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول شمال إفريقيا، وكذا توزيعه عبر هذه الدول ،ومحاولة استعراض مختلف الاستراتيجيات الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة لاسيما أن هذه الظاهرة الإرهابية هي نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: طبيعة الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا.

يركز هذا المبحث على تناول طبيعة الظاهرة الإرهابية في دول الشمال الإفريقي، ومسببات نشأتها، وتداعيات التغيرات السياسية التي حصلت في المنطقة على الظاهرة الإرهابية، والتوزيع الجغرافي للإرهاب العبر وطني في المنطقة، واليات مكافحة الظاهرة الإرهابية عن طريق التنسيق و التعاون الثنائي بين دول المنطقة في الفضاءات الإقليمية والقارية.

المطلب الأول: مسببات نشأة الإرهاب في دول شمال إفريقيا.

أ- الدوافع السياسية:

إن الدوافع السياسية تكون النسب الغالبة من دوافع العمليات الإرهابية وأعمال العنف، فمعظم العمليات الإرهابية تكمن وراءها دوافع سياسية، ومن أمثلة ذلك العنف والإرهاب بغرض الحصول على حق تقرير مصير لشعب من الشعوب، أو توجيه الرأي العالمي إلى مشكلة سياسية تتبعها دولة ما [64].

من جهة أخرى قد تمارس الدولة الأعمال الإرهابية والعنف ضد شعب معين للسيطرة عليه، و لإجبار سكانه على التخلي عن أراضيهم والفرار منها سواء إلى مناطق أخرى في نفس الدولة أو إلى خارج حدود هذه الدولة, فالعمليات الإرهابية ذات الطابع السياسي هدفها في النهاية هو الوصول إلى قرار سياسي، بمعنى إرغام دولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار تراه غي غير مصلحتها وما كانت تتخذه أو تمتنع عنه إلا بضغط العمليات الإرهابية [65].

ونجد أن العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي هي التي تثير كثيرا من الجدل بشأن مشروعية هذه العمليات من وجهة النظر القانونية، فمعظم هذه العمليات تتم بعد كل الطرق القانونية الشرعية العادية السلمية، ومن هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض

أسامة محمد بدر، **مواجهة الإرهاب دراسة في التشريع المصري والمقارن** (الإسكندرية: النسر الذهبي للطباعة، 2000)، 64 ص.79.

نبيل أحمد حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988)، ص.14.65

الأحيان إلى اللجوء لمثل هذه الأعمال الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو للحصول على حقه أو إعلان قضيته للرأي العالمي[66].

الجدير بالذكر أن هناك دوافع سياسية تحرك أعمالا أو أفعالا تتسم بالعنف ومع ذلك لا يمكن بأي حال اعتبارها من قبيل العمليات الإرهابية، فالعمليات العسكرية التي تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية ويكون غرضها الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي لا تعد من قبيل أعمال الإرهاب، و إنما يمكن إدراجها في ضوء الاستخدام المشروع للقوة وفقا لقواعد القانون الدولي و قرارات المنظمات الدولية[67].

ب- الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية:

تشكل الدوافع الاقتصادية والاجتماعية دافعا من الدوافع التي تحرك العمليات الإرهابية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

فالإرهاب وليد ظروف اقتصادية واجتماعية كانت السبب في الإحساس باللآمساواة أمام المجتمع وفقدان العدالة، فيجدون سلاحهم وعزاءهم في الالتجاء للعنف وإفراغ ما ينتابهم من إحساس بالنقص في قالب الإرهاب بشتى الوسائل، فالغاية تبرر الوسيلة في نظرهم[68].

وقد تكون الفوارق الاقتصادية عاملا مؤديا أو مساعدا للإرهاب، فالحرمان الاقتصادي داخل المجتمع واتساع الهوة الاقتصادية كأن نجد ثراء فاحشا يقابله فقر مدقع يؤدي إلى الإحساس بالظلم والنقص، مما يؤدي بالشخص إلى ارتكاب جرائم[69].

كما يرجع إلى انتهاج بعض الدول السياسية الخصخصة والانتقال من المشروع العام إلى المشروع الخاص، الذي يدفع بأشخاصها إلى القيام بالاعتداءات الإرهابية وذلك لما تعكسه هذه

المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، **مرجع سابق**، ص.33.66

محمد بدر، **مرجع سابق**، ص.79.67

عبد الناصر حريز، **الإرهاب السياسي دراسة تحليلية** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996)، ص. 202.68

بليشنكوف وزادنوف، **الإرهاب والقانون الدولي**،تر. مبروك محمد العويصي (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع 69 والإعلام، 1994)، ص.35.

السياسة من تناقضات داخل الساحة الإجتماعية، ومن رفع يد الدولة عن المشروعات العامة وتحريرها لقواعد السوق[70].

بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى منها استمرار النظام الاقتصادي الدولي الجائر وغير المنصف، واستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية للبلاد المستعمرة، وقيام دولة أجنبية بالتدمير المنظم للهياكل الاقتصادية لبلد آخر وعرقلة التنمية المستقبلية للبلدان النامية[71].

ولقد أثبتت دراسات أن معظم أعضاء الجماعات الإرهابية يعانون من أوضاع اقتصادية سيئة ومعظمهم يسكنون في مناطق تعاني من تدني المعيشة[72].

كما تكون الأوضاع الاجتماعية دافعا للإرهاب كانتشار البطالة في أوساط المجتمع وغياب القدرة والمثل العليا وتدني الظروف المعيشية المحيطة به، مما يزرع العنف في أفراده فيدفعهم إلى العزلة والاغتراب لإحساسهم بالضعف والنقص، وهو ما أكده الأستاذ "عبد الناصر حريز" عندما أقر أن الحرمان الاجتماعي قد يؤدي إلى نوع من العزلة والإحباط يفرضه المجتمع لتلك الفئات في أماكن محددة، مما يولد لدى تلك الطائفة الشعور بالاغتراب، فيؤدي إلى ممارسة أنشطة إرهابية سعيا منها إلى تغيير تلك الأوضاع المتردية، بالإضافة إلى وجود الظلم الاجتماعي وانتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والحبس الجماعي والتعذيب والانتقام و اللامساواة والاستعباد والقهر[73].

ج- الدوافع الشخصية:

قد تهدف العمليات الإرهابية إلى تحقيق أهداف شخصية[74]، وهناك صور عديدة لهذه العملية وأكثرها انتشارا هو أن بكون الدافع مادي أي بغرض ابتزاز أموال والحصول عليها بمثابة فدية أو الهروب من بلد معين، والصورة الغالبة لمثل هذه العمليات هي اختطاف طائرة

أبو الروس، **مرجع سابق**، ص.70.29

محمد عوض لهزايمة، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، **مجلة الصراط**،ع. 6 (الجزائر: كلية العلوم السياسية ، سبتمبر 2002)، ص.217. 71

محمد بدر، **مرجع سابق**، ص.72.85

عوض لهزايمة، **مرجع سابق**، ص.73.217

محمد المجذوب، **خطف الطائرات في الممارسة والقانون** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974)، ص. 74.36

والهروب بها لأسباب مختلفة منها السياسية حيث يكون الخاطف معارضا للنظام القائم ولا يستطيع الخروج من الدولة بالطرق المشروعة، وبالطبع يطلب بعد ذلك حق اللجوء السياسي في الدولة التي تهبط فيها الطائرة، وقد يكون سبب الفرار هو الشروط المالية الصعبة أو القيود الأخرى التي تفرضها القوانين على هجرة طوائف معينة إلى الخارج، وقد يكون الدافع هو الهروب من تنفيذ حكم قضائي، أو الهروب من ملاحقة الشرطة[75].

ومن الدوافع الشخصية للقيام بالعمليات الإرهابية أنها تحدث في بعض الأحيان نتيجة إصابة الإرهابي بخلل عقلي أو اضطراب عاطفي، أو غير ذلك من الأمراض العقلية والعصبية، ويشترك الإرهابيون بسبب الخلل العقلي والعصبي وفقا لبعض الدراسات في خصائص متماثلة تجمع بينهم ومنها طفولة مضطربة أدت إلى الانطواء على النفس والشذوذ وفقدان الاتصال بالأصدقاء وعلاقات صعبة مع الأبوين[76].

د- الدوافع الإعلامية:

الدافع الإعلامي للعمليات الإرهابية يهدف إلى طرح القضية أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية، فقد ترى الجماعة التي تقوم بالعمليات الإرهابية أن هناك تجاهلا من الرأي العام العالمي لقضيتهم، فيقومون بمثل هذه العمليات لجذب الانتباه إليهم و إلى الظلم الذي يتعرضون إليه، ومحاولة كسب تأييد دول وجماعات أخرى مناصرة لقضاياهم[77].

ونظرا للأهمية الإعلامية للعمليات الإرهابية،فقد أشار البعض إلى أن الإرهاب يعتمد غي تحقيق أهدافه على عنصرين رئيسيين : الأول هو إثارة الرعب والذعر والثاني هو نشر القضية، فهدف الإرهاب يختلف عن أهداف الحروب النظامية التي قد تسعى احتلال الأرض أو تدمير القوى العسكرية للخصم[78].

المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، **مرجع سابق**، ص.36.75

أحمد حلمي، **مرجع سابق**، ص.17.76

المرجع نفسه، ص.10.77

محمد بدر، **مرجع سابق**، ص.81.78

يذهب الفقيه"ريتشاردكالتربوك" إلى أن حرب وصراع الإرهابيين يجب أن تساندها حرب دعاية وإعلان ولكن لا يمكن أن تحل محلها، ويضيف بأن السلاح الأقوى في صراع الإرهابيين هو كاميرا التلفزيون، وبدون وسائل الإعلام فإن تأثير نشاطهم يكون محدودا.

من ناحية أخرى فإن وسائل الإعلام تجد في الإرهاب مادة لها قيمتها ولا تستطيع تجاهلها، لما لها من إثارة وتشويق يجذب انتباه الجماهير، خاصة إذا كان ممكن متابعتها عبر شاشات التلفزيون[79].

مهما كان الخلاف حول مشروعية الأعمال الإرهابية وما تثيره فلا شك أنه مع التطور العلمي الحديث لوسائل الإعلام والاتصال قد نجحت هذه الأعمال في إثارة الرأي العام العالمي لقضايا ما كانت تعرف إلا بالأعمال الإرهابية، كما أنها تخلق في بعض الأحيان نوعا من التعاطف مع من يقومون بها، وينتج عن هذا كله ضغط على الدولة للاهتمام بهذه القضية وإعطائها العناية الكافية لحلها أو التفاوض مع أطرافها[80].

المطلب الثاني: تداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا

يبدو أن حراك الشمال الإفريقي قد أتاح فرصا جديدة للجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسيخ وجوده وزيادة عمليات التجنيد بجذب جماعات ومؤيدين جدد إلى صفوفه. وإقامة شبكات من التعاون، فمن ناحية أولى لقد خلقت أجواء عدم الاستقرار والاضطرابات الناجمة عن ما يسمى بـــ "الربيع العربي" فرصا جديدة للقاعدة وحلفائها لإعادة التجمع وإعادة التنظيم. فمن المرجح أن تظل خدمات الاستخبارات والأمن في هذه البلدان تركز خلال الأشهر القادمة على أعمال الاحتجاجات والاضطرابات المعنية أكثر بالمشكلات الداخلية، أكثر من تركيزها على القاعدة وغيرها من التهديدات العابرة للحدود. والتعاون مع نظرائهم في الغرب وفي أماكن أخرى قد لا يكون له شعبية أو يتغاضى عنها

المرجع نفسه، ص.79.85

3 بوعلي، **مرجع سابق**، ص.35.

الرأي العام الداخلي. وفي الواقع، يمكن أن تنمو عدد من الدول الفاشلة أو المنهارة في أعقاب التغييرات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط[81].

ومن ناحية ثانية، أدت (الثورة) الليبية وسقوط نظام معمر القذافي إلى نتائج استفادت منها الجماعات الإرهابية، فمن جانب لجأ العديد من الموالين له والمدججين بغنائم الحرب والسلاح إلى بلدان إقليمية. فتدفقت أعداد كبيره من الأسلحة الثقيلة من ليبيا إلى دول الجوار، لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار في المنطقة بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة والإرهابيين، وهي أنواع مختلفة من الأسلحة الهجومية واستفادت بعض القبائل المتمردة من هذا المخزون من الأسلحة . ومن جانب آخر، فإن نظام معمر القذافي ظل لسنوات طويلة، الموجه الأساسي لمجريات الأمور في العديد من بلدان الصحراء والساحل، خاصة في النيجر ومالي، حيث كان يمسك بملف حركات الانفصال الطارقية المعقد، ويوجهه حسب ما يرى أنه صمام أمان يضمن الحفاظ على محورية النفوذ الليبي في المنطقة. ويكمن السر في التأثيرات الليبية على هذا الملف في كون الجماهيرية هي البلد الذي استوعب آلاف الشباب من "الملثمين" بعد موجات الجفاف الماحقة التي ضربت المنطقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ومكن ذلك التواجد المكثف لشبان بلا مؤهلات ولا تكوين تربوي يذكر الحكومة الليبية من الحصول على مجندين يمكن استخدامهم كمرتزقة في حروبها التوسعية، كما حدث في تشاد ضد نظام حسين حبرى في بداية الثمانينيات، أو لإيفادهم كألوية "مجاهدة" لتحرير فلسطين ولبنان من الاحتلال الإسرائيلي في نفس الحقبة. كما إستخدموا في حروب استنزاف ضد بعض الأنظمة التي لا تروق توجهاتها لحكام ليبيا وكثيرا ما استخدمت[2].

ومن ناحية ثالثة، أتاح "الحراك العربي" للجماعات الإرهابية المحلية فرصا للحصول على التأثير الإيديولوجي والقوة المادية، ولتتمكن القاعدة من التوسع في شمال القارة الأفريقية.

هيثم مناع، **المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية** (باريس: المؤسسة الأوربية العربية للنشر، 2012)، ص.81.33

2 إدريس عطية، "**تهديدات الإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا**"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار** (جامعة سكيكدة، 19 نوفمبر 2013)، ص. 12.

فانهيار الأمن الليبي وانتكاسات القاعدة في آسيا، أفضيا إلى دور جديد في منطقة المغرب العربي والساحل وشمال وغرب أفريقيا كأجزاء يمكن استغلالها في توسيع انتشار فكر القاعدة وعملياتها، فضلا عن التعاون والتواصل بين القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الإرهابية الأخرى في القارة فالجماعات الإرهابية في القارة الأفريقية لا تعتزم البقاء في نطاق محدود، سواء كان ذلك بالمغرب أو في نيجيريا أو بالصومال، أو حتى في مالي، وإنما لديها النية والتنظيم للانتقال إلى جنوب القارة الأفريقية ومن جانب آخر، استفادت الجماعات الإرهابية من تطلعات الاستحواذ والسيطرة على السلطة التي بعثتها تطورات الانتفاضات في الشمال الأفريقي، والتي كان من بينها المحاولة الانقلابية التي شهدتها مالي في مارس 2012.

مع التغيرات التي شهدتها دول الشمال الأفريقي عقب الهزات الشعبية ظهرت فرص جديدة لمشاركة الجماعات والحركات (الأحزاب) الإسلامية في السلطة عبر الانتخابات التعددية، وقد أثار هذا الوضع مخاوف الغرب الذي يرى أن هناك شرائح كبيرة من المجتمعات المسلمة تناصبه العداء وإسرائيل، وأن صعود الجماعات الإسلامية إلى السلطة قد يهدد مصالحه الحيوية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد يحمل تهديدا للأمن العالمي.

ووفقا لـــ "بروس هوفمان" فإن الإعلان عن قتل أسامة بن لادن في ماي 2011 قد حمل تفاؤلا كبيرا وآمالا بنهاية القاعدة، إلا أن الحقيقة تشير إلى أن القاعدة نفسها قد كتبت نهايتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير، ولم تنته، كما أن إستراتيجية "قطع الرأس" التي يتبعها البعض للقضاء على تنظيم لا تؤدى لإنهائه، فقتل رجل واحد قد يضعف القاعدة ولكنه لن يقضى عليها[82].

وعلى نحو مماثل، وخلافا للعديد من التنبؤات، فإن الحراك العربي لن يحمل ناقوس الموت لتنظيم القاعدة. فالقاعدة لا تزال أقوى في المحيط الجغرافي للأحداث الدرامية في الأشهر الماضية، فباكستان، والصومال، واليمن لا تزال البيئات التشغيلية الرئيسية لتنظيم القاعدة والمحميات الطبيعية له. كما أن الأساس الديموغرافي للقاعدة من المحرومين واليائسين

عزمي بشارة،"**الثورة و القابلية للثورة**" (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، أوت 2011)، ص.82.79

والمهمشين من الشباب يزداد، فلا يوجد احتمال على المدى القصير أن يلبى الحراك العربي احتياجات ومطالب هؤلاء بل على العكس قد تتمكن القاعدة في أجواء الحراك العربي من زيادة عمليات التجنيد والتعبئة من المحرومين الذين لم تحقق الحكومات الجديدة تطلعاتهم التي خرجوا من أجلها .

ويرى "بريان مايكل"Brian Michael أن الحقائق المؤكدة بالفعل على أرض الواقع في هذه الدول هي أن مواجهة قوات الأمن في دول ما يسمى الربيع العربي لمزيد من التحديات وأعمال الشغب والعنف الطائفي واستمرار الصراع القبلي، واستمرار الأعمال التخريبية من المؤيدين للنظم القديمة، وهو ما يمثل بيئة صالحة يمكن استغلالها من جانب الإرهابيين لإدخال المنطقة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار[83].

وأمام الصعود المحتمل للتنظيمات الإرهابية في أفريقيا والذي تجلى في أولى صوره في منطقة الساحل وتحديدا في شمال مالي، والذي يشهد تواجد تنظيمات أساسية هي: تنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعتي التوحيد والجهاد وأنصار الدين، وتنظيم الدولة الاسلامية، وقد بات واضحا أن مواجهة التنظيمات الإرهابية في هذه المنطقة أصبحت أمرا ضروريا يستلزم تنسيقا إقليميا، يعتمد على الخبرات التاريخية في التعامل مع الجماعات الإرهابية، وخاصة الخبرة الجزائرية، مع الحفاظ على الدعم الدولي لتنفيذ خطط مواجهة التنظيمات الإرهابية .

فقد أفرزت سنوات المواجهة بين النظام الجزائري والجماعات الإرهابية خبرات واسعة، تؤكد على أن الاعتماد على الحل الأمني بمفرده في مواجهة هذه الجماعات لا يؤدى إلى احتوائها أو القضاء عليها، بل يزيد من مؤيديها، وخاصة إذا كانت هذه الجماعات تستخدم الفكر الديني في مجتمع يمثل الدين أهم عناصر هويته. إلا أن الرؤية الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تختلف عن هذا الطرح، وتركز على الحل الأمني الذي أثبت فشله في أفغانستان والعراق بل حول هذه الدول إلى دول فاشلة، ولم تتمكن القوى الدولية من القضاء على تنظيم

المرجع نفسه، ص ص. 54-83.55

القاعدة كما ادعت في بداية الأمر، بل غير التنظيم إستراتيجيته وخرج من أفغانستان ليكون خلايا انتشرت في العديد من دول العالم[84].

ويبدو ان المصالح الدولية في منطقة الساحل وإقليم غرب إفريقيا تستدعي اندلاع "حرب دولية على الإرهاب" في هذا النطاق الجغرافي الحيوي في إفريقيا، دون أن تهتم القوى الدولية بما سيصل إليه حال الدولة في مالي أو إقليم غرب إفريقيا بعد شهور وربما سنوات بعد الحرب، فالإصرار الفرنسي على تدخل قوات عسكرية في مالي منذ بداية الأزمة، وسعى الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" للحصول على موافقة الولايات المتحدة التي كانت ترفض هذا التدخل في البداية، ومحاولات "توريط" وإقحام الجزائر في العمليات العسكرية كلها وقائع ترتبط بمجموعة من الحقائق، أهمها، أن إقليم غرب إفريقيا يتسم بمجموعة من الخصائص التي تجعله مطمعا للقوى الدولية، فإلى جانب موقعه الاستراتيجي، تختزن أراضيه كميات كثيرة من موارد الطاقة، في مقدمتها النفط حيث تحتل بعض دوله مراكز متقدمة في إنتاجه عالميا، بل وتعتمد بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة في استهلاكها على استيراده من هذا الإقليم، وذلك لتخفيف اعتمادها على نفط منطقة الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى أن الإقليم يختزن أضخم مناجم اليورانيوم، خصوصا في النيجر، التي حصلت شركة "أريفا" الفرنسية على امتياز استغلالها منذ عقود، وهي تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا، وفي الوقت الذي تتشارك فيه بعض دول الإقليم في الحدود مع دول الشمال الإفريقي مما يجعلها قريبة من دول "الربيع العربي" التي تخشى الدول الغربية على مصالحها للتعرض للخطر في هذه المنطقة[85].

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا

عطية، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص.84.17

إدريس عطية، "تهديدات الارهاب الدولي في منطقة شمال افريقيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر: ديوان 85 المطبوعات الجامعية، ع. 4، (ديسمبر2015)، ص.36.

86

تتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول شمال إفريقيا ولاسيما كل من الجزائر و المغرب و ليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة في تلك المنطقة من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، إضافة إلى تبني هذه الجماعات الأسماء ذاتها مثل: الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة، الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، وان كانت تتباين هذه الجماعات في أوزانها و قدراتها.

تعتبر الجزائر الدولة الاكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب ، لأنها خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين، فقد دخلت الجزائر منذ سنة 1992 مع حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث لعب ما يطلق عليهم "العائدون من أفغانستان"

[86]http://www.aljazeera.net/home/search?q=%20%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B7

دورا بارزا أساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر، إذ هدفت التنظيمات الإسلامية المسلحة في داخل الجزائر منذ عام 1992 إلى الإطاحة بالنظام إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ و العملية الانتخابية.

ولقد شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينات وما بعدها، حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر و ارتباط الجماعات في بعض الحالات ببرامج تخريبية موحدة، واندماج بعض الجماعات الإرهابية مع تنظيم القاعدة[87].

وترتبط الجماعات الجهادية في الحالة الجزائرية بعمليات التجزئة والتقسيم التي تعرضت لها الجبهة الإسلامية (FIS)، و التي كانت السبب في عدد من الجماعات المسلحة المنبثقة عنها مما أدى إلى بروز العديد من الجماعات الصغيرة، إذ كان أكثرها عنفا ما يعرف بـــ "الجماعة السلفية للدعوة و القتال" التي أنشأت في عام 1998 على يد حسن حطاب الذي كان في الأصل أحد قادة حركة متطرفة أخرى[88]، ثم ارتبطت هذه الجماعة بروابط وثيقة مع تنظيمات إرهابية اخرى في المغرب العربي، و اندماج هذه الجماعة في تنظيم القاعدة من خلال "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في جانفي 2007 [89]، وكان هذا من أهم انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001.

وتعتبر أغلب العمليات الإرهابية باعتبار أن أغلب عمليات العنف التي وقعت في الجزائر تندرج في اطار الإرهاب المحلي، إلا أن هذه العمليات شهدت نقلة نوعية عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بحيث بات من الممكن إدراجها في اطار الإرهاب الدولي.

والآن في أعقاب إعلان التحالف الرسمي بين الجماعة والقاعدة، يجب تقييم أنشطة المسلحين الجزائريين في اطار الحركة الإسلامية الدولية المتطرفة،فقد كان من أبرز عمليات

عطية، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص. 154-87.155

محمد مقدم ، **الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة** (الجزائر:منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002 88)، ص. 46.

راضي أشرف، "الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدول الفاشلة"، انظر على الرابط التالي:89
http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11Septembre/14.htm(14/04/2014)

الإرهاب الدولي للجماعة السلفية السابقة للدعوة والقتال هي تلك التي قامت بها في فيفري ومارس عام 2003، باختطاف اثنان وثلاثون سائحا أوربيا، وكذلك ما قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تهديد عنيف لسلطة الدولة عبر استهداف رموز سيادية من خلال العمليات التي قامت بها في عام 2007، ولعل أبرزها استهداف مقر رئاسة الحكومة آنذاك وتفجير المجلس الدستوري.

أما في المغرب التي تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973، وتطورت هذه الحركات تدريجيا وبطريقة هادئة داخل النظام في المغربي، ومن أبرز الجماعات الإرهابية في المغرب "الجماعة المغربية المقاتلة" والتي تضم الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية، إذ تسببت هذه الجماعة في تفجيرات الدار البيضاء الواقعة في 16 ماي 2003، والتي أسفرت عن مقتل 33 شخصا، إضافة إلى عشر إرهابيين وإصابة أكثر من 100 شخص وكان أكثرهم من المغربيين، والتي ضربت خمسة أماكن سياحية يتواجد بها سياح غربيون وإسرائيليون، وقد توالت سلسلة من الأحداث الإرهابية في عام 2007 في الدار البيضاء ولكنها أقل شأنا من تفجيرات 2003 [90].

وتعتبر الجماعات الإرهابية المغربية المسؤولة عن تفجيرات مدريد 2004، حيث ارتبطت تلك العمليات بالخلايا الصغيرة المتطرفة داخل المغرب والتي انبثق بعضها عما كان يعرف بـــ"الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة"، والتي تتبنى نفس الفكر الإسلامي السلفي الجهادي في كل من الجزائر وتونس وبقية الأفكار الجهادية في العالم، إلا أن تنفيذ تلك العمليات الإرهابية لم يقتصر على جماعة واحدة داخل المغرب، فالتفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء عام 2003، جرت بواسطة ما يعرف بـــ"تنظيم الصراط المستقيم"، بينما تعود المسؤولية عن تفجيرات عام 2007 إلى ما يعرف بـــ "خلية عبد الفتاح الرايدي"، كما تعود بعض الأعمال الأخرى إلى جماعة "أنصار المهدي في المغرب" والتي قامت بتنفيذ تفجيرات مدريد عام 2004 والكثير من العمليات الهامشية في المغرب.

عطية ، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص. 157.90

وتكشف الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، خلافا للموقف المغربي الذي يؤكد على محلية العمليات الإرهابية.

وفي ليبيا ظلت ظاهرة الإرهاب ذات طبيعة محلية إلى حد كبير، واشتملت على مواجهات عنيفة منذ بداية التسعينات بين السلطة الليبية وما يعرف بـــ "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"، والتي أسسها عبد الله الصادق، وتألفت في بادئ الأمر من "العائدون من أفغانستان"، ثم حاولت تنفيذ عمليات واسعة، إلا أن السلطات الليبية سرعان ما شرعت في تصفيتها، ووقعت اشتباكات ضارية بين الجانبين منذ التسعينات حاولت خلالها الجماعة اغتيال العقيد معمر القذافي، إلا أن السلطات الليبية نجحت في توجيه ضربات عنيفة للجماعة بل وأعلنت في عام 1998 عن القضاء الكامل على هذه الجماعة، ومع ذلك فقد استمرت الاشتباكات بين الجانبين[91]، ثم تعاونت ليبيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، من اجل القضاء على فلول الجماعة في الخارج.

ولم تكن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في بادئ الأمر متعاونة مع تنظيم القاعدة أو حتى قريبة من أفكاره، إذا كانت الجماعة أكثر اعتدالا بكثير –من الناحية الفكرية– من القاعدية إلا أن الجماعة منذ أواخر عام 2007 بدأت في نسج علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلا أن هذا الاندماج لم يسفر بعد عن وقوع عمليات إرهابية رئيسية من جانب تلك الجماعة في ليبيا.

كما ظهرت جماعات إرهابية في تونس تحت تسمية "الجماعة التونسية المقاتلة" في التسعينيات، علما أن تونس شهدت العنف السياسي والتطرف الديني في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي جراء رفض الكثير من الاتجاهات للسياسة المتبعة وطبيعة النظام السياسي والقمع والاستبداد آنذاك[92]، وهي نفس الأسباب إلى جانب البطالة التي دفعت بالشباب التونسي

---

91 سليم السيد مصطفى،" الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة"، انظر الرابط الآتي:
http://WWW.maghrebia.com/21cocoon/AWI/xhtmlt/ar/2010/feat (15/03/2014)

92 عطية، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص ص. 155-156.

للقيام بعمليات عنف وتخريب امتدت من شهر ديسمبر 2010 إلى بداية 2011 راح ضحيتها العشرات من الأشخاص.

وتعتبر موريتانيا الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد الأقاليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى في منطقة الساحل وباقي دول شمال إفريقيا، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية أو مالي.

كما أن تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الموريتانية [93].

وعليه، فقد استفادت التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي من تحولها إلى هيكل يعتمد بقدر كبير على خلايا صغيرة محلية، وهو الأمر الذي أضفى عليها مرونة وقدرة على التكيف، من استغلال بقايا الهيكل المتمرد الخاص بالجماعة الإسلامية الجزائرية والجماعات الأخرى في الدول المجاورة، في الحصول على التدريب، كما تمكن أفراد مرتبطون بالجناحين العراقي والأفغاني من "القاعدة" من العمل في المغرب العربي، وهو ما سهل الاتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإسلامية الدولية، وتورط معظمها في الجريمة المنظمة، بما في ذلك السطر المسلح من أجل تمويل أنشطتهم، مما يزيد من صعوبة تحديد ملامح التهديد الإرهابي في منطقة المغرب العربي.

وقد شهدت مصر أول الدول الإفريقية التي ظهر فيها الإرهاب المعاصر، على مدى ما يقرب من سبع سنوات، أو بالتحديد منذ حادثة الأقصر في أكتوبر 1998، كما عرفت سلسلة من الأحداث الإرهابية – فيما بعد – بدءا بتفجيرات طابا في أكتوبر 2004، ثم تفجيرات شرم الشيخ في جويلية 2005، كما وقعت أحداث إرهابية في القاهرة خلال شهر أفريل 2005 وخلفت المئات من المصابين والعشرات من القتلى، ثم تفجيرات في أفريل 2006، وأخيرا تفجيرات

عطية، تهديدات الإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا، **مرجع سابق**، ص.93.33

الفاتح من جانفي 2011، ثم ظهر الإرهاب مؤخرا في شبه جزيرة سيناء حيث نشطت الجماعات التكفيرية والجهادية.

ومازالت العديد من علامات الاستفهام تحيط بتفجيرات سيناء، ومن بعدها تفجيرات القاهرة، إذ تشير معلومات أجهزة الأمن المصرية إلى جماعة جهادية محلية، تدعى "جماعة التوحيد والجهاد"، التي تقف وراء هذه التفجيرات، وقد كان من الواضح في ضوء ما هو متاح من معلومات أن الدوافع الرئيسية المحركة للتفجيرات الأخيرة، هي بالأساس دوافع خارجية، تتعلق بالرغبة في الاستجابة للدعوة إلى الجهاد العالمي، وهو ما أدى إلى تحول الجماعة المذكورة من العمل الدعوي إلى العمل الجهادي منذ عام 2004، وانخراط هذه الجماعة في تنظيم القاعدة، وأصبحت ترتبط بباقي الخلايا في العراق وأفغانستان، والخلايا الموجودة في السودان، ومنطقة القرن الإفريقي، وباقي شرق إفريقيا [94].

المرجع نفسه، ص.34.94

المبحث الثاني: الآليات الشمال افريقية في مواجهة الإرهاب.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الأطر التي اعتمدت عليها الدول العربية في مكافحتها للإرهاب وذلك من خلال التطرق إلى الاستراتيجيات الوطنية، والأطر القانونية التي انتهجتها الدول العربية في شمال إفريقيا في سبيل مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة. كما سنتطرق الى التعاون الثنائي والتنسيق لدول شمال افريقيا وكذا التعاون الجماعي من خلال الفضاءات الجهوية في إطار جامعة الدول العربية ،وفي إطار الاتحاد الإفريقي لمكافحة الظاهرة الإرهابية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الوطنية في مكافحة الإرهاب.

تعتبر الجزائر من أبرز الدول الناجحة في مواجهة الظاهرة الإرهابية حسب الكثير من المواقف الدولية، حيث أشارت الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من المرات إلى النموذج الجزائري في مواجهة وقدرة الجزائر على احتواء الأزمة والتقليل من آثارها والحد من انتشارها، فلقد تبنت الجزائر في بادئ الأمر منهجية تقوم على المواجهة العسكرية المباشرة مع الجماعات الإرهابية والمتطرفين والقيام بعمليات تمشيط عسكرية على الجبال وأماكن تمركز العناصر الإرهابية.

بينما تحولت المقاربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب مع مجيء **الرئيس اليمين زروال** عام 1995، وإضافة أداة جديدة إلى جانب الآلة العسكرية الجزائرية في مواجهة الإرهاب، وقد تمثلت الأداة الجديدة في الحوار الفكري مع قيادة الجماعات الإسلامية الأصولية، من خلال رجال المخابرات الجزائرية ومحاولة إقناعهم بالتراجع عن الفعل التطرفي وقتل الأبرياء، ومناقشتهم في مسائل الدين الإسلامي، وتبلورت الفكرة الأولى لهذه الأداة من خلال ما يسمى بقانون الرحمة.

ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكمل المشروع الوطني في مجال مواجهة الإرهاب عن طريق قنوات الحوار، كما جاء الرئيس بمشروع الوئام المدني في عام 2000 وإكمال الحوار مع الجماعات الإرهابية، وفي عام 2004 طرح الرئيس مشروعه الأخير المتمثل في ميثاق المصالحة الوطنية.

وما يمكن قوله أنه كان لهذه الأداة الحوارية دور مجدي وفعال في مجال مواجهة الإرهاب والتطرف في الجزائر، كما أن الجزائر لم توقف الآلة العسكرية عن مواجهة الإرهاب وإنما قلصت دورها إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومحاولة القضاء على الفقر في الجزائر وتحسين مستوى المعيشة.

كما تبنت المملكة المغربية مقاربة إستراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب ارتكزت على تجسيد الخلايا الإرهابية وتفكيكها من خلال العمل التقليدي لأجهزة الاستخبارات والإجراءات الأمنية الاستباقية والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وعلى أساس الرفض الشعبي للإرهاب، عملت الحكومة المغربية على التصدي للتطرف من خلال التركيز بشكل خاص على جهود إقناع الأشخاص بالابتعاد عن العنف والغلو في الدين والترويج للخطاب الديني والمعتدل والمسامح والمتسامح، إضافة إلى التصدي إلى منابع تمويل الأنشطة المتطرفة واستهداف عمليات غسيل الأموال والتي تشرف عليها وحدة الاستخبارات المالية والتي تم إنشاؤها في أفريل 2009. كما أسست المغرب لبنية تشريعية خاصة لمواجهة الإرهاب عقب فترة قصيرة من وقوع تفجيرات الدار البيضاء.

ولقد أعطت الحكومة التونسية أولوية عليا لجهود مكافحة التطرف والإرهاب فضلا عن استخدامهم الإجراءات الأمنية ، كما استخدمت الحكومة التونسية برامج اجتماعية واقتصادية بما في ذلك برامج الرعاية الصحية والتعليم العمومي من أجل تحسين الظروف التي يستغلها الإرهابيون لأغراض التجنيد والرعاية.

وأما في ما يتعلق بليبيا فإن جهود مواجهة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله التي كانت من خلال إستراتيجية المصالحة وإعادة التأهيل التي ترعاها مؤسسة القذافي بهدف إقناع أعضاء الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة –والتي سبق وأن أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة– بالتخلي عن العنف ونبذه، حيث أن جهود إعادة التأهيل تلك التي أسفرت عن إصدار ستة قياديين في الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة كانوا معتقلين في سجن أبو سليم وثيقة يعلنون فيها نبذ العنف والالتزام بالعقيدة الإسلامية الصحيحة. وبعد سقوط نظام القذافي أصبحت ليبيا تعاني من تنامي الظاهرة الإرهابية نظرا لانتشار السلاح بطريقة عشوائية ووصوله إلى الجماعات الإرهابية.

وما يمكن قوله أن الأداة العسكرية تلعب دورا تكامليا ان لم نقل انها الكيان القيادي في مواجهة الظاهرة الإرهابية على المستوى المحلي إفريقيا، إذ تعتمد كل الدول على جيوشها في مواجهة الظاهرة الإرهابية، كما ان هذه الدول تسعى إلى تفعيل التعاون شبه الإقليمي والجهوي والقاري في مواجهة الظاهرة الإرهابية[95].إن الاستراتيجية المصرية في مواجهة الإرهاب شاملة ولا تقتصر على البعد الأمني فقط، بل تمتد إلى النطاق الثقافي والفكري والتنموي، سعيا لاقتلاع الإرهاب من جذوره، خاصة وأن القضاء على التنظيم الإرهابي عسكريا لا يقضي بالأساس على الفكر الإرهابي ذاته. أن الجهود التي تقودها الدولة المصرية لمواجهة الأفكار المتطرفة تأتي إدراكا منها لخطر التطرف والإرهاب، وانطلاقا من القناعة بأن كافة التنظيمات الإرهابية في المنطقة تنبع من إطار فكري وعقائدي. أن الحكومة المصرية ترى أنه من اللازم التفرقة بين مصطلح مكافحة التطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، نظرا للفرق الجوهري بينهما باعتبار أن الإرهاب عمل مجرم وله ضحايا أما التطرف فهو شطط وشذوذ فكري لا يرقى إلى الإرهاب ولا يمكن ربطه وتوصيفه بالعنيف والمعنف، مؤكدا أهمية التمسك بمصطلح مكافحة الإرهاب التقليدي المتعارف عليه دوليا عند تناول الأحداث الإرهابية. على أهمية وقف جميع أنواع وأشكال الدعم للتنظيمات المتطرفة وعدم سماح الدول بان تكون أراضيها مأوى لكل من يشجع أو يدعم أو يمول تلك التنظيمات، إلى جانب دعوة جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة والفورية لوقف بث جميع القنوات والبرامج والمواقع الإلكترونية التي تتبنى فكرا متطرفا أو تدعو للعنف، مع ضرورة تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الدينية، لمواجهة الفكر المتطرف وتفنيد الادعاءات التي يقوم عليها هذا الفكر.

المطلب الثاني: التعاون الثنائي والتنسيقي لدول شمال إفريقيا في مكافحة الإرهاب

إن تطور واتساع النشاطات الإرهابية تحت ما يسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي، أستدعى ضرورة التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب بين دول المغرب العربي الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا وذلك بخلق آليات عسكرية وأمنية، وعلى هذا

---

95. عطية، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص. 184-185.

الأساس تم إنشاء لجنة "الأركان العملياتية المشتركة" تتويجا للرؤية المشتركة لرؤساء أركان أعضاء اللجنة، كما تم تدعيم هذه الآليات العسكرية بآلية أمنية أطلق عليها "محدة التنسيق والاتصال" وذلك من أجل تزويد الأولى بالمعلومات الأمنية من أجل مواجهة الإرهاب.

كما يمكن إدراج التنسيق العسكري بين الجزائر وتونس وبين الجزائر والمغرب في إطار مكافحة الإرهاب خاصة بعد تعرض كل من المغرب وتونس لعلميات إرهابية مسلحة ،تونس التي إهتز فيها منتجع جزيرة جربة على عملية انتحارية في أفريل 2002 نفذها تونسي مخلفة العديد من القتلى والجرحى إضافة إلى عمليات إرهابية أخرى كتلك الإشتباكات المسلحة بين قوات الأمن التونسية وجماعات إرهابية مسلحة خلال عام 2007، أما المغرب فقد تعرضت هي الأخرى لأعمال وهجمات إرهابية على غرار تفجيرات الدار البيضاء في ماي 2003، بالإضافة إلى التفجيرات الإرهابية التي جرت سنة 2007 (11مارس، 10أفريل، 14أفريل) وكلها كانت في الدار البيضاء مخلفة العديد من القتلى والجرحى[96].

وأمام الوضع المتردي لهذه الدول فقد إستلزم التنسيق الأمني أكثر أمام عدو مشترك وهو الإرهاب، حيث أعلن وزير الداخلية الجزائري السابق نور الدين يزيد زرهوني أن أجهزة أمن الجزائر وتونس تعمل بتعاون وثيق منذ عدة سنوات، وقد أعتقل تونسيون في 2005 و2006 في الجزائر خلال عمليات أمنية إستهدفت الجماعة السلفية للدعوة والقتال وسلموا إلى السلطات التونسية. كما إتفقت كلمن الجزائر وتونس على رفع تعاونهما العسكري والتنسيق الأمني المشترك في إطار حشد جهودهم لمقاومة تنامي خطر الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا.

وقد بحث كل من وزير الدفاع التونسي كمال مرجان واللواء أحسن طافر قائد القوات البرية للجيش الوطني الشعبي الجزائري إتفاق دعم التعاون الثنائي لاسيما في مجال التكوين والتدريب وتبادل الوفود والخبرات، وقد أتى هذا الإتفاق بين الجيشين الجزائري والتونسي على رفع مستوى التعاون العسكري بينهما، بعد إجراء تدريب بحري مشترك في أواخر شهر أوت 2007 في عرض البحر المتوسط.

---

96 شرقي عبد الغني، "**الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007**" (مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2008/2009)، ص ص.159-160.

كما أبدى المغرب من جهته إستعداده للتعاون مع الجزائر في مجال محاربة الإرهاب، وهو ما جاء في البرقية التي بعث بها الملك المغربي محمد السادس إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، منوها بتسخير كل الطاقات لإستئصال الإرهاب من المنطقة المغاربية بإعتباره الخطر الأول الذي يهدد إستقرارها.

يمكننا القول كما جاء على لسان هانسبيرماتيس في مقال تحت عنوان (التعاون ضد الإرهاب في شمال إفريقيا)، حيث لخص هذا التعاون بقوله: إن التوازي في السياسات الداخلية الأمنية بين دول شمال إفريقيا لم يشجع فقط على تسليح الداخل ضد الإرهاب، وإنما شجع أيضا البيئة الإقليمية والدولية، فقد أعطى حافزا لمحاربة الإرهاب على المستوى البيني (أي بين دولتين)، وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي. وهو مايصب في جوهر الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب إما على مستوى سياسي دبلوماسي سياسي أو على مستوى أمني عسكري[97].

وتسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث إستضافت إجتماعا لقادة أركان الجيش لكل من مالي وليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي في مدينة تمنراست[98] .

دعت منظمة العدل والتنمية، الجزائر إلى ضرورة التنسيق مع الجانب المصري، وذلك في مجال مكافحة الإرهاب داخل ليبيا و تونس وشمال إفريقيا، وكذا تكثيف تواجد الجيش الجزائري على الحدود التونسية وحصار الجماعات الإرهابية المتمركزة داخل ليبيا و تونس.

رحبت منظمة العدل والتنمية لحقوق الإنسان، في بيان لها بزيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى الجزائر، ولقائه بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعاصمة الجزائرية، في خطوة اعتبرتها تتجه نحو التقارب المصري مع الجزائر، وفي هذا السياق دعت المنظمة الجيش

شرقي، **مرجع سابق**، ص. 97.124

عطية ، الإرهاب في إفريقيا، **مرجع سابق**، ص.98.185

الجزائري الى ضرورة التنسيق مع الجانب المصري في مجال مكافحة الإرهاب داخل ليبيا و تونس وشمال إفريقيا، وكذا تكثيف تواجد الجيش الجزائري على الحدود التونسية وحصار الجماعات الإرهابية التي تتمركز داخل ليبيا و تونس.

وطالب عضو المكتب الاستشاري للمنظمة، زيدان القنائي، الجيش الجزائري الذي أكد أنه يتمتع بخبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب، بضرورة السعي إلى استئصال وجود الجماعات المتشددة داخل دول شمال إفريقيا و إرسال خبراء عسكريين جزائريين إلى الدول المجاورة ومنها موريتانيا ومالي و تونس وليبيا، داعيا كلا من الجزائر ومصر والمغرب إلى ضرورة السعي بالجامعة العربية لتشكيل جيش عربي مشترك وقوات مشتركة لمكافحة الإرهاب، وتحرير ليبيا وتونس–حسبه– من جماعات أنصار الشريعة التي اعتبرها تخدم خطط حلف النيتو بالمنطقة وشمال إفريقيا[99].

للإشارة، فإن هدف زيارة الرئيس المصري للجزائر يوم 26/ 06/ 2014 التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالأوضاع الليبية التي تقلق البلدين اللذين يتقاسمان حدودا مع الجارة ليبيا، حيث صرح الرئيس السيسي بأن بلاده والجزائر ستعملان على تنسيق تعاونهما، فيما يتعلق بموضوع تأمين الحدود مع ليبيا، وشدد على أن للجزائر تجربة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب، ومحاربة تهريب الأسلحة عبر الحدود، وأن هذه التجربة و الخبرة يمكن الاستفادة منهما.

كما اتفقت الجزائر والقاهرة على تطوير التعاون الثنائي بين البلدين في المجال الأمني لمجابهة تهديدات "داعش" الإرهابي والوضع المضطرب في ليبيا[100].

وشدد وزير الداخلية والجماعات المحلية الجزائري، نور الدين بدوي، بالقاهرة، خلال استقباله من طرف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، "التأكيد على قوة ومتانة العلاقات الأخوية التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين"، وحسب بيان الرئاسة المصرية، فقد تم

---

[99] سليم السيد مصطفى،"الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة" انظر على الرابط التالي:
http ://www.magaribia.com/21cocoon/AWI/xhtmlt/ar/2014/feat/(05/02/2016)

[100] مهدي ابوبكر رحمة،"الشرق الاوسط والربيع العربي افاق ومستقبل"،**الحوار المتمدن**،ع.4150 (سبتمبر 2014)،ص. 19.

خلال المحادثات التأكيد أيضا على "الحرص المشترك للبلدين من أجل تطوير التعاون الثنائي في جميع المجالات، لاسيما على الصعيد الأمني في ظل ما تواجهه المنطقة من تحديات ومخاطر مشتركة ناجمة عما يشهده الوطن العربي من أزمات"، وفي هذا الصدد، دعا الرئيس المصري إلى تعزيز التعاون مع الجزائر لاسيما في الملف الأمني.

ونبه السيسي، إلى أهمية تضافر الجهود لـــ "استعادة الاستقرار في ليبيا، وتحقيق التوافق في شأن حكومة الوفاق الوطني"، داعيا إلى ضرورة مواصلة التنسيق بين دول جوار ليبيا بهدف "دعم مؤسسات الدولة الليبية، وتمكينها من حفظ وحدة الأراضي الليبية، فضلا عن توفير الدعم للجيش الوطني الليبي ورفع حظر توريد السلاح إليه ليتمكن من بسط الأمن والاستقرار على كامل الأراضي الليبية ويضطلع بدوره في مكافحة الإرهاب".

وأوضح الناطق باسم الرئاسة المصرية، علاء يوسف، أن وزير الداخلية المصري أشار خلال اللقاء إلى مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع نظيرة الجزائري بدوي، والتي "تهدف إلى رفع مستوى التنسيق الثنائي بين جهازي الشرطة المصري والجزائري لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة"، مبرزا أن هذه المذكرة "ستساهم في توثيق التعاون القائم بين البلدين في المجال الأمني".

وأشار يوسف، إلى أن اللقاء شهد، "تباحثا حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، تضمنت أبرز التطورات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتداعيات تمدد التنظيمات الإرهابية في عدد من دول المنطقة، وما يصاحب ذلك من ضغوط وأعباء متزايدة على الأجهزة الأمنية، حيث تطابقت الرؤى في ما يتصل بالتعامل مع التحديات الأمنية المشتركة، مع التأكيد على أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بين الأجهزة الأمنية في البلدين [101].

---

[101] ابوبكر رحمة، **مرجع سابق**، ص. 24.

المطلب الثالث: التعاون الجماعي من خلال الفضاءات الجهوية.

أولا: في إطار جامعة الدول العربية.

اعتمدت منظمة جامعة الدول العربية العديد من الاتفاقات الدولية ذات الطابع الأمني منها ما يرجع الى عقد الخمسينات من القرن الماضي كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية الإعلانات والانابات القضائية المعتمدة في 14-09-1952، واتفاقية تسليم المجرمين 14-09-1952 ثم اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي الموقعة في 06-04-1983.

ومع تصاعد حدة الأعمال الإرهابية بداية من تسعينات القرن الماضي في العديد من الدول العربية وربط ذلك في الغالب بالدول العربية والإسلامية وتفاقم سياسة الكراهية للإسلام أبرمت الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 22-04-1998، بهدف دعم التنسيق والتعاون من جهة والفصل بين الشعوب العربية وظاهرة الإرهاب التي تسوق الصهيونية العالمية لتزاوجهما من جهة أخرى ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 17-05-1999.

وتضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تعريفا للإرهاب يتماشى مع الإيديولوجية العربية لاسيما فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة دون اعتباره إرهابا، بحيث ورد فيها بأن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو والتهديد به أيا كانت بواعثه أو أهدافه يقع تنفيذا لمخطط إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب لدى الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم، أو أمنهم أو حريتهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر.

وأضافت الاتفاقية استثناء من ذلك حالات الكفاح بمختلف الوسائل بما في ذلك الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقا لمبادئ القانون الدولي ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لإحدى الدول العربية. لقد انضمت كل الدول العربية في شمال إفريقيا إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بحيث صادقت عليها الجزائر في 03-09-1999 [102].

---

102 مرسلي عبد الحق، "**الجهود القانونية الجزائرية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** (جماعة قالمة: 24،25 نوفمبر 2013)، ص. 12.

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية 21-12-2010:**

نصت هذه الاتفاقية على التزام الدول العربية بالتعاون في كل ما يتعلق بالقضاء على الجريمة المنظمة، وخصت بالذكر جريمة القرصنة البحرية وجريمة المتاجرة بالبشر خاصة النساء والأطفال وتهريب الأشخاص والمتاجرة بالأعضاء وتشكيل مجموعات إجرامية والاستغلال الإجرامي لأنظمة المعلومات الاعتداء على البيئة ونقل النفايات الخطرة والسامة. ونصت الاتفاقية على مجموعة من التدابير التي تلتزم الدول العربية الأعضاء باتخاذها لتعزيز فاعلية تنفيذ القوانين التي تستهدف مكافحة الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية:

- ✓ الحيلولة دون اتخاذ إقليمها مسرحا للتخطيط لأي من الجرائم المنظمة أو تنفيذها أو الشروع أو الاشتراك فيها بأي صورة من الصور، والعمل على منع تسلل العناصر الإجرامية إلى إقليمها أو إقامتها فيها أفرادا أو جماعات.
- ✓ تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية.
- ✓ تبادل المعلومات بشأن الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية بما في ذلك صلاتها مع الأنشطة الإجرامية الأخرى، وكذلك الوسائل التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة لاسيما تلك التي تتم باستخدام التقنيات الحديثة.
- ✓ إجراء التحريات الرامية إلى رصد حركة متحصلات الجرائم أو الممتلكات أو المعدات أو سائر الأدوات المستخدمة أو المراد استخدامها في ارتكاب تلك الجرائم.
- ✓ الكشف عن هوية الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في ارتكاب أي من الجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية وأنشطتهم وأماكن تواجدهم.
- ✓ تفعيل التنسيق بين مختلف الأجهزة والجهات المعنية بمكافحة الجرائم المنظمة وتشجيع تبادل زيارة العاملين والخبراء في تلك الجهات، وتطوير برامج تدريب مشتركة خاصة بالعاملين في الأجهزة المعنية بتنفيذ القانون الجنائي بمن فيهم أعضاء النيابة وقضاة التحقيق وغيرهم.

✓ زيادة وعي الناس بوجود الجريمة المنظمة وأسبابها وجسامتها والخطر الذي تشكله.

- **الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة في 21-12-2010:**

لقد عرفت هذه الاتفاقية جريمة غسل الأموال بكونها ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة الأموال مكتسبة خلافا لما تنص عليه القوانين والأنظمة للدول الأطراف، وجعلها تظهر وأنها أمال مشروع، وتعهدت الدول العربية الأطراف بموجبها بعدة التزامات منها اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية لمنع ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب منها تجريمهما واتخاذ بعض التدابير الاحترازية على مستوى المؤسسات المصرفية، كما تلتزم الدول بدعم التعاون الأمني بين الدول العربية في متابعة وقمع هذه الجرائم، لاسيما بتفعيل التعاون بتبادل المعلومات والتحقيقات وتسليم المجرمين.

ثانيا: في إطار الاتحاد الإفريقي:

أنشأ الاتحاد الإفريقي سنة 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية التي أسست سنة 1963، ويضم 53 دولة منها كل الدول الإفريقية ما عدا المملكة المغربية التي انسحبت منها 1984، كما جمد الاتحاد الإفريقي عضوية مصر بعد الانقلاب الأخير الذي شهدها[103].

لقد اعتمدت منظمة الوحدة الإفريقية وخلفها الاتحاد الإفريقي العديد من الاتفاقيات الدولية الإقليمية ذات الطابع الأمني منها أساسا ما يتعلق بالإرهاب ومكافحة الإرهاب بالإضافة إلى جرائم أخرى وهي كالتالي:

- **الاتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب:**

تم تبني هذه الاتفاقية في الجزائر في 14 جويلية 1999، ولقد عرفت الاتفاقية الإعمال الإرهابية على خلاف غيرها من الاتفاقيات التي لم يتم اعتمادها فقط بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الإرهاب والتداخل بينه وبين الحق في المقاومة من أجل تقرير المصير، بحيث جاء تعريفها كما يلي: "يعد عملا إرهابيا:

---

103 إلياس قسايسية ،"**الآليات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**"، الملتقى الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** (جامعة قالمة، 24، 25 نوفمبر 2013)، ص.12.

أ. كل عمل أو تهديد بانتهاك قانون العقوبات للدول الأطراف من شأنه التهديد بالمساس بحياة أو السلامة الجسدية أو الحريات الأساسية للشخص أو مجموعة أشخاص والذي يسبب أو يمكن أن يسبب أضرارا للأملاك العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئة أو التراث الثقافي والتي ترتكب بغرض:- الترويع وخلق جو الخوف، لإجبار أو ممارسة الضغط أو حمل الحكومة أو الهيئة أو السكان على القيام بأي مبادرة أو الامتناع عنها، أو على تبني أو رفض موقف معين أو التصرف وفقا لمبادئ معينة أو تشويش العمل العادي للمرافق العامة أو تقديم الخدمات الأساسية للسكان أو خلق وضعية أزمة في وسط السكان.

ب. خلق حالة تمرد عام في الدولة الطرف.

ج. كل دعم أو تمويل أو مساهمة أوامر أو مساعدة أو تحريض أو تهديد أو تواطؤ أو تنظيم أو تجهيز كل شخص بغرض ارتكاب كل من الأعمال المذكورة سابقا [104]."

واستثنت الاتفاقية للوقاية ومكافحة الإرهاب من مفهوم الأعمال الإرهابية مكافحة الشعوب تطبيقا لمبادئ القانون الدولي في اطار التحرر أو تقرير المصير بما في ذلك مكافحة الاستعمار والاحتلال والعدوان والسيطرة من طرف القوات الأجنبية. كما جردت الاتفاقية الأعمال الإرهابية من مبرر الشرعية مهما كانت مبرراتها السياسية، الدينية، الإيديولوجية أو العرقية [105].

ولقد ألزمت الاتفاقية الأفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب الدول الأعضاء بالعديد من الالتزامات التي تخضع لها بموجبها و تتمثل في:

- ✓ الالتزام بمراجعة التشريعات الوطنية وتجريم الأعمال الإرهابية المحددة في الاتفاقية والمعاقبة عليها بحسب جسامة الفعل الإرهابي.
- ✓ التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي نصت عليها الاتفاقية والمتعلقة بالإرهاب وجعلها من أولياتها.
- ✓ تبليغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي لاحقا بكل التدابير التشريعية والإجراءات التي اتخذتها في أجل سنة من التصديق على الاتفاقية، ولقد صادقت عليها الجزائر في 2006/09/16.

- **البروتوكول الملحق بالاتفاقية الإفريقية للوقاية و مكافحة الإرهاب:**

تم التوقيع على هذا البروتوكول في أديس بابا في 08 جويلية 2004، وجاء كمكمل للاتفاقية الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب، بحيث دعم التعاون الدولي بين الدول ووضع على عاتق الدول الأعضاء التزامات أخرى منها: الالتزام بحماية الحقوق الأساسية لمواطنيها من

---

104 الهلي عبد القادر، بوبصلة أمينة، "**تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**"،الملتقى الدولي حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** (جامعة قالمة: 24، 25 نوفمبر 2013)، ص. 15.

المرجع نفسه، ص.17.105

الاعتداء والتضييق من الإرهاب، منع دخول الجماعات الإرهابية إلى أقاليمها الوطنية واتخاذها مأوى أو قواعد للتدريب والكشف والحجز والمصادرة لكل رؤوس الأموال التي تستعمل في ارتكاب الأعمال الإرهابية وصرفها كتعويض لضحايا الإرهاب، زيادة على إنشاء نقاط مركزية للمعلومات حول النشاط الإرهابي والجماعات الإرهابية ومتابعة ومعاقبة المرتزقة وتطبيق كل النصوص الدولية والوطنية لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وبالإضافة على النص على التزامات اخرى على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية لقد وضع البروتوكول آلية لتنفيذ أحكامه وأحكام الاتفاقية، بحيث كلف مجلس الأمن الإفريقي بالتنسيق والإشراف على الجهود الإفريقية للوقاية والقضاء على الإرهاب.

- **اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للقضاء على المرتزقة في أفريقيا:**

تم اعتمادها في 03 جويلية 1977، بليبروفيل في الغابون، ولقد اعترفت المرتزقة بكونها كل شخص أو مجموعة أشخاص يوظفون خصيصا في بلدهم أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح، وفرضا الاتفاقية عدة التزامات على عاتق الدول الأطراف منها التزامهم بمنع ومعاقبة المرتزقة وتبليغ الدول الأطراف بكل المعلومات المتعلقة بها ووضع التشريعات اللازمة لقمع والقضاء عليها ومنع استخدام أقاليمها في إيواء أو تدريب أو تنظيم عمل المرتزقة، لقد صادقت أغلب دول شمال إفريقيا على اتفاقية القضاء على المرتزقة في إفريقيا زمنها الجزائر في: 2007/06/06 [106].

مرسلي، **مرجع سابق**، ص ص. 10-106.12

الفصل الثالث

تمهيد :

لقد شهدت مصر بعد الأحداث السياسية أعمال إرهابية عنيفة أدت إلى موجة من العنف كانت أثارها السلبية كبيرة جدا على المجتمع المصري من كل الجوانب، ولهذا فقد قامت السلطات العصرية باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى الإرهاب في مصر وتطوره بالإضافة إلى أهم التدابير التي اتخذتها السلطات المصرية للقضاء على هذه الظاهرة .

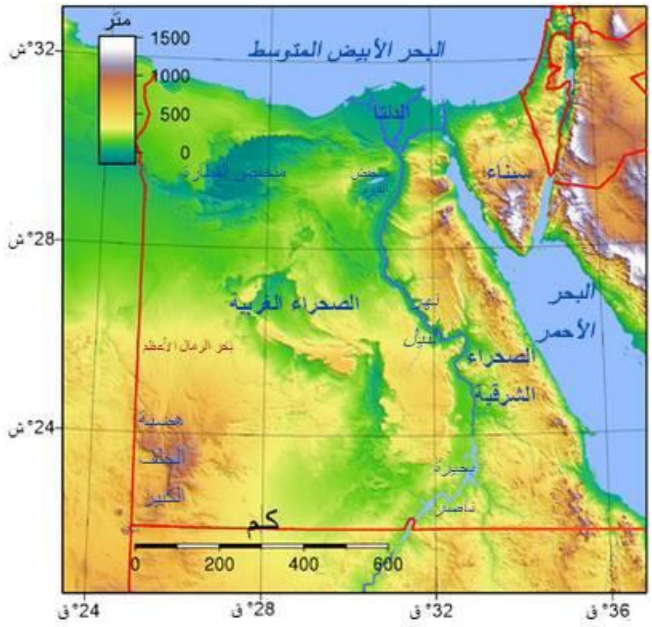

المصدر:

http://www.aljazeera.net/home/search?q=%20%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%B7

المبحث الأول: نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في مصر

قبل الحديث عن تداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الارهابية في مصر، كان لابد من التطرق الى اصول هذه الظاهرة، وكيفية تطورها، والتعرض الى الاسباب الكامنة وراء اتجاه التيارات الدينية الى ممارسة العنف السياسي. وكذا دور مصر في مكافحة هذه الظاهرة وكذا محاولتها العودة الى لعب دور ريادي في المنطقة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإرهاب في مصر

إن النشاط الإسلامي في مصر قد اجتاز مرحلة هامة من التغيير، وكان قد بدأ يتحرر من المنطلقات الأساسية التي وجهته منن عام 1970، إن لم يكن قبل ذلك، سواء كانت تعاليم سيد قطب من جهة، أو حتى تعاليم حسن البنا من جهة أخرى، تلك التعاليم التي كانت تعبر عن مناهضة صريحة للغرب، سواء كانت محافظة أو رجعية. وبعد خسوف هذه الأفكار وعودة انطلاق النظرة العصرانية الإسلامية الأصيلة للحركة السلفية، التي قامت تحت قيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده قبل الحرب العالمية الأولى، تستطيع القول أن التغيرات التي حدثت في السنوات الأخيرة تمثل عودة النظرة الإسلامية العصرانية.

إن رفض الإخوان المسلمين، لأفكار سيد قطب، وعودتهم إلى منظور حسن البنا الأقل تشددا ومنذ هذا التحول وهم يتبعون إستراتيجية اللاعنف والتدرج. وبالتالي دمج فكرة الديمقراطية في خطابهم.

وقد انفصل الإخوان عن وجهات نظر البنا، ولكن لم يكن ذلك مصرحا به، وما زال مصاحبا بشكل أقل للانفصال عن التيار المضاد للديمقراطية، ولهذا السبب فهو عرضة لأن يغتر على أنه تبنى عملي ومؤقت للديمقراطية وليس تحولا صادقا إليها.

وللمحافظة على أهدافها كحركة دعوية. فقد ظل الإخوان على درجة من الحساسية لمنظور الحكومة على أنها جمعية دينية غير مناسب لها أن تكون حزبا سياسيا.

هذا المنظور من الحكومة نحو الإخوان لا يتساوى مع منظورها تجاه حزب الوسط الذي انبثق عام 1996 على يد عدد من الإخوان المسلمين السابقين، بالاتفاق مع أعضاء آخرين لهم خلفيات سياسية وأيديولوجية أخرى، ولتعريف مرجعيتهم إلى الإسلام على أنه حضارة وليس اعتقاد، انطلقوا بمظهر رئيسي من تقاليد الإخوان المسلمين، المجدد بنظرة المفكرين الإسلاميين الأوائل، وأسسوا قواعد فقهية يرتكز عليها الحزب بشكل غير متعصب نحو الإصلاح الديمقراطي، ويعتبر رفض السلطات اعتماد الحزب، تنصلا للتيار الأكثر تحررا في النشاط الإسلامي، وصاحب نظرة مستقبلية في مصر. وكان سيعتبر المخرج السياسي الحزبي للتيار الإسلامي [107].

إن الحركات الإسلامية الرئيسية المتطرفة العنيفة في مصر،كانت كلها قطبية، والعناصر المبتدعة لفكر قطب مثلت رد فعل متشدد لسياسة وممارسة نظام الرئيس عبد الناصر، وكان الملمح الرئيسي لرد الفعل هذا هو اصطلاح التكفير[108]، وهو اتهام شخص ما أو شيء ما بالإلحاد أو العقوق، والحكومة كانت متهمة بالكفر لأنها كانت مفهومة على أنها تنقل قيم الجاهلية، هذا المفهوم مفترض أنه كرفض متشدد للقومية على أنها غير إسلامية أو مضادة للإسلام، ورواج فكرة التكفير تم على يد أنشطة متشددة أصغر سنا. تدعي قدرتها على التفسير والحكم، وكان ذلك من قبل حكرا على العلماء. وعبرت من خلال ذلك على عدم وجود حكومة، ثم تطور الأمر ليشمل مجال الدين أيضا. ولقد وجهت أفكار قطب التطرف الإسلامي في مصر دون وجود تفسير مقنع لعدم بقاء هذه الأفكار في حدود التعاليم الغير ضارة، وانتشارها بدلا من ذلك على هذا النطاق الواسع[109].

---

[107] المجموعة الدولية لرصد وتحليل الأزمات ICG، **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا– الأسلمة في شمال إفريقيا: فرصة مصر**،(2004/04/20) انظر على الرابط التالي: **http ://www.muslimbrotherhood.co.uk**

[108] رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 237.

[109] **المرجع نفسه**، ص ص. 239 – 241.

ولقد كان بزوغ التيار الجهادي بين الإسلاميين المصريين في السبعينيات مرتبطا في البداية بالقضية الفلسطينية، وحدث الرواج اللاحق لفكر قطب بالتزامن وكرد فعل لتوقيع السادات على معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، ومحاولاته قمع التيارات المعارضة لهذه المعاهدة[110]. كما جاءت الموجة الثانية من العنف المتطرف من عام 1992 وما بعدها في سياق انتهاء الحرب في أفغانستان و عودة المقاتلين المصريين الذين شاركوا في هذه الحرب، وذلك في إطار ما يعرف بالعرب الأفغان وتبنيهم للعنف والإرهاب كأساس للتغيير، ونتيجة أيضا للحرب ضد العراق عامي 1990-1991. ومات سيد قطب قبل أن يحدد كيفية معارضة الدولة شرعا، وترك مراجع ضبابية تسببت في تناثر أتباعه في اتجاهات متفرقة[111].

كانت مصر من الدول العربية التي تعرضت لعمليات إرهابية في أعنف موجة عنف خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فقد سقط في هذه العمليات الإرهابية عدد من القتلى والجرحى من الشرطة والأهالي والسائحين والمتطرفين، مما أدى ذلك إلى الإطاحة بثلاثة وزراء داخلية، وآخر قبل مذبحة الأقصر نوفمبر 1997، فكان عنف الموجات الإرهابية التي عرفتها مصر عام 1992-1997، وهي فترة اتسمت بتعدد الحوادث، وبروز دور المتطرفين الهاربين إلى بعض الدول العربية والأوروبية، فكانت الخسائر كثيرة في الممتلكات والأموال والمؤسسات الحكومية وغيرها، وكان أهم ما يميز هذه الموجات الإرهابية عن غيرها، كانت بحالة ديمومة واستمرار على عكس غيرها في السابق متقطعة ومن أشهر العمليات الإرهابية التي حدثت في دولة مصر عام 1981، اغتيال الرئيس أنور السادات وعام 1990، اغتيال رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، وجرت محاولة اغتيال للرئيس حسني مبارك في إثيوبيا عام 1996، وجرت محاولات اغتيال لشخصيات هامة أخرى تم إحباطها قبل حدوثها. وكذلك زرع الخوف في أجهزة الأمن من خلال اغتيال أفراد الشرطة، وكبار الضباط وأعلنت انه مقابل قتل كل متطرف سيقتل مائة لواء. فكانت إستراتيجيتهم بالعمليات الإرهابية تنفيذ القتل والهروب بسرعة من مسرح الجريمة، وكذلك قتل المتعاونين مع الشرطة، وزرع الفتنة الطائفية من خلال الهجوم

---

[110] شوقي خالد، **محاكمة فرعون – خبايا محاكمة قتلة السادات**-(القاهرة: سيناء للنشر، ط.2،1986)، ص. 5.

[111] المجموعة الدولية لرصد وتحليل الأزمات ICG، **مرجع سابق**.

على مجموعات من المواطنين الأقباط. كما حدث في أسيوط، وبني سويف والمنيا وبعض أحياء القاهرة مثل إمبابة وعين شمس وغيرها [112].

المطلب الثاني: التنظيمات السياسية الإسلامية في مصر

أنتجت الاحداث السياسية في مصر، بيئة سياسية تتسم بالتعددية، حيث تكونت احزاب وحركات ليبيرالية، وكذا تشكل عدد كبير من الاحزاب الإسلامية، لعل اهمها حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين، وعدد من الاحزاب السلفية الوافدة حديثا للمجال السياسي والذي يعد حزب النور ابرزها.

أولا: حركة الإخوان المسلمين:

تُعدّ حركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنّا سنة 1928 الحركة الاسلامية الأكثر استمرارا بين الحركات الاسلامية المعاصرة، لم تنشأ الحركة في بداياتها كحزب سياسي بل كرابطة دعوية تهدف الى استقطاب المسلمين عن طريق الوعظ والخدمات الاجتماعية ونشر الالتزام الديني عن طريق تقديم القُدوة الحسَنة، وكانت الحركة تري أن فهمها للإسلام هو الفهم الصحيح، كما كانت في الانقسام الحزبي مصدر ضعف قومي، وكانت تدعو المصريين الى توحيد جهودهم لمواجهة القِوى الصهيونية والامبريالية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

منذ أن بدأت نهاية عهد مبارك تلوح في الأفق كثُرت التكهنات حول ما اذا كانت حركة الاخوان المسلمين سوف تسيطر على المشهد السياسي المصري الجديد، اذ ليس هناك شكّ بأن الجماعة تسعى لذلك وهي الأكبر والأكثر شعبية.

وقد كان واضحا أن المنتمين لهذا التيار الإصلاحي كانوا الأكثر نشاطا في قيادة الانتفاضة المصرية، فعلى سبيل المثال، فان المدوّن الاصلاحي مصطفى النجار كان كبير المتحدثين باسم ائتلاف البرادعي الجمعية الوطنية من أجل التغيير.

---

[112] محمد فتحي عيد، **واقع الإرهاب في الوطن العربي**(الرياض: أكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص ص. 115 – 116.

غير أن مشاركة الإخوان في بداية الاحتجاجات كانت خفيفة إذ لم تتحرك الجماعة بقوّة قبل 28 جانفي، وعلى عكس الاحتجاجات السابقة حيث كان أعضاء الحركة يحملون المصاحف و يهتفون " الإسلام هو الحل "، فقد غالبت الرموز الدينية بشكل ملحوظ خلال الاحتجاجات الأخيرة، ولعل ذلك نابع من كون الاخوان يدركون أنه كلما كان دورهم أكبر كلما زادت مخاطر تعرّض المحتجّين للعنف تماما كما حصل بعد انتخابات 2005، وبالتالي كانت الأولوية بالنسبة للإخوان ضمان تنحّي مبارك عن منصبه.

بعد ثورة 25 جانفي أسّس الاخوان المسلون في مصر حزب الحرية والعدالة يوم 6 جوان 2011، وانتخب مجلس شورى الجماعة محمد مرسي رئيسا للحزب وعصام العريان نائبا له و محمد سعد الكتاتني أمينا عاما للحزب. كما تمّ اختيار المفكر المسيحي رفيق حبيب نائبا للرئيس.

خاض الحزب أول انتخابات تشريعية بعد الثورة ضمن التحالف الديمقراطي من أجل مصر ونجح التحالف في الفوز بنحو 47% من مقاعد مجلس الشعب و 59% من مقاعد مجلس الشورى، إلا أنّ المحكمة الدستورية العليا المصرية أصدرت في 14 جوان 2012، حكما يقضي بعدم دستورية القانون بترشح ثلث أعضاء البرلمان من المستقلين، مما أدّى بحل البرلمان بالكامل [113].

قبل ثورة 14 جانفي2010، كانت جماعة الإخوان المسلمين بمنزلة قوة المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيمً أو تأثيرا في مصر، وذلك في ظل حالة الضعف والهزال الشديدة التي عانتها القوى السياسية الأخرى سواء اليسارية أو الليبرالية، وبعد الثورة ظلت الجماعة مترددة في ما يخص الحصول على السلطة من عدمه، إلى أن قررت الدفع بمرشح لها للمنافسة على مقعد رئيس الجمهورية، وهو القرار الذي جاء وسط انقسام حاد داخل" مجلس الشورى العام "للجماعة، إذ وافق عليه 48 عضوا مقابل اعتراض 41 عضوا وبغض النظر عن الملابسات والخلفيات التي صبغت هذا القرار، فإنه كان قرار مفاجئ بالنسبة إلى الكثيرين وبخاصة بعد تعهد الجماعة

---

[113] ناثان براون وكاري روز فسكي، مصر بعد الثورة وجهتا نظر، تر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. بيروت، المصدر **مجلة فورين أفيرز**، (مارس 2011)،ص.7.

فيفري2011، بأنها لن تنافس في انتخابات الرئاسة، وهو القرار الذي فاجأ أيضا الكثير من قواعد الجماعة التي اضطرت لقبوله حفاظا على وحدة الجماعة وتماسكها وسط حالة استقطاب وخلاف حاد مع المجلس العسكري الذي كان يدير البلاد آنذاك .

وفي 30 جوان 2012، إنتقل الإخوان، وللمرة الأولى منذ قيام الجماعة عام 1928 من المعارضة إلى السلطة، وذلك بعدما فاز الرئيس محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية ضد مرشح النظام القديم الفريق أحمد شفيق بفارق ضئيل كشف حجم الانقسام العميق داخل المجتمع المصري.[114]

وقد كان فوز مرسي بمنزلة لحظة استثنائية في تاريخ الجماعة ليس لأنها المرة الأولى التي تصل فيها للسلطة فحسب، بل أيضًا لطبيعة الاستحقاقات التي كان على الجماعة مواجهتها، وأهمها الانتقال من حالة التفكير كحركة معارضة إلى حزب حاكم، وهو ما لم يحدث لسوء الحظ سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الجماعة طوال العام الذي قضته في السلطة، فعلى مستوى التنظيم، لم تتغير طريقة تفكير الجماعة ولا توازنات القوة داخل مؤسسات صنع القرار فيها، وبخاصة مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد، إذ ظل التيار المحافظ مهيمنا عليها، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقا.

وفضلا عن التداخل والتضارب في التصريحات والمواقف بين الجماعة ورئاسة الجمهورية والتي أضرت كثيرا بصورة مرسي وجعلت منه مجرد تابع للجماعة، في بلد يحظى فيه مقام الرئاسة تاريخيا بقدر عالٍ من التبجيل، فقد ارتكبت الجماعة العديد من الأخطاء السياسية والإستراتيجية التي ساهمت في إنهاء حكمها بشكل سريع.

أما على مستوى السياسات والتكتيكات، فقد فشل الإخوان المسلمون في التصرف كقوة حاكمة واثقة ولديها رؤية واضحة للمستقبل، فاعتمدت الجماعة آلية وحيدة لتحقيق توازن مع القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم، وقد استفادت الجماعة من تأييد بعض

---

[114] **المرجع نفسه**، ص 9.

القوى الإسلامية لها، والتي ثبت في ما بعد أنّ ضررها كان أكثر من نفعها، وذلك من أجل إثبات قدرتها على ملء المجال العام على الرغم من أنها كانت في السلطة[115].

لقد كان من المفارقات الكبيرة طوال حكم الإخوان أنه على الرغم من أنّ الجماعة تمتلك أكبر قدر من الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين ... إلخ، وذلك مقارنة بغيرها من القوى السياسية والإجتماعية، فإنها افتقرت للخبرات والمهارات التي تمكنها من تكوين نخبة سياسية بيروقراطية فعالة يمكنها إدارة دولة بحجم مصر وتعقيداتها. وحقيقة الأمر، أنّ كثيرا من كوادر الإخوان جرت تنشئتهم داخليا في محاضن الجماعة كي يكونوا معارضين وليسوا حكامًا. بكلمات أخرى، فإنّ الجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية أو أن يكون لديها" رجال حكم"، وإنما هم ناشطون اجتماعيون ودعويون بالأساس. ومن جهة أخرى، فقد حرم نظام مبارك جماعة الإخوان من أن تدير أي مؤسسة عامة أو أن يحصل كوادرها على خبرة تكنوقراطية وبيروقراطية، لذا فقد واجه الإخوان مقاومة شديدة من البيروقراطية المصرية حين حاولوا تطهيرها وإصلاحها. وعلى عكس نظرائهم في تركيا، لم يتول الإخوان الإشراف على المحليات والبلديات طوال العقود الثلاثة الماضية.

لقد أضعفت هذه المشكلات وغيرها قدرة جماعة الإخوان على التحول من مربع المعارضة إلى مربع السلطة، وقللت من قدرتها على فهم تعقيدات الدولة المصرية التي ظلت تعاملهم لأكثر من ستة عقود كقوة خارجية [116].

ثانيا: حزب النور السلفي:

في 2011/5/4 تقدم د. عماد عبد الغفور– وكيل مؤسسي حزب النور – بأوراق تأسيس الحزب لِلَجنة شؤون الأحزاب للمرة الثانية حيث كانت الأولى يوم 14 ماي ولم يستطيعوا التقديم بسبب إجراءات روتينية صِرفة، بداية فكرة الحزب من اقتراح د. عماد عبد الغفور ودارت مناقشات بينه وبين مشايخ الدعوة أثناء وبعد الثورة تلخّصت رؤيته في ضرورة أن

---

[115] **المرجع نفسه**، ص.15.

[116] خليل العناني،"جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**،ع.4،(جويلية 2013)،ص.5.

يكون هناك عمل سياسي منفصل وتحديدا في شكل حزب سياسي، خاصة وأن الظروف بدت مواتية لاتخاذ هذه الخطوة، بحيث تستمر الدعوة في نفس منهجها وشيوخها مع وجود حزب ينبع من فكر سلفي بكوادره وأفكاره ولكن يظل في النهاية حزب سياسي، وبعد نقاشات مُطوّلة بين شيوخ الدّعوة والداعين لفكرة العمل الحزبي تمَّ حسْم هذا الأمر يوم 24 فيفري حيث بدأت الخطوات الفعلية في تأسيس الحزب الذي لُقّبَ بالحصان الأسود حيث حصدَ 121 مقعدا بنسبة 24 % من جملة المقاعد في برلمان 2011. ومثَّل القوّة الثانية بعد الاخوان التي حصلت على 235 مقعدا بنسبة 47% من جملة مقاعد البرلمان [117].

[117] محمد سليمان أبو رمان وآخرون، "أوراق ونقاشات مؤتمر التحولات السلفية الدلالات، التداعيات والآفاق"، **مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية**،(2013).ص ص.9- 15.

المطلب الثالث: التهديد الإرهابي في سيناء

تواجه مصر تهديداً إرهابياً حقيقياً وخطيراً داخل شبه جزيرة سيناء التي تشكّل أيضاً منطلقاً للهجمات الإرهابية في أجزاء أخرى من البلاد، ومما لاشك فيه أن التصدّي لهذا التهديد يشكّل أولوية أمنية مشتركة. بحسب مصادر الحكومة المصرية، بلغت حصيلة القتلى في الهجمات الإرهابية منذ اندلاع الانتفاضة في العام 2011، أكثر من 700 شخص في صفوف الجنود والشرطة والمدنيين، مع الإشارة إلى أن حوالي 500 منهم لقوا مصرعهم منذ الانقلاب في جويلية. وقد سقط العدد الأكبر من الضحايا في سيناء أو على أيدي أفرقاء يتخذون من سيناء قاعدةً لهم. في معظم الحالات، عندما تنفجر عبوة ناسفة عند قارعة الطريق، وهذا يحدث بصورة شبه يومية، أو تتعرّض آليات الأجهزة الأمنية لإطلاق نار، لاتتبنّى أي جهة المسؤولية، فالإرهابيون يتبنّون عادةً التفجيرات الضخمة التي يسقط فيها عدد كبير من الضحايا. المجموعة الأكثر نشاطاً التي تتبنّى هذه الهجمات هي أنصار بيت المقدس، كما أنه التنظيم الوحيد في سيناء الذي يُعلن مسؤوليته عن هجمات خارج شبه الجزيرة.[118]

على الرغم من أن اسم التنظيم، أنصار بيت المقدس، يُشير إلى أن إسرائيل هي المستهدفة، تحوّلت المجموعة، في أقل من ثلاث سنوات على تأسيسها في مطلع العام 2011، من مهاجمة إسرائيل ومحاولة تعطيل العلاقات المصرية –الإسرائيلية إلى التركيز بطريقة شبه حصرية على حربها ضد الجيش المصري، لاسيما منذ صيف 2013. وقد تبنّت عمليات عدة بدءاً من الهجمات بالصواريخ على إسرائيل مروراً بالتفجيرات في شمال سيناء وجنوبها وصولاً إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري محمد ابراهيم في 5 سبتمبر 2013، والهجمات على الشرطة ومديريات الأمن في محافظات القاهرة والدقهلية والإسماعيلية والشرقية. وفي 25 جانفي2014، أسقطت جماعة أنصار بيت المقدس مروحية تابعة للجيش المصري في سيناء بواسطة صاروخ أرض–جو محمول على الكتف، وفي 16 فيفري2014، نفّذ التنظيم هجوماً

---

[118] يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، معهد كارنيغي للشرق الأوسط، ، أنظر على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996 (25/03/2016)

انتحارياً استهدف حافلة تقلّ سياحاً كوريين في طابا، في أول اعتداء مباشر على السياح منذ انتفاضة 2011. [119]

خلال الأشهر القليلة الماضية، حقّقت القوات المسلحة المصرية نجاحاً أكبر في التصدّي للتهديد القادم من سيناء عبر تطبيق إجراءات أمنية مشدّدة في شبه الجزيرة. عندما أسقطت جماعة أنصار بيت المقدس المروحية العسكرية ، ثم شنّت الهجوم على حافلة السياح في 2014، بدا وكأنه من المستحيل وضع حد لزخم العمليات التصاعدية التي يشنّها التنظيم. إلا أن هذه الهجمات سمحت للقوات المسلحة المصرية بتركيز جهودها. فإصرار الحكومة المصرية على أن جماعة الإخوان المسلمين تقف خلف الهجمات التي يشنّها أنصار بيت المقدس – فضلاً عن أن الإخوان كانوا يشكّلون خصماً سياسياً وجودياً – دفع بالقوى الأمنية إلى التركيز على الإخوان أكثر منه على أنصار بيت المقدس. لكن في الأسابيع التي تلت إسقاط المروحية، قصف الجيش المصري، بواسطة مروحيات أباتشي، مواقع يُشتبَه بأن الجهاديين يختبئون فيها خارج مدن العريش ورفح والشيخ زويد شمال سيناء. من الناحية العملياتية، كان استخدام المروحيات في هذه الهجمات الطريقة الأكثر فعالية – وعشوائية – للقضاء على الجهاديين، لكنه كان مؤشراً واضحاً أيضاً بأن هجوماً واحداً بواسطة صاروخ أرض–جو لايكفي لتعطيل تفوُّق الجيش في القوة النارية على الأرض.

حتى خلال تعليق المساعدات الأميركية، بسبب حملات التضييق الشديد على الإخوان المسلمين وسواهم من الناشطين السياسيين، تابع الجيش المصري هجومه في سيناء. تُفضّل مصر عدم الكشف على الملأ عن تعاونها مع إسرائيل، بيد أنهما تنسّقان معاً عمليات الجيش المصري في سيناء منذ العام 2011. وكذلك يتباحث المسؤولون الأميركيون باستمرار مع نظرائهم المصريين حول سبل معالجة التهديد في سيناء. وعمليات الجيش المصري في سيناء هي أيضاً من مصلحة الولايات المتحدة، وقد نوّهت الحكومة الأميركية بتكثيف السلطات المصرية جهودها في هذا الإطار. وأتى المسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية على ذكر

---

[119] أسامة خالد صلاح البلك، "خريطة جماعات التكفير في سيناء"، المصري اليوم، أنظر على الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/mode/646021 (12/02/2016)

هذه العمليات – فضلاً عن الإقرار بالتهديد المشترك الذي يمثّله تنظيم أنصار بيت المقدس، فقررت إرسال عشر مروحيات أباتشي جديدة إلى مصر.[120]

فيما تركّز القوات المسلحة والشرطة على التهديد الإرهابي في سيناء، أكثر من أي وقت مضى منذ اندلاع الانتفاضة في العام 2011، استتبّ الهدوء إلى حد كبير في شبه الجزيرة، على الأقل في الوقت الحالي. لكن وفي حين نجحت القوات المسلحة في كبح الهجمات الكبرى التي تنطلق من سيناء، سُجِّل ارتفاع في أعداد الهجمات الصغيرة، التي لاعلاقة لها على الإطلاق بالمجموعات المتمركزة في سيناء، والتي تستهدف دوريات للشرطة وحواجز تفتيش وأفراداً في المدن المصرية، وتُنفَّذ رداً على ممارسات الشرطة التعسّفية، كما توصَف، منذ عزل مرسي. هذه الهجمات هي أيضاً أعمال إرهابية، ولايجوز الصفح عن مثل هذه الممارسات العنيفة أو تبريرها، لكن الولايات المتحدة ترى أن النزاع السياسي الراهن في مصر – والقمع الذي تمارسه السلطات المصرية بحق المعارضة السياسية السلمية – يزيد من حدة المخاطر التي تحدق بالبلاد جرّاء التهديد الإرهابي.

تعتبر الحكومة الأميركية أن عدداً كبيراً من السياسات التي تنتهجها الحكومة المصرية المؤقتة خطير ومقلق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكثير من الأحكام الصادرة عن القضاء المصري. لكنها غير مقتنعة بالرواية المصرية بأن الإخوان المسلمين هم العقل المدبّر للإرهاب في مصر. فقد ورد في تقرير وزارة الحارجية الأميركية عن "الإرهاب في دول العالم" للعام 2013 الذي صدر مؤخراً، أن الحكومة المصرية "لم تقدّم أية أدلّة تثبت أن الإخوان المسلمين ضالعون مباشرة في الهجمات الإرهابية التي أعقبت عزل الرئيس محمد مرسي".

إذن عبر توسيع مصر "حربها على الإرهاب" لتتحول إلى "حرب على المعارضة السياسية"، تخسر الدعم الأميركي لمكافحة الإرهاب في الداخل المصري. فعلى صعيد التجهيزات، تتردّد الولايات المتحدة في إرسال معدّات من شأنها المساعدة على مكافحة الإرهاب، خوفاً من استخدامها لاستهداف المعارضين السياسيين أيضاً. خلاصة القول أن

---

[120] إسماعيل الإسكندراني، الحرب في سيناء: مكافحة الإرهاب أم تحولات إستراتيجية في التعاون والعداء؟، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (جانفي 2014)، ص ص. 7–16.

التعاون الأميركي المصري في مكافحة الإرهاب في سيناء، وعلى الرغم مما قد يعترضه من عراقيل بسبب الخلافات الحالية، يمكن أن يستمر، وسوف يستمر على الأرجح سواء سلكت مصر مساراً ديمقراطياً أم لم تفعل، والسبب هو أن الأمن في شبه جزيرة سيناء يشكّل مصلحة مشتركة للدولتَين. إلا أنه من شأن الولايات المتحدة أن تزيد إلى حد كبير مساعداتها لمصر في مجال مكافحة الإرهاب في حال توقّفت السلطات المصرية عن التضييق على المعارضة السياسية[121].

[121] يزيد صايغ، **مرجع سابق**.

المبحث الثاني: الإستراتيجية المصرية في مواجهة الظاهرة الارهابية:

لقد شهدت مصر أعمال إرهابية عنيفة أدت إلى موجة من العنف كانت آثارها السلبية كبيرة جدا على المجتمع المصري من كل الجوانب، ولهذا قامت السلطات المصرية بإتخاذ كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث

المطلب الأول: المواجهة العسكرية للظاهرة الإرهابية:

إن الأجهزة الأمنية هي التي تتحمل أعباء مواجهة العناصر المتطرفة ومقاومة سلوكياتهم الإجرامية وعليه فإن السياسة الأمنية الفعالة هي أساس مواجهة موجات الإرهاب الأعمى في مصر ونسعى في هذه النقطة إلى إبراز السياسة الأمنية في مصر من مختلف الجوانب المرتبطة ارتباطا وشقا بالظاهرة الإرهابية، والجرائم الإرهابية التي وقعت في مصر وفي دول عربية أخرى تتسم بالانفجار والنمو المتزايد وبالتالي أصبحت هذه الظواهر والمشكلات تمثل أزمات أمنية معقدة وعليه فإن المواجهة الأمنية أصبحت ضرورة ملحة في مصر باعتبار أن الإرهاب هو ظاهرة أمنية بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن المواجهة هنا تقع على عاتق المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى هذا الأساس فإن المواجهة الأمنية والعسكرية في مصر كانت على النحو الآتي :

أولا: منع الأعمال الإرهابية:

حيث قامت السلطات الأمنية المصرية بضبط رواد الأعمال الإرهابية قبل قيامهم أو ارتكابهم الأعمال الإرهابية، ومحاولة منع وصول الأسلحة أو المتفجرات إلى هذه الجماعات المتطرفة وكذا تأمين المؤسسات والمراكز المستهدفة أثناء[122]، نشوب عمليات إرهابية، والهدف من هذه الإستراتيجية هو الوقاية من الأعمال الإرهابية قبل حدوثها أي هي إستراتيجية أمنية وقائية سابقة لحدوت الأعمال الإجرامية التي تقوم بها هذه الجماعات في الدولة المصرية ، كما حاولت السلطات الأمنية المصرية رصد أماكن العناصر الإرهابية وتضييق الخناق عليها، وذلك بإزالة حوالي 22 ألف فدان مصري من زراعات القصب بمحافظات الصعيد، مما يفوت على تلك

---

[122] نيفين عبد المنعم مسعد، **ظواهر العنف السياسي من منظور مقارن** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسة، كلية العلوم الاقتصادية والسياسية، 1995)، ص ص.26–29.

الجماعات الإرهابية الفرصة في استخدام تلك الزراعات في الاختباء، ولهذا فإن وزارة الداخلية المصرية اتخذت جملة من الإجراءات بغرض وأد الخطر الإرهابي في مهده قبل حدوثه وتحوله إلى ضرر ينال من الاستقرار الاجتماعي وتتلخص هذه الإجراءات في الآتي:

1- توظيف المعلومات الأمنية بشكل علمي مما يحقق القدرة على التوقع والتنبؤ بخريطة التطرف والإرهاب ومواقعه، بالإضافة إلى المساهمة في سرعة إلقاء القبض على العناصر الهاربة وملاحقتها في بؤر تواجدها، مما يساهم في ضبط هذه الجماعات الإرهابية وقياداتها الهاربة.

2- تدعيم فاعلية نظم التأمين والحراسة و تطوير أداء أفرادها في إطار خطط مرحلية تستهدف تلبية المتطلبات الأمنية والتأمينية (الدوريات المتنقلة، غرف العمليات، غرف الحراسة...الخ).

3- التوسع في عمليات تدريب القيادات والضباط للارتقاء بالقدرات والمهارات الفنية وتدعيم إمكانات التعامل في مواجهة العناصر الإرهابية وفق أحدث النظم التدريبية بالداخل والخارج للارتقاء بالقدرات الفنية وتدعيم إمكانيات التعامل في مواجهة العناصر الإرهابية.

4- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق الأمني وتغطية متطلباته البشرية والمادية والفنية، وتدعيم القدرات الأمنية لتصبح قادرة على المواجهة السريعة والحاسمة.

ثانيا: تكثيف العمليات الهجومية وتكوين الفرق الخاصة:

لقد قامت السلطات المصرية بتكثيف العمليات الهجومية على الجماعات الإرهابية وذلك من خلال التركيز عل تكوين القوات الأمنية وزجها في مواجهة فلول الإرهاب حيث قامت مصالح الأمن المصرية بعمليات عسكرية كثرة في كل من ديروط، إمبابة، الإسكندرية، عين شمس، أسوان ...الخ بمصر، وقد كانت أغلب هذه الضربات العسكرية موجهة إلى فئة الشباب ، بغية جعل الشباب المصري يبحث عن بديل لمواجهة الضغوط الحكومية، ويمكن الإدلاء ببعض الأمثلة في هذا المجال الاشتباكات التي وقعت في قرية الحرص بالمنيا، والتي أدت إلى مقتل أحد المواطنين والقبض على 120 عضوا من الجماعات الإرهابية، وكذا الحال في شهر

فيفري 1994م بمنطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة وسوهاج، وأسوان [123]، وبغرض تكتيف هجماتها قامت المصالح الأمنية بالتالي :

1- توسيع دائرة التمشيط والتعامل الأمني مع بؤر وخلايا الإرهاب على امتداد جميع محافظات مصر وإجهاض مخططاته الإجرامية عن طريق ضبط قياداتها وعناصرها وأسلحتها، بالإضافة إلى قطع اتصالها ومصادر تمويلها.

2- تعزيز الوجود الأمني بمختلف المواقع وتدعيم فاعلية نظم التأمين والحراسة وتطوير أداء أفرادها (شخصيات- منشآت) في إطار خطط مرحلية وفقا للمتطلبات الأمنية والتأمينية.

3- تدعيم فاعلية السيطرة الأمنية داخل المناطق المستهدفة من خلال عمليات إحكام تأمين منافذها ومداخلها وإقامة الأكمنة الثابتة والمتحركة (المرتبطة لاسلكيا).

4- دعم قوات الأمن بمحافظات الوجه القبلي بمجموعات قتالية مدربة على الاقتحام في ظل الظروف الجغرافية للمناطق الجبلية المستهدفة.

5-تعزيز مجموعات العمل وفرق البحث بمحافظات الوجه القبلي خاصة المنيا ، أسيوط، سوهاج.

6-تزويد قوات الاقتحام بأحدث الأسلحة مع إمدادهم بمساعدات فنية متطورة .

ومما يؤكد نجاح هذه الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات الأمنية المصرية وبالأخص وزارة الداخلية في تحقيق أهدافها في منع الخطر الإرهابي، هي الإحصائيات الرسمية التي أجريت عن القضايا الإرهابية التي تم كشفها وإحباطها خلال سنة 1996م، حيث تم خلال هذه السنة اكتشاف وإحباط 125 عملية إرهابية. مما يؤكد قدرة الدولة عن طريق مصالحها الأمنية في إجهاض مخططات الإرهابيين التي استهدفت المساس بالأمن في مصر.

ومن بين إجراءات مكافحة الإرهاب في مصر، إنشاء أجهزة ذات كفاءة عالية من بين رجال الشرطة أو رجال القوات الخاصة بالقوات المسلحة مهمتها اقتحام مخابئ الإرهابيين، والقبض على من فيها من أشخاص وما بها من أدوات تستخدم في الأعمال الإرهابية و هذه

---

[123] السيد ياسين،**التقرير الاستراتيجي العربي 1994**(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،1995)،ص.65.

الوحدات هي كالآتي[124]:

- وحدات الأمن الداخلي (وزارة الداخلية): فوزارة الداخلية هي المختصة والمسئولة عن إدارة عمليات مقاومة الإرهاب داخل أراضي الدولة والتعامل معها بقواتها التي تخصصها لهذا الغرض مثل القوات الخاصة بالأمن المركزي أو وحدات مقاومة الإرهاب بجهاز مباحث أمن الدولة وذلك في إطار التنسيق الكامل مع أجهزة المخابرات وأجهزة القوات المسلحة المعنية بالأمر .
- وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للقوات المسلحة(وزارة الدفاع): تعتبر القوات المسلحة مسئولة عن إدارة عمليات مكافحة الإرهاب التي تحدث ضد طائرات أو سفن الدولة أو في الموانئ أو في المياه الإقليمية للدولة، وذلك باستخدام وحدة مكافحة الإرهاب التي تخصصها لهذا العمل الردعي للمنظمات الإرهابية، والتي تملك من الإمكانيات والوسائل ما يحقق لها النجاح في هذا المجال .

وتعتمد وحدات مكافحة الإرهاب التابعة للقوات المسلحة على المعلومات التي تحصل عليها من مركز المعلومات الدائم الذي يصب فيه كل المعلومات الواردة من أجهزة جمع التحريات المختلفة .

وكذلك فإن جميع وحدات القوات المسلحة بأفرعها المختلفة لها دور في عمليات ردع الإرهاب فمثلا وحدات الدفاع الجوي مسئولة عن تتبع الطائرات المختطفة عند دخولها المجال الجوي المصري وبعد إخطار مركز العمليات فورا، أما القوات الجوية فهي مسئولة عن اعتراض الطائرات المختطفة الغير مرغوب في دخولها المجال الجوي المصري بالإضافة إلى تأمين المطار الذي قد تضطر الطائرة المختطفة الهبوط فيه، أما القوات البحرية فلها نفس الدور الذي نقوم به القوات الجوية مع السفن المختطفة خارج المياه الإقليمية لدولة، أما قوات حرس الحدود فيكمن دورها في مراقبة وحراسة الحدود الدولية والمياه الإقليمية .

- مشاركة الفئات المدنية : أما عن المشاركة الشعبية فهذه النقطة هي سلبية إلى درجة

---

[124] المحمدي بوادي، الارهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، **مرجع سابق**، ص ص.45-48 .

كبيرة أي أن الجمهور كان سلبي في التصدي للأعمال الإرهابية وعدم مقاومته كما يقصد به أيضا إحجام الجمهور عن تقديم المعلومة للأجهزة الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح الأعمال الإرهابية وبالتالي فإن عدم الإبلاغ عن الإرهابيين ومقاومتهم توفر عوامل وأسباب نجاح هذه الجرائم من جهة ومن جهة أخرى أن الإحجام الجماهيري عن المشاركة في مكافحة الإرهاب يحرم المصالح الأمنية من المعلومة التي تعتبر أساس لأي تحرك من أجل إجهاض أي عمل إرهابي، ومن الممكن أن تتعدى ذلك أي تصل إلى درجة تضليل مصالح الأمن في جهودها لمكافحة الإرهاب ويحدث ذلك الإحجام الجماهيري في التعاون مع مصالح الأمن نتيجة الخوف الذي يشعر به المواطنون من طرف بعض الجماعات الإرهابية المعروفة بالعنف الأمر الذي يدفع المواطنين إلى عدم التعامل مع مصالح الأمن بل ومحاولة تضليلها حرصا على سلامة حياتهم .

وخلاصة القول أن القضاء على الإرهاب يقتضي تعاون جميع أجهزة الدولة لمواجهة خطر الإرهاب وإعادة السكينة والأمن للوطن، والأمر المهم في مكافحة الإرهاب هو التعاون الجماهيري مع المصالح الأمنية الأخرى لأن الجمهور له دور ايجابي كما له دور سلبي في حالة عدم تعامله ايجابيا مع المصالح الأمنية [125].

- إعلان حالة الطوارئ و ممارسة أسلوب الاعتقال:

لقد عمدت السلطات المصرية إلى الاعتماد على أسلوب إعلان حالة الطوارئ والاعتدال في حق جميع الأفراد الذين يثبت في حقهم تهمة التورط والضلوع مع الجماعات الإرهابية، أما عن حالة الطوارئ فهي أكثر تطبيقا في مصر وهذا ينبئ بسيادة اللامن والخطر حيث تم إعلان حالة الطوارئ من 1981م، ومازالت قائمة إلى غاية يومنا هذا حيث كانت حالة الطوارئ في مصر تعلن من فترة لأخرى، وأحيانا لعدة مرات في السنة الواحدة لدرجة أن مصر مددت حالة الطوارئ إلى يومنا هذا، والتي بدأت فيها من 1981م، أي حوالي 28 سنة رغم أن الكثير عارض سريان تطبيقها بعد 1999م، وقد حدثت ضجة سياسية كبيرة خلال سنة 2008م، بعد

---

[125] السيد، **مرجع سابق**، ص.35.

إقرار مجلس الشعب المصري تمديد العمل بهذه الحالة لمدة سنتين إضافيتين مما أثار حالة من السخط في وسط النخب السياسية وحتى في أوساط الشعب المصري، لكن بعض المحليين ذهب عكس هذا ورأى بأن الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ أفضل من صدور قانون لمكافحة الإرهاب الذي من الممكن أن يكن أكثر قسوة وشدة من حالة الطوارئ نفسها. وفي إطار هذا القانون أي حالة الطوارئ قامت الحكومة المصرية بمضايقة الجماعات الإسلامية والتضييق عليها حيث أصدرت الجماعة الإسلامية تقريرا خطير حول الموقف بين الجماعة الإسلامية والنظام المصري عرضت فيه الممارسات التي تتهم فيها وزارة الداخلية بارتكاب العديد من التجاوزات [126].

- **الغارات الجوية المصرية في ليبيا:** وشنتها القوات الجوية المصرية على مواقع تنظيم داعش في ليبيا، بعد أن أصدر تنظيم داعش فيديو بتاريخ 15 فيفري، يصور قطع رؤوس 21 من المسيحيين الأقباط المصريين خلال ساعات، ردت القوات الجوية المصرية مع ضربات الجوية ضد هدف محدد انتقاما للعمال المصريين الطائرات الحربية عملت بالتنسيق مع الحكومة الليبية" الرسمية، وكانت الجولة الأولى من الضربات الجوية المصرية قتلت 64 من مقاتلي داعش، بينهم ثلاثة من القيادة، في المدن الساحلية في درنة وسرت، وقالت تقارير وصل إلى تونس 35 اخرين على الاقل من المصريين كانوا قد اعتقلوا من قبل تنظيم داعش ردا على الغارات الجوية، ولكن هذا لم تؤكده مصر عندما بدأ التدخل،

تمكنت مجموعة من قوات التدخل السريع، بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي، من قتل أكثر من 100 عنصر من داعش في معسكر بجنوب مدينة درنة الليبية، وأسر العشرات، من بينهم مصريون وعرب وأجانب، حسب ما ذكرت مصادر متطابقة من داخل وخارج ليبيا.

وكانت هناك روايات شبه متطابقة حول قيام مجموعة من الجيش المصري بعملية إنزال فجر18 فيفري 2015 ، على معسكر أبو كريم الوهداني جنوب درنة، حيث قتلت العناصر

---

[126] المحمدي بوادي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة، **مرجع سابق**، ص.60.

التنظيم التي تستخدمه وأسرت بعضا منهم. كذلك ذكرت صحف عربية وأجنبية أن القوات المصرية قامت بإنزال بري في درنة، وتحدثت أخرى عن غارات سبقت العملية 127.

وتحدثت أكثر الروايات تطابقا من مصادر مختلفة، منها مسؤولون من عدة دول، عن مقتل أكثر من 150 من عناصر داعش في المعسكر وأسر القوات المصرية للعشرات. وفي المقابل، فإن خسائر قوات التدخل السريع، وقوامها 30 من أفراد القوات الخاصة، لم تتعد قتيلين و6 مصابين. وذكرت رواية من أكثر من مصدر أن من بين الأسرى من مقاتلي داعش في ليبيا مصريين وعرب، بل إن بعض الروايات حدد جنسية عربية لأحد مقاتلي داعش الذين أسرتهم القوة المصرية

يذكر أن تلك هي أول عملية تشارك بها عناصر قوات التدخل السريع التي أسسها الرئيس عبد الفتاح السيسى عندما كان يتولى مسؤولية وزارة الدفاع العام الماضي 2014، وتضم أفضل عناصر القوات الخاصة ومختلف الأسلحة بالقوات المسلحة بهدف استخدامها لحماية أمن مصر القومي في الداخل والخارج.

بالنسبة للجانب العسكري في الغارات المصرية فهي تختلف في نواح عدة عن المجهود الجوي الأردني بعد قتل الطيار معاذ الكساسبة. الغارة الأولى "والوحيدة التي تم الإعلان رسميا عنها" نفذتها مقاتلات أف 16مصرية بتشكيل مكون من تسع طائرات من النسختين "سي" و "دي" أحادية وثنائية المقعد "بلوك 40" و "بلوك 52". تم تقسيم المهام بينها ما بين القصف القريب للمواقع المستهدفة وبين تقديم الدعم الاستطلاعي والتهديفي "بحاويات التهديف" وحماية طائرات القذف نظرا لوجود احتمالية اعتراضها من قبل مقاتلات لا تتبع سلاح الجو الليبى، انطلقت المقاتلات من دون تسليحها "كما يظهر في الفيديوهات المتاحة" من قاعدة بغرب القاهرة واتجهت إلى قاعدة الانطلاق في مدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية للتذخير ومن ثم انطلقت إلى اهدافها. بعد أن دخل التشكيل الأجواء الليبية نفّذ هجمات مقسمة على عدد يتراوح ما بين 8 إلى 10 هجمات مكثفة استهدفت مواقع عدة في مدينة درنة مثل ميناء درنة والفتائح

---

127 اشرف راضي،"الحرب على الارهاب ومشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة"،انظر على الرابط التالي:
http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11septembre/14.htm (03/08/2015)

والسيدة خديجة وشيحا وشركة الجبل، مقر ما يسمى "الشرطة الاسلامية"، وغيرها من المناطق التي تضم مراكز لداعش بجانب مرابض لمدافع مضادة للطائرات. النقطة المهمة في هذه المرحلة هي أن الغارة المصرية كانت بالتنسيق والمشاركة مع سلاح الجو الليبي وكان واضحا من بيان القوات المسلحة المصرية حول هذه الغارة أنها ستتبعها موجات أخرى وهو ما تواترت عنه الأخبار بعد ذلك. الفيديو الذي يظهر إقلاع الطائرات أو الذي يظهر بعضاً من لقطات قصف الأهداف لم يسفر أي منهما عن تفاصيل كثيرة لكن كان واضحا أن المقاتلات المصرية نفّذت التكتيك نفسه الذي اتبعه سلاح الجو الأردني وهو القصف القريب باستخدام قنابل غير موجهه من طراز" أم كي 82 "وذلك بهدف إسقاط اكبر وزن ممكن من القنابل على الأهداف وهذا كان ملحوظا في إحدى اللقطات التي ظهرت على شاشة حاوية التهديف إنذار بمراقبة اتجاه الطيران وهذا الإنذار يظهر حين يكون ارتفاع الطائرة التي تحمل الحاوية يقترب من درجة انخفاض خطير". كما استخدمت المقاتلات المصرية قنابل جوية من عائلة" جي بي يو " موجهه بالليزر لاستهداف عدة مبان تابعة لقادة في داعش. وبدقة ممتازة تم استهداف النقاط التي شملها بنك الأهداف المصري ومن بينها مخزن ذخيرة في منزل في منطقة "شيحا" ظهر انفجاره الضخم بعد وصول القنابل المصرية إليه.

حسب ما أعلنت السلطات الليبية خصوصا المتحدث باسم سلاح الجو الليبي فإن الغارة المصرية أدت الى مقتل ما بين 30 الى 50 عنصرا من عناصر تنظيم داعش، وتدمير ناجح للمناطق المستهدفة في درنة. جدير بالذكر أن مصر لم تعلن رسميا إلا عن غارة واحدة فقط لكن حسب ما يتوفر من أنباء فان احتمالية حدوث غارات مصرية أخرى تبدو كبيرة خصوصا وأن مصر والسلطات الليبية أعلنتا أن الأجواء الليبية منطقة عمليات عسكرية وبدأت مصر فعليا في اتخاذ إجراءات عسكرية توحي بأن عملياتها في ليبيا قد تستمر لفترة طويلة. من بين الإجراءات المصرية كان إعلان حالة الطوارئ على الحدود الغربية والدفع بأسراب من مقاتلات الـــ "أف 16" ومروحيات الأباتشى المقاتلة والشينوك الخاصة بالنقل العسكري بجانب طائرات المراقبة والاستطلاع من نوع" أي تو سي هوك أي "للقيام بأعمال الدورية القتالية على

طول الحدود مع ليبيا. أيضا بدأت القوات البحرية المصرية في تنفيذ إجراءات لرصد واستطلاع السواحل الليبية مع التجهز لاحتمالية فرض حصار بحري محدود أو كامل عليها تبعا لتطور الموقف السياسي والعملياتي [128].

المطلب الثاني: الطروحات السياسية المصرية لمواجهة الارهاب

يعتبر الأسلوب السياسي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في إدارة الأزمات الأمنية، والملاحظ أن مصر بدأت العمل بهذا الأسلوب في مطلع 1993م، وقد شمل الأسلوب السياسي النقاط التالية :

أولا: الحرمان من المشاركة السياسية وتجميد الأحزاب السياسية:

ما يمكن قوله في هذه النقطة هو أن السلطات المصرية لم تعترف بالحركات الإسلامية كأحزاب سياسية لها الحق في الوصول إلى السلطة وبقيت مجرد حركات تابعة لأحزاب سياسية في شكل ائتلافات حيث شاركت حركة الإخوان مع حزب الوفد، وحزب الأحرار، وحزب العمل، والحزب الوطني ...الخ، وقد تعامل معها النظام كحزب مهمش، وغير مستقل فهمشت من المشاركة في الحياة السياسية المصرية، رغم تلك الوعود التي أعطيت لها للاعتراف بها رسميا بعد الاستقلال إلا أن ذلك لم يحدث[129].

ومن بين الأمثلة التي توضح لنا هذه النقطة أكثر هو إقدام الحكومة المصرية في ديسمبر1948م، بقرار من حكومة النقراشي وبأمر عسكري حل جماعة الإخوان وزجت بالآلاف من أعضائها في السجن[130]، وكان نتيجة ذلك هو قيام الجماعة باغتيال النقراشي باشا كرد فعل عن قرار حلها وكان رد فعل الحكومة هو التخلص من مؤسس الجماعة ومرشدها الشيخ حسن البنا وذلك باغتياله في 12 فيفري 1949م [131]،كما تعرضت جماعة الإخوان كذلك

---

[128] راضي، **مرجع سابق.**

[129] خالد صلاح ، نبيل شرف الدين، معركة انتخابية حرجة للإخوان، **الاهرام العربي**، ع.169، ط 4، (17 جويلية 2000)، ص ص.16-19.

[130] ليمونيك توماس،**الاسلام :السياسة والدين في العالم الاسلامي** (ترجمة طلعت غنيم حسن، رفعت سيد احمد، مصر: يافا للدراسات والنشر، 1989)، ص ص.29-31.

[131] عبد المتعال الجبري، **لماذا اغتيل حسن البنأ**، (القاهرة: دار الاعتصام، د ت ن)، ص.27.

على مضايقات في عهد جمال عبد الناصر واتهامه إياهم بمحاولة اغتياله عام 1954م، إلا أن الإخوان أنكروا هذا الاتهام، كما صدرت في مصر جملة من القوانين التي تحد و تمنع من قيام الأحزاب على أسس دينية، كما تم إصدار قوانين تحد من نشاط الحركات الإسلامية مثل قانون النقابات المهنية الذي صادق عليه الرئيس حسني مبارك في مصر يوم18 فيفري1993م، والذي يهدف إلى الحد من سيطرة الإخوان المسلمين على النقابات وأقره مجلس الشعب خلال 24 ساعة دون عرضه على الجمعيات العمومية للنقابات .

بالإضافة إلى ممارسة الاعتقال في حق جماعة الإخوان المسلمون وإحالتهم على المحاكم العسكرية بهدف حرمانهم من المشاركة في الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب، وقد أشرنا إلى هذا في النقطة السابقة، والهدف كله من هذه الإجراءات هو محاولة قطع الطريق في وجه الحركات الإسلامية من الوصول إلى السلطة، خصوصا بالنظر إلى التعاطف الجماهيري مع الإخوان المسلمون والحركات الإسلامية مما يجبر النظام إلى ممارسة مثل هذه السياسات التعسفية.

أما عن تجميد الأحزاب السياسية وحلها يعتبر هذا الأسلوب كذلك من بين الأساليب التي اتبعتها السطات المصرية لمواجهة الحركات الإسلامية في مصر سواء الممارسة للعنف أو الحركات السلمية مثل الإخوان المسلمين حيث اتبع النظام المصري أسلوب تجميد الأحزاب المؤتلفة مع حركة الإخوان المسلمين، حيث تم تجميد حزب العمل كقناة شرعية وحيدة لها حليف رئيسي لها وكذا تجميد صحيفته المشهورة التي أوقفت وبالتالي تم فض الائتلاف بين حركة الإخوان المسلمين وحزب العمل، أو مع أي حزب آخر وبالتالي كان هذا الأسلوب عبارة عن طريقة سهلة لعرقلة الحركات الإسلامية وتقييد حريتها في الممارسة السياسية.

ثانيا: تدخل الجيش في السياسة:

و هنا تم تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في توجيه مسار البلاد، وقد بدا ذلك من خلال سيطرته على السياسة الخارجية، كما أن النظام المصري يستند في شرعيته إلى المؤسسة العسكرية ويتم إسناد قيادات الجيش إلى الموالين، حيث أن الجيش تحدث فيه عمليات تطهير

دورية لاستبعاد العناصر المشكوك فيها في ولائها للرئيس أو حزبه[132]، حيث أن النظام المصري يسمح بديمقراطية نسبية إلا أنها مهددة بتدخل المؤسسة العسكرية لإلغاء الهامش الديمقراطي حال صعود تيار غير مرغوب فيه كما استبعاد الأحزاب الإسلامية من المشاركة في العملية الديمقراطية [133].

فقد يري البعض أن الجيش يحكم مصر بالفعل، وأن الحياة المدنية معسكرة بما يكفي وأن عددا كبيرا من المحافظين ورؤساء مجالس المدن من أصول عسكرية، وأن عددا غير قليل من رموز السياسة والاقتصاد يعودون في أصولهم للجيش أو لجهاز المخابرات، وكل ذلك صحيح، ولكنه لا يكفي للدلالة علي وضع ممتاز للجيش في السياسة المصرية الآن، كما بينت دراسة أمريكية أن التيارات الإسلامية الأصولية بدأت بإيجاد اختراقات داخل القوات المسلحة، وخاصة بين الرتب المميزة في تشكيلات هذه القوات، مما أدى إلى التأثير على فعالية وإستراتيجية الجيش، وقد انكرت نفس الدراسة معلومات تفيد بأن النزاع والتنافر قد انتشر بين كبار الضباط في أعقاب محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق حسن أبو باشا في أوائل أيار1987، حين أسفرت التحريات عن الكشف عن واحد من أخطر التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة، وأوكل الرئيس مبارك آنذاك إلى رئيس الأركان الفريق إبراهيم العرابي شخصيا مهمة القبن على المتطرفين من العسكريين، فيما كان المسئول الأول عن القوات المسلحة المشير أبو غزالة يفتقد إلى ثقة مبارك به، أما عن دور الجيش في الساحة.

السياسية المصرية فقد قال الدكتور أسامة الغزالي حرب في حوار مع جريدة الفجر المصرية: الجيش هو رقم واحد في مصر، بالطبع لم ينته عهد المؤسسة العسكرية، لأن المسالة ليست مسألة قرار، بل مشروطة بوجود نظام مدني فاعل، ولم يحدث أي تغيير حتى الآن، نظام جويلية هو القائم بالفعل، القوة مكرسة للجيش، ولا توجب. حتى الآن مؤسسات مدنية قوية أي أحزاب ونقابات وصحافة وإعلام.. إذا وجدت هذه المؤسسات فيمكن أن نقول انتهي عهد المؤسسة العسكرية والبديل ليس مجرد أمنيات،أو قرار سياسي بل شرعية حقيقية مستندة للشعب

---

[132] الشيباني، **مرجع سابق**، ص289.

[133] خالد صلاح، نبيل شرف الدين، **مرجع سابق**، ص.14.

أما بخصوص توزيع المناصب السياسية في مصر فقد قال: أما فكرة توزيع المناصب علي العسكريين ...فإنها ترجع إلي النزعة الأمنية للنظام، وهي جزء من تقاليد الولاء والدقة والخبرة وهي أساس نظام 23 جويلية .

و بالتالي فإن أساس تولي السلطة في مصر هو ثورة جويلية أي الالتزام بمبادئ هذه الثورة، وهذا ما نصت عليه المادة 04 في بندها الأول من قانون الأحزاب السياسية بعد تعديلها عن عد تعارض تشكيل الأحزاب السياسية في مصر مع مبادئ هذه ثورة 23 جويلية 1952م وثورة 15 ماي 1971م[134]، وبالتالي تكريس الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية من خلال تقنين شروط تكوين الأحزاب السياسية على مقاس المؤسسة العسكرية.

ثالثا: أسلوب الحوار والتفاوض:

الحوار والتفاوض هو عبارة عن أسلوب اعتمدت عليه الحكومة المصرية من أجل وضح حد لأعمال العنف في مصر الذي انتهجته الحركات الإسلامية المعارضة كسبيل للتعبير عن رفضها للنظام السياسي القائم وقد تجلت هذه السياسة على النحو التالي:

1. أسلوب الحوار: منذ بداية العمليات الإرهابية، طرحت فكرة الحوار بين الدولة والجماعات الإرهابية خصوصا بعد اشتداد الأعمال الإرهابية سنة 1992م، وظهور الحوار كضرورة لوقف تلك الأعمال حيث أن وزير الداخلية المصري السابق عبد الحليم موسى، وظهر ما يعرف بوفد الوساطة أو جماعة الإصلاح، أو الفئة الثالثة، باعتبارها تتدخل لحسم الخلاف بين الفئتين، وكان الهدف منها هو القضاء على تيار العنف السياسي، رغم إصرار حركة الفتح والجهاد على عدم الحوار، إلا أنه قد تمت اتصالات بعض المسئولين في مصلحة السجون في مصر، بأحد قادة تنظيم الجهاد عبود الزمر في سياق جهود تهدئة الأزمة، وقد كانت مطالب هذه الحركات لمباشرة الحوار مايلي:
   - الإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي وإغلاق ما تبقى من المعتقلات.
   - منع تعذيب المسجونين على ذمة أي قضية .

---

[134] الشيباني، **مرجع سابق**، ص ص45،46.

- منع الاغتيالات العشوائية .

وفي المقابل تتعهد هذه الحركات الإسلامية الجهادية بوقف كافة الأعمال الإرهابية، وما يميز سياسة الحوار في مصر هو كالتالي:

عدم وحدة رأي الجماعات الإسلامية في مصر.

استمرار الأعمال الإرهابية خلال مرحلة الحوار أعطى نوع من الشك في نفوس المصريين بأن الجماعات الإسلامية هي في قمة الانتصار والنجاح وبأنهم ماضين في طريقهم نحو الهدف[135]، ووجود انشقاق بين الحركات الإسلامية خاصة بين كل من الجهاد والإخوان المسلمين والفتح [136].

رفض السلطة السياسية الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتشدد كل طرف برأيه ومطالبه.

وأخيراً شهدت مرحلة الحوار في مصر طفرة ديمقراطية نوعية على جميع المستويات وكانت انتخابات 2002 خير دليل على ذلك[137].

2. أسلوب التفاوض: كما قلت سابقا بأن أسلوب التفاوض هو عبارة عن طريقة أو منهج تلجأ إليه السلطات الأمنية أثناء قيام مجموعة إرهابية باحتجاز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، فعملية المفاوضات هي تطور طبيعي يحدث عقب ارتكاب عملية إرهابية ينتج عنها احتجاز رهائن، ويسعى كل من الإرهابيين والسلطات على حد السواء إلى هذه العملية بغية الحصول على تنازلات من الطرف الآخر لكي يتم إطلاق سراح الرهائن بسلام[138]، كما يستخدم التفاوض مع قيادات الجماعات الإسلامية من أجل وقف العنف والتقليل من الخسائر مقابل تنازلات من الطرفين وأحسن مثال للتفاوض في مصر هو تفاوض السلطات

---

[135] عبد العاطي احمد محمد، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**(القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر،1995)، ص303.

[136] **المرجع نفسه**، ص 306.

[137] خالد صلاح، نبيل شرف الدين، **مرجع سابق**،ص.16.

[138] احمد جلال عز الدين، **إدارة الأزمة في الحدث الإرهابي** (الرياض:المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990)،ص.31.

المصرية مع قادة الجماعات الإسلامية كالجهاد والإخوان المسلمين.

المطلب الثالث: الدور المصري في الفضاء الإقليمي

تقوم الخارجية المصرية وفقاً لما أوضحه المتحدث باسم الوزارة بتكثيف التحركات الدبلوماسية مع الدول الرافضة للإرهاب لتكوين جبهة موحدة في مواجهة التهديدات الإرهابية على عدة مستويات بما يعزز سبل التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين وتبادل المعلومات.

سعى وزارة الخارجية لإجراء اتصالات مكثفة مع الأجهزة والسلطات الأوروبية التى تجمعها بمصر علاقات متميزة وأهداف مشتركة تتعلق بمحاربة الإرهاب لحثها على اتخاذ الإجراءات اللازمة، والحازمة تجاه بث القنوات الفضائية التابعة للجماعة الإرهابية من مواد تحض على العنف والإرهاب والكراهية على الأقمار الصناعية الأوروبية.

التصدى للنظرة الانتقائية لمواقف الدول الغربية تجاه الإرهاب، والعمل على إقناع الدول الرئيسية المؤثرة بضرورة تبنى نظرة شاملة تنطلق من الاقتناع بأن جميع التنظيمات الإرهابية فى المنطقة تنبع من إطار فكرى وعقائدى وأهداف واحدة، فضلا عما يجمع بين هذه التنظيمات الإرهابية من تنسيق عملياتى على الأرض الذى يتطلب تعزيز التعاون الثنائي مع القوى الكبرى فى مجال مكافحة الإرهاب بما يخدم المصالح المصرية والجهود الوطنية للتصدى للتهديدات الإرهابية .

نجاح الجهود المصرية بالتنسيق مع ليبيا والأردن والدول العربية والدول أعضاء مجلس الأمن فى اعتماد مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار العربى حول ليبيا الذى يطالب الدول أعضاء الأمم المتحدة بمحاربة التهديدات الناتجة عن أعمال إرهابية فى ليبيا وهو ما يؤكد الشرعية القانونية الدولية للإجراءات التى اتخذتها مصر ضد تنظيم داعش فى ليبيا، ويعد القرار الأول لمجلس الأمن الذي يتناول تنظيم داعش ككيان إرهابى فى ليبيا كما هو الحال فى سوريا و العراق.

مشاركة مصر خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أعمال الاجتماع الوزارى العام الخامس للمنتدى العالمى لمكافحة الإرهاب فى سبتمبر2014.

هذا وتبذل مصر جهوداً مضنية لوضع مبادىء عامة للاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتفعيل الاتفاقات الدولية المنظمة لهذا الشأن للقضاء على التنظيمات الإرهابية وأدواتها الإعلامية التى تحرض على القتل والإرهاب مستغلة التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإنترنت فى التحريض والترهيب ونشر الفكر المتطرف، وفى هذا الإطار قام وزير الاتصالات خلال مشاركته فى المؤتمر العالمى الرابع للقضاء الإلكترونى الذي عقد بهولندا فى افريل 2015، بطرح مبادرة مصرية تهدف إلى مكافحة الإرهاب عبر الإنترنت وتأمين القضاء الإلكترونى من خلال التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمى والدولى، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل التصدى للتهديدات الإرهابية، وتأمين استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصالات والشبكات ومكافحة طرق اختراقها والتصدى للجرائم الإلكترونية[139].

الأهم من ذلك، هو أن دعوة السيسي لإنشاء قوة تدخّل عربية موحّدة لمواجهة الإرهاب، زادت إلى حدّ كبير من حجم التوقّعات بأن تكتسب مصر مكانة إقليمية نشطة. كما أن لقاءاته اللاحقة مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني تزيد من احتمالات القيام بعمل ديبلوماسي، وربما عسكري، منسّق في شأن ليبيا. جاء ذلك في أعقاب محاولة مصر عرض اقتراح على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو الاقتراح الذي تم التخلّي عنه في مواجهة ممانعة غربية.

ويبدو أن مصر تستعدّ للعب دور بارز خارج حدودها، لكن آمال البعض في أن تستأنف ذلك النوع من الزعامة الإقليمية الذي مارسته سابقاً في عهد الرئيس جمال عبدالناصر أو حتى أنور السادات في غير محلها. فالتحدّي الذي يواجه الأمن القومي المصري حقيقي، غير أن نشاط السياسة الخارجية الحالي ينحو إلى أن يكون مظهراً بلا مضمون، وهو مسخّر، جزئياً على الأقلّ، لتشتيت انتباه المتابعين في الخارج والداخل عن تزايد المتاعب الاجتماعية

---

[139] منير محمود بدوي، **الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولا** (جامعة القاهرة، ب د ن، ب س ن)، ص ص.75-78.

والاقتصادية والأمنية في الداخل المصري. وتبدو غواية توسيع هذا النهج عبر التدخّل في ليبيا قوية، إلا أنها لن تسفر عن شيء سوى كشف نقاط الضعف التي تعاني منها مصر وتفاقمها.

تستعدّ مصر الآن ديبلوماسياً لاحتمال توسيع نطاق العمليات العسكرية، بعد أن سبق أن نفّذت ضربات جوية محدودة على أهداف قالت إنها تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في ليبيا. وقد تساهم دول عربية أخرى في هذه العمليات، غير أن المرجّح أن تكون هذه المشاركة رمزية في الغالب، ومن المؤكّد أن العبئ الرئيسي سيقع على كاهل القوات المسلحة المصرية. ومع ذلك، من المحتمل أن يصبح التدخّل، مهما كان حجمه، اطول مدةً وأكثر كلفة مما يتوقع من يخطّطون له، ذلك أن مصر تفتقر إلى النفوذ السياسي والوسائل الاقتصادية اللازمة لهذا التدخّل، حتى بمساعدة شركائها المحتملين.

لا يمكن لمصر أن تخاطر بالتورّط في عملية يبدو من المحتّم تقريباً أنها ستكون معقّدة وواسعة في ليبيا بينما تعاني أوقاتاً عصيبة في حلّ الوضع الداخلي في سيناء وتواجه تحدّي انتشار التشدّد والعنف السياسي في أجزاء أخرى من البلاد. فقد اعتمدت مكافحة التمرّد في سيناء حتى الآن، وبصورة مفرطة، على القوة والإجراءات المشددة، على الرغم من الوعود المتكرّرة بالاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان سيناء، والتي كرّرها السيسي مؤخراً.

إن جرّ مصر إلى حملة مكافحة تمرّد ثانية خارج حدودها هو بالضبط ما يسعى إليه أنصار تنظيم «الدولة الإسلامية» في ليبيا، بغية استنزافها واستنفادها. وعلاوة على ذلك، تركّز معظم الميليشيات الليبية بصورة كبيرة، بما فيها الميليشيات الإسلامية، على الأجندات والصراعات المحلية، ومن شأن التدخّل العسكري في المنطقة الحدودية أن يقحم الجيش المصري في مواجهة مع جماعات لا تشكّل خطراً حقيقياً أو وشيكاً عبر الحدود، وبالتالي ستكون له نتائج عكسية بالنسبة إلى مصر.

تتطلب أي محاولة حقيقية لاجتثاث تنظيم «الدولة الإسلامية»، القيام بعملية عسكرية ضد مناطق تواجده المتنامي وصولاً حتى سرت، ما يرغم القوات المصرية على أن تتقدّم عبر كل المناطق الشرقية حتى وسط البلاد، وسوف يؤدي ذلك إلى اصطدامها بالقوى المنضوية تحت

لواء معسكر «فجر ليبيا» في غربي ليبيا، والذي غالباً ما يوصف ببساطة مفرطة بأنه «إسلامي،» ما سيدفع إلى تعميق الحرب الأهلية الدائرة في البلاد.

ولكن حتى لو نجحت مصر في أن تهزم «فجر ليبيا»، فإن نزع سلاح وحلّ الميليشيات المحلية وفرض السلام سيتطلب موارد أكبر بكثير مما تملك مصر وسيشغلها ويجعلها تتعثّر لسنوات.

الحقيقة الثابتة هي أن مصر تفتقر إلى الأسس الاقتصادية اللازمة للقيام بدور إقليمي رائد، ناهيك عن التدخّل في ليبيا. ومن الواضح أن المسؤولين والمعلقين المصريين يشعرون بالاستياء تجاه تصوير تركيا باعتبارها القوة الإقليمية الأكثر أهمية، ولكن تأكيد تفوق مكانة مصر سيتطلّب تحويلها أولاً إلى قوة اقتصادية حقيقية. وهذا بدوره، يتطلّب إجراء تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد المصري، لا يبدو أن أياً من اللاعبين الرئيسيين في النخبة المصرية أو في مؤسّسات الدولة التي تحكم البلاد الآن على استعداد لتخيّلها[140].

بالرغم من المظاهر الاستعراضية، من المرجح أنه ليست لدى السيسي أي نية لزجّ القوات البرية المصرية في مواجهات مباشرة في ليبيا، ومع ذلك قد يتم جرّ مصر إلى أتون الصراع الليبي. وهذا من شأنه أن يكشف عن نقاط ضعفها، وليس إظهار قوتها أو تجديد عزيمتها. وتشير التعليقات العلنية للمسؤولين المصريين الذين يدعون إلى قيام المجتمع الدولي بجهد جماعي لإنقاذ ليبيا، إلى وعي جدير بالثناء لحدود القدرة المصرية، إلا أنه من المستبعد أن تتم الاستجابة لها بعمل ما، وخاصة من جانب القوى الغربية الرئيسة. ولن يموّل حلفاء مصر الرئيسيون في الخليج مهمة عسكرية في ليبيا إلى أجل غير مسمّى إضافة إلى المساعدة في دعم الميزانية المصرية واحتياطيات العملة الصعبة، حتى لو كانوا يؤيدون التدخل.

ان السعي للتوصل إلى حلّ سياسي للصراع السوري أو تعزيز الاستقرار في غزة أن يكون وسيلة أكثر إقناعاً لإظهار تأثير مصر وقدرتها كقوة إقليمية لا يستهان بها. ولكن على الرغم من أن استضافة مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة ، كانت موضع ترحيب ومفيدة،

---

[140] راضي، **مرجع سابق**.

لا تطوّر مصر جهداً ديبلوماسياً مستداماً بالحجم المطلوب فعلاً. وبعيداً عن تقديم يد العون للمقاربات البنّاءة تجاه غزة، تدفع السياسة المصرية بنشاط ذلك القطاع المحاصر إلى نقطة الانهيار.

إذا كانت مصر غير قادرة أو غير راغبة في استثمار المزيد من الموارد الديبلوماسية في سورية وغزة، فمن الحماقة أن نتوقع نتائج أفضل من مغامرة أكثر تكلفة في بيئة الصراع المعقدة في ليبيا.وهذا بعد التدخل في اليمن، أما الفكرة القائلة إن مصر على وشك استعادة الدور القيادي الإقليمي الذي لعبته في السابق فتعكس التفكير الرغبوي لدى العرب الآخرين الذين يأملون، رغم كل الأدلة، في أن تخلصهم مصر من مشكلاتهم وعيوبهم، وكذلك المصريين الذين يسعون، لأسباب مختلفة جداً، لكسب النفوذ والريع الاستراتيجي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

لم تتولّ مصر دوراً إقليمياً قيادياً منذ حرب العام 1973، ولم تقم بأي عمل مؤثّر على صعيد السياسة الخارجية منذ العام 1978. قد يكون هذا أمراً جيداً بالنسبة لمصر، غير أن العودة إلى نشاط السياسة الخارجية الذي يستند إلى مثل هذه الظروف الأمنية الاقتصادية والسياسية الهشّة تبدو خطيرة. ويعني هذا أن السيسي والقيادة المصرية لا يواجهان بصورة مباشرة ما يحتاج إلى إصلاحه في داخل مصر[141].

بمشاركة تحالف دولي وتحت اسم "تحالف دعم الشرعية" انطلقت "عاصفة الحزم" في السادس والعشرين من مارس من العام الجاري ضد الحوثيين والقوات الموالية لعلي عبدالله صالح .بدأت "العاصفة"، بعمليات عسكرية شنتها الطائرات السعودية ضد معاقل الحوثيين باليمن، فضلًا عن مشاركة عدد من الدول في الموجة الأولى من الهجوم إلى جانب السعودية وهي الإمارات والكويت والبحرين وقطر والأردن والمغرب والسودان .وأعلنت مصر دعمها للعمليات العسكرية انطلاقًا من حرصها على أمن وسلامة محيطها العربي وإيمانها بدورها ومسؤوليتها من أجل الحفاظ عليه، الأمر الذي دعاها لإعلان مشاركتها في "عاصفة الحزم"، حيث أعلنت الخارجية المصرية في بيان لها دعمها السياسي والعسكري للخطوة التي اتخذها

141 ناثان براون وكاري روز فسكي، **مرجع سابق**، ص.28.

ائتلاف الدول الداعمة للحكومة الشرعية في اليمن استجابة لطلبها وذلك انطلاقا من مسؤوليتها التاريخية تجاه الأمن القومي العربي وأمن منطقة الخليج، كما أشار البيان إلى التنسيق الجاري بين المملكة العربية السعودية ودول الخليج الشقيقة، بشأن ترتيبات المشاركة بقوة جوية وبحرية مصرية ضمن قوات التحالف، كما شاركت مصر في اجتماع تحالف دعم الشرعية الذي عقده وزراء خارجية دول تحالف الدفاع عن الشرعية في اليمن وذلك على هامش الاجتماعات التحضرية لمجلس الجامعة العربية وحضره مجلس التعاون الخليجي ومصر والسودان والأردن والمغرب واليمن، وفي الرابع عشر من افريل، أعلنت مصر في بيان أصدرته الرئاسة أن مصر والسعودية اتفقتا على تشكيل لجنة لتنفيذ مناورة استراتيجية كبرى على الأراضي السعودية التي تشارك فيها دول خليجية عربية، وفي السابع عشر من افريل، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشاركة مصر في "عاصفة الحزم" بقوات بحرية وجوية، وأعلن السيسي أن مشاركة القوات المصرية جاء بعد المحادثات التي جمعته بوزير الدفاع السعودي محمد بن سليمان والتي حضرها وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول صدقي صبحي، وعقب زيارته لباكستان التقى وزير الدفاع والإنتاج الحربي الفريق أول صدقي صبحي مع نظيره السعودي محمد بن سلمان في العاصمة السعودية الرياض، وذلك لمناقشة مشاركة مصر في التحالف التي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وسبل تعزيز العمل العسكري المشترك بما يخدم أهداف العملية العسكرية، وذلك في حضور كل من رئيس هيئة الأركان العامة وقائد القوات الجوية، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة من الجانب السعودي، أما من الجانب المصري فقد حضر اللواء عبدالمحسن موسى الشبراوي، رئيس هيئة التسليح للقوات المسلحة، والعميد رفيق رأفت عرفات قائد القوات المصرية المشاركة في "عاصفة الحزم "وفي خطاباته التي تطرقت إلى الحديث عن الوضع اليمني أثناء "عاصفة الحزم "،أكد الرئيس السيسي أن "أمن الخليج جزء من أمننا القومي، وأن مصر لن تتخلى عن أشقائها في الخليج وستقوم بحمايتهم إذا تطلب الأمر"، كما تطرق الرئيس إلى الحديث عن مضيق باب المندب، مؤكدًا أن حماية مضيق باب المندب بمثابة قضية أمن قومي لمصر وأن الجيش المصري سيتصدى لأي تهديد من شأنه التعرض لأمنه ليكتب يوم الواحد والعشرون من شهر افريل، توقف "عاصفة الحزم" عقب إعلان قيادة التحالف وقف عملياتها العسكرية وذلك عقب إعلان وزارة الدفاع السعودية إزالة التهديدات التي شكَّلها الحوثيون والتي من شأنها المساس بأمنها ودول الجوار وذلك بعد أن تم القضاء على

الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة القوات الموالية لعلي عبدالله صالح وميليشيات الحوثيين في اليمن [142].

[142] فارس ابي صعب،"التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الاوسط"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.405، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2014. ص ص.17–29.

الخاتمة

من أصعب جوانب دراسة الظاهرة الإرهابية ، هو محاولة الوصول إلى تعريف محدد لها، فعلى الرغم من تنامي خطورة هذه الظاهرة التي لا يختلف في شانها اثنان، فان وضع تعريف دقيق لها واجهته عدة صعوبات تحكمها الخلفيات الإيديولوجية والمصلحية سواء بالنسبة للباحثين أو المفكرين بصفة عامة، وكذلك بالنسبة إلى الدول التي حاولت ممارسة حق مكافحة الإرهاب بشكل فردي.

إن المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الثورات الراهنة أدى إلى بروز مؤشرات التفكك التي شهدتها العديد من دول الثورات وهذا راجع إلى عدم المقدرة على تحقيق الانسجام بين الدولة والقاعدة ويبرز ذلك العجز عن إدارة الدولة في حد ذاتها وإعادة بناء الأمة لتصبح نخب فاقدة للخبرة وتقاليد الممارسة في موقع السلطة، مما خلق هوة بين القمة السياسية والقواعد الاجتماعية بجميع أطيافها، وهذا ما أدى إلى صعوبة المقدرة على الوصول إلى جوانب التوافق السياسي، وهذا ما كان سببا مباشرا في وضعية الإنقسام والصراع السياسي الداخلي مما عجل مشهد الإضطرابات الحالية التي تركت بصمة على النظام الإقليمي، بظهور وانتشار الجماعات المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

إن نجاح كل إستراتيجية والحق في الحياة اللذين تقرهما الديانات السماوية والمواثيق الأممية لحقوق الإنسان.لمكافحة الإرهاب كيفما كان نوعها ومصدرها مرهون بضمانها الحق في الأمن.

وتنطبق هذه المواصفات على الإستراتيجية العربية التي تسعى ضمن أهدافها إلى تدعيم الحفاظ على الأمن واستقرار الوطن العربي وأمن مواطنيه وسلامة مؤسساته ومرافقه العامة مع الحفاظ عل أسس الشرعية وسيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

إن مقوم إستراتيجية مكافحة الإرهاب، ليس هو انفراد كل دولة بوضع سياسة وطنية لمكافحة الإرهاب خاصة بها، وبمعزل تتخذه دول أخرى من إجراءات في هذا الصدد، لان الخطر الإرهابي المحدق بالشعوب والمهدد لكيانها لن يحارب انفراديا، وإن انسب طريقة للتصدي له هو التوافق والتنسيق لوضع إستراتيجية عامة متكاملة.

غياب إستراتيجية مصرية وطنية لمكافحة الإرهاب، تقوم على أساس الشراكة بين مؤسسات الدولة الأمنية والمجتمع، بحيث لا تقتصر عملية مكافحة الإرهاب على مؤسسات الدولة الأمنية، وتحديدا القوات المسلحة، حيث يظل البعد المجتمعي لسياسات مكافحة الإرهاب ضروريا حتى تكون هذه السياسات فعالة.

وهذا يعني عدم وجود معالجة حقيقية وفعالة للأسباب الجذرية لانتشار الإرهاب، والتي على رأسها مكافحة الأفكار المتطرفة التي تعد المحرك الرئيسي للعمليات الإرهابية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. أبو الروس احمد، الإرهاب والتطرف والعنف الدولي (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001).
2. أحمد جلال عزالدين، إدارة الازمة في الحدث الإرهابي (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1990).
3. بدر أسامة محمد، مواجهة الإرهاب دراسة في التشريع المصري والمقارن (الإسكندرية: النسر الذهبي للطباعة، 2000).
4. بليشنكوف وزادنوف، الإرهاب والقانون الدولي،تر. مبروك محمد العويصي (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، 1994).
5. بوادي حسنين المحمدي، الإرهاب الدولي بين التجريم والمكافحة (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2004).
6. بوادي حسنين المحمدي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2007).
7. بوادي حسنين المحمدي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2005).
8. توماس ليمونيك، الإسلام: السياسة والدين في العالم الإسلامي (ترجمة طلعة غنيم حسن، رفعت سيف أحسن، مصر: يافا للدراسات والنشر، 1989).
9. الجبري عبد المتعال، لماذا أغتيل حسن البنة (القاهرة: دار الإعتصام، د ت ن).
10. جرادي محمد وليد أحمد، الإرهاب في الشريعة والقانون (بيروت: دار النفائس، 2008).
11. حريز عبد الناصر، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996).

12. حريز عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا (القاهرة: مكتبة مدبولي 1997).
13. حلمي نبيل أحمد، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988).
14. حمودة منتصر سعيد، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي (القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2008).
15. خميس هبة الله أحمد ، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته (القاهرة: الدار الجامعة، 2008).
16. رشوان رفعت، الإرهاب البيئي في العقوبات (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009).
17. زياد تهاني علي يحي ، الإرهاب ووسائل مكافحته في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008).
18. سامي علي حامد، إستخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب (القاهرة: دار الفكر الجامعي 2008).
19. سلطان عدنان هاشم، صناعة الإرهاب وسيلة لغاية أم ورقة سياسية وأداة للعقوبات (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2008).
20. السيد ياسين، التقرير الاستراتيجي العربي 1994 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1995).
21. شهاب هيثم فالح ، جريمة مكافحة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة (عمان :دارالثقافة ، 2010).
22. شوقي خالد، محاكمة فرعون – خبايا محاكمة قتلة السادات – (القاهرة: سيناء للنشر، ط. 2، 1986).
23. الشيباني رضوان احمد شمسان، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).

24. طوالبة حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا (عمان: جدارة للكتاب العالمي، 2005).
25. عبد العاطي أحمد محمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1995).
26. عبد المنعم مسعد نيفين، ظواهر العنف السياسي من منظور مقارن (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الإقتصاد والسياسة، 1995).
27. العموش أحمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008).
28. عيد محمد فتحي، واقع الإرهاب في الوطن العربي (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 1999).
29. الفتلاوي حسنين سهيل، الإرهاب وشرعية المقاومة (عمان، دار الثقافة، 2009).
30. الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر (القاهرة، دار الكتاب الجديدة، 2004).
31. المجذوب محمد، خطف الطائرات في الممارسة والقانون (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1974).
32. محي الدين أسامة حسين، الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2009).
33. مرفت محمد البارودي، الإرهاب النووي ومجابهته (القاهرة: دار النهضة، 2007).
34. مقدم محمد، الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة (الجزائر:منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2002).
35. مناع هيثم، المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية (باريس: المؤسسة الأوربية العربية للنشر، 2012).

36. منير محمود بدوي، الدور الإقليمي لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولا (القاهرة: د د ن، د س ن).
37. موسى محمد مصطفى، الإرهاب الإلكتروني دراسة قانونية نفسية اجتماعية (القاهرة: دار الكتب والوثائق، 2009).
38. نور الدين هنداوي، السياسة الجنائية للمشروع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب (القاهرة: دا النهضة العربية، 1993).

ب. باللغة الفرنسية:

1. Bernard Bouloc, le terrorisme problemes actuels de science criminelle,Marseille :Presses Universitaires,1989.

ج. الوثائق:

1- الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
2- إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. إدريس عطية ، "الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة و آليات مواجهتها"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر-3- كلية العلوم السياسية والإعلام).
2. بوعلي أحميده بوجلطية، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر" (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).
3. الحقباني تركي بن صالح عبد الله، "رسالة ماجستير بعنوان: مدى إسهام الإعلام الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية – دراسة تحليل محتوى لعدد من الصحف اليومية السعودية خلال الفترة 1423/01/01 – 1425/06/01، عام 2006"(جامعة الرياض،2006).
4. سفيان ريموش، "جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008).

5. عبد الغاني شرقي، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بين 1992-2007" (مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2008/2009).

6. عبد الكريم قليل، "الإرهاب وحدود التمكين لحقوق الإنسان" (مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010).

ثالثا: المتفرقات:

1. إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: التحديات والرهانات الأمنية بمنطقة شمال إفريقيا بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار (جامعة سكيكدة، 19 نوفمبر 2013).
2. إدريس عطية، "تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال افريقيا"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.4 (ديسمبر2015).
3. إلياس قسايسية، "الآليات الإقليمية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي (جامعة قالمة، 24، 25 نوفمبر 2013).
4. ب. إ، أعمال ندوة الإرهاب والعولمة (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006).
5. بشارة عزمي، "الثورة والقابلية للثورة" (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، أوت 2011). برقوق امحند، "الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب"، مجلة المفكر، ع.5 (ماي 2011).
6. خليل العناني،"جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ع.4،(سبتمبر 2013).
7. صلاح خالد ، شرف الدين نبيل ، معركة انتخابية حرجة للاخوان، الاهرام العربي، ع.169، ط 4، الاسكندرية (17جويلية 2000).
8. عبد الوهاب الكاشف، "الإرهاب والخسائر الإقتصادية"، مجلة عكاظ، كتب ومقالات، ع. 6، (2007/02/26).

9. فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، ع. 405، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
10. لهزايمة محمد عوض، "الإرهاب بين الحضارة العربية المعاصرة والعربية الإسلامية"، مجلة الصراط،ع. 6 (الجزائر: كلية العلوم السياسية، سبتمبر 2002).
11. محمد سليمان أبو رمان وآخرون، أوراق ونقاشات مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق، عمان: مؤسسة فريد ريش إيبيرت، 2013.
12. مهدي أبو بكر رحمة، "الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل"، الحوار المتمدم، ع. 4150 (سبتمبر 2014).
13. ناثان براون وكاري روز فسكي ،مصر بعد الثورة وجهتا نظر، تر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات. بيروت، المصدر مجلة فورين أفيرز، (مارس 2011) .
14. الهلي عبد القادر، بوبصلة أمينة، "تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"،الملتقى الدولي حول:المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي (جامعة قالمة: 24، 25 نوفمبر 2013).

رابعا: القواميس:

1. الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1990).
2. غراهم إيفاتر وجيفري نوينهام: قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات مركز الخليج للأبحاث، 2004).

خامسا: المواقع الإلكترونية:

1. المجموعة الدولية لرصد وتحليل الأزمات ICG، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- الأسلمة في شمال إفريقيا: فرصة مصر، انظر على الرابط التالي:
http ://www.muslimbrotherhood.co.uk
2. أشرف راضي، "الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدول الفاشلة"، انظر على الرابط التالي: http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11Septembre/14.htm

3. أزهر داليا، "العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان"، انظر علي الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/62/359.htm

4. فرحات محمد نور ، "الإرهاب وحقوق الإنسان" انظر على الرابط التالي:
http://www.aoacademy.org/docs/alehab05082010.pdf

5. مصطفى سليم السيد ،" الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة"، انظر الرابط الآتي:
http://www.maghrebia.com/21cocoon/AWI/xhtmlt/ar/2010/feat

الفهرس

شكر وعرفان

مقدمة

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري 01

الفصـــــل الأول: البناء الإبستمولوجي للظاهرة الإرهابية.....**10**

المبحث الأول: السياق الإيتمولوجي للظاهرة الإرهابية 11

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للظاهرة الإرهابية 11

المطلب الثاني: حدود العلاقة بين الإرهاب والمفاهيم الأخرى.....16

المطلب الثالث: أشكال وأساليب العمل الإرهابي 20

المبحث الثاني: آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية 28

المطلب الأول: الأطر العملياتية لمكافحة الإرهاب 28

المطلب الثاني: كفالة حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب 31

المطلب الثالث: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.....36

الفصل الثاني: تأثير التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا 42

المبحث الأول: طبيعة الظاهرة الإرهابية في دول شمال إفريقيا..... 43

المطلب الأول: مسببات نشأة الإرهاب في دول شمال إفريقيا.....43

المطلب الثاني: تداعيات التغيرات السياسية على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا. 48

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للإرهاب عبر الوطني في شمال إفريقيا 53

المبحث الثاني: الآليات الشمال إفريقية في مواجهة الإرهاب 60

المطلب الأول: الإستراتيجيات الوطنية في مكافحة الإرهاب 60

المطلب الثاني: التعاون الثنائي والتنسيقي لدول شمال إفريقيا في مكافحة الإرهاب ... 63

المطلب الثالث: التعاون الجماعي من خلال الفضاءات الجهوية 68

الفصل الثالث: الدور المصري في مواجهة ظاهرة الإرهاب 74

المبحث الأول: نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في مصر 76

المطلب الأول: التطور التاريخي للإرهاب في مصر 76

المطلب الثاني: التنظيمات السياسية الإسلامية في مصر 79

المطلب الثالث: التهديد الإرهابي في سيناء 84

المبحث الثاني: الإستراتيجية المصرية في مواجهة الظاهرة الإرهابية..... 88

المطلب الأول: المواجهة العسكرية للظاهرة الإرهابية 88

المطلب الثاني: الطروحات السياسية المصرية لمواجهة الإرهاب 97

المطلب الثالث: الدور المصري في الفضاء الإقليمي.....102

الخاتمة 110

قائمة المصادر والمراجع 112

الفهرس 119